التحول الديمقراطي في المغرب



التحول الديمقراطي في المغرب

د. أحمد ثابت

١٩٩٤

الأراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهات نظر مؤلفها
ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٤

تليفون : ٦٢٠٩٩٨ - ٥٧٢٨١١٦ - ٥٧٢٨٠٥٥
فاكس : ٣٤٤٤٤٢٩ تلكس: CUTPP UN ٩٣٥٣٢

فهرس



مقدمة

هذه الدراسة نتيجة بحث أولى ومشاهدات ولقاءات أجراها الباحث فى المغرب خلال ثلاث زيارات ، تمت الأولى لمدة شهر ونصف (أول أغسطس - ١٥ سبتمبر ١٩٩١) وشهرين (١ ديسمبر ١٩٩٢ - ٣١ يناير ١٩٩٣) وشهرين آخرين (١٩ مايو - ٢٢ يوليو ١٩٩٣)، وذلك لمتابعة التحول الديموقراطى فى المغرب والذى بدأ مع تصاعد الأزمة السياسية بين الحكومة والمعارضة وتدخل الملك بالتعديل الدستورى الذى أدخل إصلاحاً جزئياً وإن كان ملموساً فى بنية النظام السياسى دستورياً وسياسياً ، وتمت بعد ذلك عمليات من الإصلاح السياسى والإنتخابى وتصفية المناخ المتوتر ، من خلال قبول الملك الحسن الثانى لمطلب المعارضة بالتدخل و "التحكيم" بينها وبين الحكومة وأحزاب الأغلبية الموالية لها فى البرلمان ، وبين تفاعلات وجدالات دستورية وسياسية وتهديد من المعارضة بعدم المشاركة فى الإنتخابات التشريعية إذا لم يتم إدخال تغيير سياسى ملموس، أجريت هذه الإنتخابات بقدر لابأس به من النزاهة وحياد السلطة والإدارة، وحضرها مندوبون عن منظمات غربية للإنتخابات ولحقوق الإنسان . ووسط مناخ دولى تعتبر قضايا التحول إلى الديموقراطية وضرورة إحترام حقوق الإنسان وإقرار التعدد السياسى والحزبى وإشاعة بيئة ليبرالية سياسية عموماً ، أحد أهم بنود الخطاب العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة وإختفاء المعسكر الإشتراكى من الخارطة الدولية . كما تمت وسط مناخ عربى من التوتر وشيوع الصدامات الدموية بين عدد من الحكومات العربية والجماعات الأصولية والإسلامية المسلحة، وهذا المناخ هدد بالطبع تجارب كانت وليدة للإنفتاح الديموقراطى الحقيقى ، كما حدث فى الجزائر وتونس ويحدث الآن فى مصر ، وإن كان ذلك لاينفى حدوث تجربة للتحول الديموقراطى المفتوح وغير المقيد فى اليمن .

وتثير تفاعلات التحول الديمقراطى فى المغرب قضايا معقدة وشائكة ، ترتبط بآفاق وحدود هذا التحول ، وفى نفس الوقت نجد أنها تتشابك مع موضوع آخر وهو محاولات تفسير استمرارية النظام السياسى الملكى نفسه فى المغرب بوضعيته الحالية ، وهل سوف يظل متماسكا وقادرا على التكيف مع المتغيرات الحادة والعاصفة فى النظام

الدولى وعلى المستويين الإقليمى والعربى ، وكذلك مع التطورات الداخلية التى تتجه الى تكثيف التحول الذى بدأ منذ فترة ليست بالقريبة نحو استكمال تطبيق برامج هيئات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ، تلك البرامج التى تذهب الى تفكيك الوحدات الإقتصادية الكبيرة المملوكة للدولة أو تلك التى يساهم فيها رأس المال العام بحصص كبيرة ، والى خفض الإنفاق الحكومى وخاصة الإنفاق الإستثمارى العام وفرض قيود شديدة على تشغيل العمالة فى القطاعين العام والخاص ، وكذلك الى تشجيع نقل الملكية العامة الى الملكية الخاصة وإعطاء القطاع الخاص دورا مأمولاً أكبر فى مجالات الإستثمار والتوظف وإدارة الإقتصاد عموما ..الخ.

وتبدو الإشكالية التى يواجهها التحول الديمقراطى بالمغرب ذات سمات خاصة رغم أن النظام السياسى المالكى يواجه تحديات متشابه مع تلك التى تواجهها النظم السياسية فى العالم العربى خصوصا وفى عالم الجنوب عموما ، فهناك تحديات من نوع أزمة الشرعية الدستورية والسياسية ، أزمة التوجه الأيديولوجى والخطاب السياسى ، والأهم من ذلك ، أزمة بناء الدولة بصفة عامة فى عالم الجنوب ، وأزمة بناء الدولة القطرية فى الوطن العربى بصفة خاصة ، التى طرحت نفسها بقوة من جديد بفعل إخفاق هذه الدولة فى إنجازمهام وتطلعات وأمال ما بعد الاستقلال ، وخاصة تلك المتعلقة بالتكامل الوطنى وبالتنمية وبالمشاركة السياسية وبالأداء الإقتصادى والإجتماعى الفعال، وأيضا بالهوية الوطنية ثقافيا بالنسبة للمجتمع وسياسيا بالنسبة للنظام والنخبة الحاكمة . مثل هذه التحديات المتشابهة والمشتركة، وإن كانت غالبية النظام السياسية الحاكمة فى العالم العربى وبلاد الجنوب تواجهها بآليات مشتركة تدخل فى إطار محاولة تحديث النظام السياسى بمؤسساتة القائمة أو من خلال إنشاء مؤسسات جديدة ، أو ادخال نوع من التعدد السياسى والحزبى قد يضمن تحولا ديمقراطيا يكون مفيدا فى غالبية الأحوال ، وكذا من خلال الإعلان أحيانا والتطبيق المحدود أحيانا أخرى لإحترام حقوق الإنسان ووقف ممارسات الإنتهاك لهذه الحقوق ، والأخذ بآليات السوق ، بيد أن النظام المالكى المغربى الذى عرف التعدد السياسى والحزبى ولم يقيده أو يأخذ بصيغة الحزب أو التنظيم الواحد منذ الاستقلال يحاول أن يجمع مابين الإصرار على إحتفاظ المؤسسة

الملكية بصلاحياتها واسعة النطاق وبسلطاتها التاريخية والمعاصرة والتى تفوق ما أعطاه لها الدستور المكتوب ، وحيث تستند بجانب هذه الى السلطات والاختصاصات المستمرة مما تطلق عليه الشرعية الدينية والعرفية التاريخية ، وبين مطالب التحول الديمقراطى من توسيع المشاركة السياسية وإجراء إنتخابات حرة وإدخال توازن فعلى بين السلطات وخاصة لجهة تقوية السلطة التشريعية فى مواجهة صلاحيات الحكومة (الوزارة) وإستقلال السلطة القضائية ، بعبارة أخرى يحاول النظام الملكى الإبقاء على هيمنة المؤسسة الملكية على النظام السياسى وبأن تستمر فى الجمع بين الملكية والحكم (أى أن الملك يملك ويحكم فى نفس الوقت) وفى نفس الوقت التجاوب مع مقتضيات التغيير الديمقراطى فى أهمية أن تشترك القوى السياسية والنقابية المختلفة ، مؤيدة ومعارضة معاً، فى صناعة القرار السياسى مع المؤسسة الملكية .

ويلاحظ هنا أن النظام الملكى المغربى مايزال يتمسك بدور المؤسسة الملكية فى الحركة الوطنية من أجل الاستقلال ، ومن ثم بالشرعية السياسية المؤسسة على ذلك الدور التاريخى والذى فقد بريقه وفاعليته بعد مرور زمن طويل على الاستقلال ، وبالنظر إلى التحديات التى لا تعطى الاستمرار فى التمسك بشرعية الإستقلال دوراً أكبر من حجمها ، وحيث انتفت مبررات وجود هذه الشرعية ، كما أن الشرعية أو الشق المتعلق منها والذى يرتبط بكون المؤسسة الملكية ضامنة لوحدة البلاد وإستقرارها ، لم تعد هى الأخرى دعامة مقنعة فى ضوء أن مشكلة الصحراء المغربية أوشكت على التسوية النهائية ، بل إن الصحراء أضحت بالفعل جزءاً من الأراضى المغربية ، وتم إشراكها فى كل من الإنتخابات المحلية والتشريعية التى تمت فى إكتوبر ١٩٩٢ ويونيو ١٩٩٣ . ويبدو من ناحية أخرى ، وفى إطار التساؤلات عن آفاق المستقبل السياسى للمغرب بعد الملك الحسن الثانى ، أن هناك هواجس ورغبة في إثارة التساؤل عن مصير الدور المحوري للملك في النظام السياسي المغربي ، وهل سوف يحتفظ من يأتي بعده في الملك بنفس جوانب الشرعية من دستورية ودينية وعرفية ؟ وهل سوف تكون هناك مبررات قوية لذلك في إطار أن الصلاحيات واسعة النطاق التي اكتسبها وأصر عليها

الملك الحسن الثاني إنطلاقا من دوره التاريخي في نيل الإستقلال وصيانة وحدة البلاد ؟ أي هل تظل هذه الصلاحيات المؤسسة على شرعية متنوعة الأصول صالحة للإستخدام أم أنها كانت مرتبطة بظروف تاريخية معيشة وبشخص الملك الحسن الثاني؟ .

هذا بالإضافة إلي أن آفاق التحول الديمقراطي ومن واقع قائم من عمليات للإصلاح الدستوري والسياسي تبدو مقيدة ، وتتشابه في ذلك مع تجارب أخري لنظم سياسية لم تعرف التعدد السياسي والحزبي عقب الإستقلال وكانت تحكمها صيغ للحزب أو للتنظيم الواحد، مثل مصروتونس والجزائر ، ومع ذلك يبدو أن القدر المتاح من التحول الديمقراطي لا يختلف كثيرا في هذه الحالات عما تم في المغرب ، أي هو خلاف في الدرجة فقط .

علي أن التطور الديمقراطي في المغرب يتميز بطابعه السلمي ولم تكتنفه منغصات أو خضات حادة تهدد شرعية النظام الحاكم نفسه على عكس ماتم في بلاد أخري عرفت وتعرف الصدام الدموي والعنيف والمروع بين النظام الحاكم والجماعات الدينية المتشددة ، مثلما يحدث في مصر وتونس والجزائر كما أن عمليات التحول الديمقراطي لا تجابه هناك تناقضات قبلية ووجود جماعات تحمل السلاح خارج مؤسستي الأمن والقوات المسلحة مثل اليمن ولبنان والسودان ، هذا فضلا عن أن النظام الملكي في المغرب لايواجه تحديات مصيرية تؤثر إستراتيجياً علي الوضع الدولي والإقليمي والداخلي ، مثلما حدث في الأردن ، حيث أدت مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في إطار صيغة مدريد إلي أزمة حادة بين المؤسسة الملكية الأردنية والإخوان المسلمين ، وأدت إلي خروج الوزراء المنتمين إلي الجماعة من الحكومة، وما تزال تداعيات الخلاف مستمرة تهدف الدراسة إلي رصد وتحليل التطورات السياسية التي شهدتها المغرب منذ تعديل الدستور في سبتمبر من عام ١٩٩٢ وما سبقه من جدل سياسي بين الأحزاب والقوى السياسية والنقابية المختلفة ومطالب طرحتها أحزاب المعارضة وإستجاب لها الملك فى حدود معينة لها ومواقف هذه الأحزاب من التعديلات التي أدخلها الملك الحسن الثاني علي الدستور الصادر في عام ١٩٧٢ ، وكذلك مما شاب عملية الإستفتاء على التعديلات وتهدف الدراسة أيضا إلي تناول عمليات الإصلاح السياسي في قوانين

وإجراءات الإنتخابات ، وما تم من انتخابات للمجالس المحلية ولمجلس النواب ، وفي إطار ذلك، تحاول الدراسة الإقتراب من آثار وانعكاسات الإصلاح الدستوري والسياسي والإنتخابي على النظام السياسي الملكي من زاوية أسس الشرعية التي يستند إليها وكذلك آفاق وحدود التطور الديمقراطي ، ويتطلب ذلك إيجاد الإقتراب أو المدخل النظري الملائم لمعالجة ما تم من تحول ديمقراطي ولدراسة طبيعة النظام السياسي المغربي ،وتتعرض الدراسة أيضا لآثار السياسات الإقتصادية والإجتماعية للنظام الملكي علي التطور الديمقراطي ، هذه السياسات التي تتجه إلي تعميق التوجه نحو آليات السوق وتبني برامج تقشفية بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تفرض تحديات جادة وتهديدات محتملة علي التطور الديمقراطي بحيث يمكن أن تبطيء من سرعته وتحد من توسعه .

علي هذا الأساس تثور التساؤلات عن المخاطر الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الإقتصادي التي يطالب بها صندوق النقد والبنك الدوليان والتي تقتض إجراءات إقتصادية تنطوي علي تكلفة إجتماعية وسياسية عالية وشديدة العبء على قطاعات شعبية عريضة من محدودي الدخل ، هذه المخاطر ذات آثار بعيدة المدي علي التطور الديمقراطي وحدوده والتطلعات المأمولة منه ، هناك كذلك سؤال عن مدي إستمرارية ملائمة التعدد الحزبي وخاصة من جهة وجود أحزاب متعددة تؤيد الحكم المغربي لتكوين صيغة للحكومة تجمع بين أحزاب مؤيدة ومعارضة ، بحيث يقدر لهذه الصيغة الإستمرار والفعالية فهل هذه الصيغة نابعة من تجاوب ملكي مع نتائج كل من الإقتراع المباشر وغير المباشر والتي أعطت الأحزاب المعارضة نسبة كبيرة بالمقارنة مع الإنتخابات السابقة ، أم هي تعبر عن محاولة لإشراك المعارضة في تحمل المسئولية عن سياسات سابقة لم تكن أسهمت فيها ، وقد يبدو الأمر لها مغامرة ومجرد توريط لها في ضوء أن الملامح الأساسية لهذه السياسات سوف تستمر في السنوات القادمة؟ هل تتمكن المعارضة المغربية من تعديل قوانين الإنتخابات لجهة إلغاء الإقتراع غير المباشر الذي أدي - كما سوف تتناوله الدراسة إلي حرمانها من استكمال الأغلبية التي حققتها في الإنتخابات التشريعية أو الإقتراع المباشر ؟.

ما حدث من بنود وقضايا التطور الديمقراطى فى المغرب : تعديل الدستور ، وإصلاح قوانين ولوائح الانتخابات ، الانتخابات للمجالس البلدية والقروية ، الانتخابات التشريعية ،إتخاذ خطوات ملموسة ، وإن كانت محدودة ، نحو إحترام حقوق الإنسان ، يجعلنا نفترض مايلى :

(١) جاءت عملية الاصلاح الديمقراطى التى تتم فى المغرب كإستجابة محدودة لأزمة ظاهرة بين أحزاب وقوى الحكومة والمعارضة نتجت عن رفض الأغلبية الحكومية فى البرلمان السابق لادخال تعديلات على الدستور تضمن تقوية البرلمان فى مواجهة السلطة التنفيذية ، ونزاهة الانتخابات ، وكذلك الاعتقالات والمحاكمات التى تمت لبعض من قيادات العمل السياسى والنقابى ، وجاءت أيضاً كإستجابة للضغوط الخارجية خاصة من قبل الدول الغربية والجماعة الأوروبية وفرنسا بصفة خاصة من أجل مزيد من التحول الديمقراطى وإحترام حقوق الأنسان ، وإن كانت الضغوط الخارجية هذه ومعها مشكلة الصحراء المغربية وتداعيات حرب الخليج والأزمة السياسية فى الجزائر كبلد مجاور ، كان لها أثرأكبر نسبيا من أثر الضغوط الداخلية فى إستجابة النظام الملكى لمطالب التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى .

(٢)يتوقف إستمرار وتعمق التحول الديمقراطى جزئياً على ماتمارسة البيئة الخارجية وخاصة العربية المحيطة بالمغرب (الأزمة السياسية فى الجزائر وتونس) من تأثير على هذا التحول ، وهو تأثير يؤدى إلى تقييد آفاق التجربة الديمقراطية خشية تكرار ماحدث فى البلدين المجاورين خاصة .

(٣) يؤدى دور الملك المحورى فى النظام السياسى المغربى كقابض على التوازن لأن يلعب دور الحكم بين قوى الحكومة والمعارضة ، وعلى قدر مايؤدى إليه من تغير نسبى لجهة تحقيق بعض مطالب المعارضة ، فإنه فى نفس الوقت يتجه إلى ضبط التغير بما يمكنه من إستمرار التحكم فى التوازن السياسى ويتكيف معه بما يكرس شرعيته ، وبما لايسمح بالحد من الصلاحيات والسلطات المخولة له .

(٤) رغم أن إستخدام آليات التوازن والتحكيم هذه أبان عن مهارة ملحوظة وكفاءة عالية من قبل الملك حتى الآن ، فإن هذه الاليات تظل ذات طابع تقليدى سبق أن

استخدمها الملك مذ توليه السلطة عام ١٩٦١ ، ومن هنا فإن التحديات الحالية تفرض تساؤلاً عن أستمرار نجاحها فى ضوء تكون كتلة ديمقراطية من أحزاب المعارضة الاربعة (الاتحاد الإشتراكى) الاستقلال ، التقدم والأشتراكية ، منظمة العمل الديمقراطى الشعبى) وصعود الحركة النقابية المستقلة وغلبة إتجاهات أو أجنحة تميل إلى التشدد فى هذة الأحزاب وخاصة فى حزب الاتحاد الاشتراكى.. إلخ . هذا فضلاً عن التحديات التى يفرضها إتباع سياسات تقشفية إقتصادية لجهة تعميق التحول إلى إقتصاد السوق على فاعلية وكفاءة الأداء الاقتصادى الاجتماعى للنظام الملكى ، وعلى آفاق التحول الديمقراطى ، وكذلك على فاعلية آلية التوازن والتحكيم ذاتها .

وبالنسبة لمنهاجية البحث التى تستخدمها الدراسة ، يفيد إقتراب تحليل النظم فى تناول عمليات التحول الديمقراطى فى المغرب وطبيعة النظام السياسى فيه ، وتأتى أهمية إستخدام مفاهيم الشرعية تقليدية كانت أو تحديثية ، وكذا شرعية الانجاز ، فى تفسير طبيعة النظام الملكى ودور المؤسسة الملكية فيه ، وهناك أيضاً المفاهيم النظرية والإجرائية المرتبطة بدراسة الاقتصاد السياسى لعملية الاصلاح الديمقراطى والتى تربط بين النظام السياسى وبين الوظائف التوزيعية للدوله.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الأول مدخلاً نظرياً لتحليل طبيعة النظام السياسى المغربى ومحاولة تفسير أسس الشرعية الدستورية والسياسية التى تستند إليها المؤسسة الملكية فى ممارسة السلطات المخولة لها وتلك التى اكتسبتها بحكم التطور التاريخى ، ويتعرض الفصل الثانى لعملية الاصلاح الدستورى والسياسى وماسبقتها من أزمات بين الحكم والمعارضة ومن جدل فكرى وسياسى ودستورى واسع النطاق يؤسس دولة القانون واحترام حقوق الانسان وتقوية سلطة البرلمان فى مواجهة الحكومة ، ويعطى الحكومة صلاحيات ومسئوليات أكبر بحيث تكون مسئولة عنها فى أشخاص من يمثلونها ، أما الفصل الثالث فيعالج الإنتخابات التشريعية التى تمت فى ٢٥ / ٦ / ١٩٩٣ والتفاعلات التى سبقتها وأثرت فيها مثل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، ودور الملك فى الاستجابة لمطالب أحزاب المعارضة وفى التخفيض من حدة الأزمة بين أحزاب الحكومة وهذة الأحزاب ، ويورد الفصل الثالث

أيضا تفاعلات الانتخابات التشريعية من البرامج الانتخابية وأساليب الدعاية الإنتخابية ونوعية المرشحين ونتائج الانتخابات ، وكذلك الانتخابات غير المباشرة التى توفر ثلث أعضاء البرلمان - بجانب الثلثين من الانتخابات التشريعية المباشرة - من ممثلى المجالس البلدية والغرف المهنية والنقابات ، وهناك أيضاً ملابسات تشكيل الحكومة وتتعرض الخاتمة لأفاق التطور الديمقراطى وتحديات المستقبل . ويتقدم الباحث بالشكر لمركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة وللأستاذ الدكتور على الدين هلال مدير المركز على المساعدة المالية والدعم المعنوى الذى مكنة من إتمام هذه الدراسة .

الفصل الأول

محاولة للإقتراب النظرى من النظام السياسي المغربى

ربما تمكننا السوسيولوجيا التاريخية والسياسية من دراسة النظام السياسى الملكى فى المغرب، ففيما يبدو المجتمع المدنى مؤسسات وأفراداً ، بشراً وتقاليد ، أنماط تفكير وسلوكيات ، ليبرالياً ومتحرراً ومتفتحاً، يظهر النظام السياسى والمجتمع السياسى منغلقاً ومحافظاً خاصة فى قمته : مستوى أو حقل الملكية أو سلطات الملك، وحيث يبدو الملك محتكراً للقرار السياسى الإستراتيجي وموجهاً أو مسيراً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر للقرار السياسي والتنفيذى اليومى ، وتمتد مستويات احتكاره للسلطة حتى إلى ميدان التفسير أو التأويل لأحكام الشرع وللشريعة الإسلامية .

ويبدو لمعظم الباحثين فى النظام الملكى المغربى أنه يجمع بين "التقليدية" و "الحداثة"، إنطلاقاً من النظرة "الخارجية" لهذا النظام والتى تحاول أن تطبق ما هو مطروح من الأطر والنماذج النظرية للنظم السياسية فى عالم الجنوب (العالم الثالث سابقاً) والعالم العربى والإسلامى ، وكذلك من متابعة الأشكال الدستورية/ القانونية التى يتخذها النظام الملكى المغربى كبنية سياسية حاكمة أو من خلال القراءة غير التاريخية لخطب الملك - كمحور مركزى فى النظام - وتصريحاته المختلفة ، منذ توليه العرش عام ١٩٦١ خلفاً لوالده محمد الخامس بن يوسف. وإن كان الواقع أقرب إلى القول بأن النظام الملكى المغربى ينطلق أساساً من حقل "التقليدية" كأساس لشرعيته الدينية والتاريخية لكى يدخل مستوى "الحداثة" (الملكية الدستورية كما هى تعبير محبب إلى نفسه دائما وكما يفضل أن يطلق على ذاته) ، هذا المستوى القائم على الدستور المكتوب وعلى التعدد الحزبى والسياسى والمساواة أمام القانون والإنتخابات والبرلمان والرقابة الشعبية وتداول السلطة .. إلخ، بل إن هذا النظام الملكى غالباً ما يتحكم فى "الحداثة" باسم "التقليد" إذا ما اشتدت

الدعوات ومطالب التغيير الديموقراطي.

وهناك مرتكزات تاريخية ضاربة في عمق المجتمع المغربي يستند إليها النظام الملكي ويجسدها ، وما تزال لها مصداقية ملموسة حتى الآن (فكرة وأسلوب "البيعة" من زعماء القبائل وكبار المسؤلين والعلماء للملك كأمير للمسلمين تاريخيا وكأمير للمؤمنين حالياً ، الملك كـ "حكم" بين الفرقاء والقبائل وفئات الشعب ، الملك كضامن لوحدة البلاد ولإستقرارها السياسي). وفي نفس الوقت فإن النظام الملكي يحاول أن يبقى على مرتكزات أخرى - سياسية ووطنية - كان قد اكتسبها خلال مرحلة الإحتلال الفرنسي والحركة الوطنية المناضلة ضده -على الرغم من أنها فقدت بريقها أو تآكلت مصداقيتها ومشروعيتها منذ منتصف الستينات ، بعد أن استقرت الدولة وبنيت ، وبعد أن تبلورت طبيعة المهام والتحولات المطلوب انجازها ، وكذلك عقب أن تحددت التوجهات الايديولوجية والسياسية ، والخيارات الإجتماعية - الطبقية والسياسات الإقتصادية لهذا النظام الملكي.

ولعل من أهم هذه المرتكزات: "واحدية" الملك والشعب، بقاء الرابطة مباشرة بين الملك والشعب ، قرار الملك وكلمته كملاذ أخير دون ضرورة فعلية لضمانات قانونية ودستورية وحكومة مسئولة وبرلمان يراقب، فقد تآكلت مصداقية هذه المرتكزات كثيراً وأضحت هناك مطالب محددة بضرورة إستقلال القضاء وتساميه ورقابته ، حتى لاتصبح قرارات الملك ذاتها فوق رقابة القضاء ، وكذا بأهمية سيادة القانون وشيوع دولة القانون وإحترام حقوق الإنسان، وأيضاً بوجوبية وجود حكومة مسئولة أمام البرلمان ومنبثقة من أغلبية برلمانية، وبرلمان يتمتع بصلاحيات للرقابة والمساءلة .. الخ.

وقد لاحظ الباحث من بعض قراءات للتاريخ السياسي المغربي ومن كتابات باحثين مغاربة ومن لقاءاته مع بعض منهم ومع بعض الساسة والمثقفين ، وكذا من مشاهدة ملابسات الانتخابات التشريعية التي تمت في ١٩٩٣/٦/٢٥ وما سبقها من أحداث ، أن كتابات عديدة لباحثين غربيين لم تحاول التعمق في أبعاد النظام السياسي المغربي وملامحه الرئيسية التاريخية والمعاصرة، مثال ذلك وصف الباحث الامريكي "جون واتربري "Waterbury للنظام السياسي المغربي بأنه "تقليدي " إنطلاقا من

تقسيم "ماكس فيبر" الشهير لأنماط السلطة : كارزمية، تقليدية ، عقلانية (رشيدة) حديثة ، وحيث ميز في اطار النمط التقليدي ، بين الأنواع الثلاثة التالية:

أ- النمط الأبوى Patriarchal

ب- النمط الرعوى Patrimonial

ج- النمط الإقطاعى Feudal

وعلى هذا الاساس يصنف "واتربرى " النظام السياسى المغربى ضمن "النمط الرعوى ، إنطلاقا من أن مميزات "الرعوية " تنطبق عليه، وهى: [١١]

١- استخدام قاعدة الولاء وليس الكفاءة فى تقريب الانصار والمخلصين.

٢- الطابع الشخصى للسلطة .

٣- العداء لـ"المؤسسة". Institutionalization ، حيث تظل السلطة غير مقيدة.

٤- تحكم السلطة السياسية فى الصراعات والمنافسات داخل المجتمع عن طريق توازنات هشة ومتغيرة الطابع .

٥- ميل السلطة "الرعوية" الي إظهار الروح العسكرية.

٦- هيمنة الدين الرسمى للدولة .

هناك رؤية أخرى يقدمها "فلوري M. Flory مفادها أن النظام الملكى المغربى يجمع بين التقليدية والحداثة ، فمن رأيه أن هذا النظام هو حصيلة تفاعل الأنواع الثلاثة التالية من الديمقراطية :

- بربرية
- إسلامية
- غربية

تتعايش هذه الأنماط الثلاثة لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مزيجا أو مختلطا وأحيانا متناقضا ، وغالبا غير مستقر سياسيا ، ولكن "فلورى" لا يعين حدودا بين هذه الأنماط، ذلك أن ما يبدو من تناقض بينها ، إلا أنه لم يوضح متى تختلط أو

تمتزج هذه الأنماط ، ومتى يلجأ الملك الى إستخدام أى منها . [٢]

وقد حاول "فلورى" أن يحدد سمات معينة مشتركة للنظم السياسية العربية-الاسلامية ، وأن يضع النظام الملكى المغربى ضمنها ، ومن أهم هذه السمات: [٣]

- توافر مرجعية إسلامية
- يعد الإسلام دين الدولة الرسمى
- غياب الحد الفاصل بين البعدين الزمنى والدينى .
- وجود تصور ثيوقراطى للأمة .

وهناك ما أضافه بعض الباحثين الفرنسيين ومنهم J. Medard من نمط رابع إلى الانماط الثلاثة التى يتكون منها النسق التقليدى الذى تحدث عنه "ماكس ڤيبر"، وهو "الرعوية الجديدة" Newpatrimonialism ، ويعتبر هذا النمط حصيلة تفاعل بين مجتمعات تقليدية محلية وأخرى غربية حديثة ، وحيث لا يمكن وصفه بالتقليدى فقط أو بالحديث فقط ، فهو يتسم بالطابع التحديثى لمظاهره الخارجية (دستور، قانون مكتوب ، إدارة ..) ، بينما يستمر الطابع الرعوى مهيمنا على أدائه وآلياته .[٤] كما يذهب بعض الباحثين المغاربة ومنهم . مصطفى السحيمى إلى تفسير ترسخ وأصالة الملكية فى المغرب إلى تفاعل عضوى يظل مستمرا بين نمطين من أنماط الشرعية وهما:

- ذلك النمط المرتبط بالخلافة (الشرعية الدينية) .
- والآخر هو المستوحى من الديمقراطية الليبرالية (الشرعية الحديثة الغربية)،

وقد استجاب الدستور المغربى لهذين النمطين: فقد حافظ على التقاليد، لكنه فى نفس الوقت يتضمن نصوصا عن التحديث السياسى [٥].

ملكية تقليدية ذات تحديثية مقيدة :

إنطلاقا مما سبق، يمكن القول إن الملكية المغربية تتميز بتغليب أسس الشرعية الدينية والتاريخية على شرعية التحديث السياسى والدستورى وتستند في ذلك على

أقلية حاكمة تحديثية (فالأسرة المالكة هناك تتميز بأنها تلقت تعليما عاليا فى فروع عديدة من العلم والثقافة والقانون ، وتحرص على اتقان اللغات الاجنبية وعلى رأسها الفرنسية ، فالملك الحسن الثانى غالبا ما يستشهد بأفكار لكبار المفكرين الغربيين وبمسرحيات وروايات شهيرة فى تاريخ الأدب الغربى والأوربى والفرنسى بصفة خاصة ، فى أحاديثه إلى الصحافة ووسائل الاعلام الاوربية) ، وهذه الاقلية الحاكمة تستند فى ممارسة سلطتها على شرعية تقليدية . ويلفت النظر أن الايديولوجيا التى تستند عليها الشرعية التقليدية تقوم على جعل الشرعية العقلانية الحديثة فى خدمة الشرعية التقليدية (دينيا وتاريخيا) .

ولعل السمات الخاصة التى تميز الملكية فى المغرب تدفعنا إلى إمكانية الزعم بأن هذه الملكية تتميز عن نظم ملكية أخرى فى الوطن العربى وبخاصة تلك النظم الوراثية فى بلاد الخليج العربى، فالملكية المغربية أكثر رسوخا وتجذرا فى التاريخ المغربى ، كما أنها تتميز بنوع من الاستمرارية التاريخية . وبصفة عامة فإن الأسرة المالكة فى المغرب يسيطر أفرادها على وظائف محددة مثل الملك وولى العهد وقيادة الجيش بصفة رئيسية ، بينما تبقى بقية قطاعات الدولة بيد شخصيات مدنية تكنوقراطية لا تنتمى إلى الأسرة المالكة في حين نجد الأسر المالكة يتغلغل أفرادها فى أغلب مناصب الدولة الاستراتيجية والحساسة، ففضلا عن المؤسسة المالكة الحاكمة ، نجدهم يسيطرون فى الأغلب على مناصب رؤساء الوزرات والوزرات الهامة مثل الدفاع والداخلية والخارجية والمخابرات والحرس الملكى أو الأميرى .الخ.

هذا بالإضافة إلى أن الأسرات الحاكمة فى الخليج العربى ما يزال يغلب على إستراتچياتها وأساليبها فى الحكم إستخدام آليات التوازن القبلى فى توزيع موارد القوة السياسية والاقتصاد ية والمكانة الاجتماعية ، على حين عمل النظام الملكى المغربى على إستعمال إستراتچيات بوتقة الصهر ودمج القبائل فى المجتمع المعقد الحديث ، وعلى إدماج "البربر" فى العرب (تسمية "البربر" تعد ذات سمعة سيئة فى المغرب لإختلاطها فى الذهن مع ما مارسته القبائل البربرية الهمجية من غزوات واعتداءات على المناطق المتحضرة المستقرة ولذلك يطلق تعبير "الشلوح والامازيغ" على الشعوب التى سكنت

المغرب قبل الاسلام ودخلت فيه ، تمييزاً لها عن العنصر العربى الذى وفد من خلال القبائل العربية إلى المغرب من اليمن وشبه الجزيرة العربية) فقد تمت حركة واسعة من تعريب القبائل الشلحية ، والامازيغية وأضحت بالفعل تتقن العربية تماما ، بل إن الأجيال الجديدة تكاد تكون نست لهجاتها الأمازيغية (تتوزع المناطق ذات الاصول الأمازيغية بين الشمال والريف وهى موطن تاريخى للأمازيغ ولا تشير الى معنى الريف في مصر ، حيث يعرف العالم القروى هناك بالبادية ، والوسط (حول جبال الاطلسى الكبير والمتوسط) ومناطق الجنوب حيث اقليم سوس وعاصمته أجادير ، وتتنوع اللهجات ذاتها من شلحية إلى أمازيغية الى سوسية وان كانت تسمى عموما بلهجة "الشلح") كما تمازج الاثنان من خلال روابط المصاهرة والزواج ، والانتقال الجغرافى والاستقرار من قبل الشلوح فى المدن وسكن العرب بالبادية ، ويحرص الملك الحسن الثانى على تكريس هذا التمازج والإتصال من خلال اهتمامه المستمر بالبادية وباقامة مشروعات للسدود وللزراعة هناك، وهذا التمازج مسألة تاريخية بدأت منذ الدولة العباسية التى حاربت اتباع الامام على بن أبى طالب، وحيث تمكن "إدريس بن عبد الله الكامل" من سلالة على رضى الله عنه من الهرب إلى المغرب ، فاستقبلته قبيلة "أوربة" البربرية واكرمته وتزوج منها إمرأه تسمى كنزة بل إن القبائل هناك نصبتـــه ملكا عليها اعترافا بنسبه الشريف . وتولى الحكم بعد اغتيــاله على يد أحد العملاء الذين أرسلهم هارون الرشيد لقتله ، إبنه إدريس الثانى الذى أنشأ مدينة فاس عام ٨٠٩ ميلادية لتكون عاصمة لملكه . (٦)

ومما يميز الملكية فى المغرب أيضا ، وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، أن النظام الملكى لم يعرف عنه تاريخيا أنه قام بتأسيس قاعدة قبلية له تتكون من القبائل الرئيسية هناك، ولكنه وبحكم النشأة التاريخية سالفة الذكر اتجه إلى التصرف بمنطق كون الأسرة المالكة فوق القبائل واللعبة القبلية وأنه لاينحاز إلى أي منها ، فهذه الأسرة لم تأت من قبيلة معينة وإنما جاءت من هجرات عربية لبعض اتباع على بن أبى طالب واستوطنت وحكمت ، كذلك فإن الملك يقوم دائما بلعب دور الحكم بين القبائل وحيث تلجأ إليه لفض منازعاتها ، وكذلك لأداء البيعة له سنويا .

وإذن ، فنحن إزاء نظام سياسى تقليدى تعرض لضغوط التحديث ويسميها البعض ب"التقليدوية" والتى تُعرَف بأنها "ليست إمتدادا للتقاليد ولا مجرد إنعكاس لمبادئها ، بقدر ما هى تكييف لها مع ضغوط الحاضر ومستجداته، وإعادة لبنائها على ضوء ما يواجه المجتمع من طوارىء وعناصر جديدة لم تكن معهودة من قبل(٧) .

وهناك سمات معينة لنظام سياسى يوظف "الحداثة " لخدمة التقليد ، وهى:(٨)

- الميل إلى بناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة .
- تزويد آليات التحديث بغطاء تقليدى أو تحميله بحمولات تقليدية .
- خلق ترادف على مستوى الخطاب بين دلالات حقل الحداثة ودلالات حقل التقليد، بحيث تبدو للنظام إستمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض.

ولقد كان من أهم خصائص الملكية المغربية والتى تميزها عن كافة التجارب العربية فى الكفاح من أجل الاستقلال، أن الحركة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسى بقيادة حزب الاستقلال وقياداته التاريخية مثل علال الفاسى وأبو بكر القادرى كان الملك محمد الخامس فى القلب منها وكان محورها الذي تتجمع حوله شخصيات وفصائل هذه الحركة الوطنية ، وغالبا ما تبنى محمد الخامس مطالب الحركة الوطنية فى الاستقلال ووحدة التراب المغربى ضد محاولات إدارة الحماية الفرنسية استقطاب قبائل معينة وفصل أجزاء من الجنوب الغربى من المغرب تمهيدا لضمها الى الجزائر المحتلة من قبل فرنسا فى ذلك الوقت . وقامت فرنسا كما هو معروف بنفى الملك وأسرته فى عام ١٩٦٣ . من هنا تأسست شرعية النظام الملكى بعد الاستقلال فى أحد جوانبها على ميراث الكفاح المشترك بين الملك والحركة الوطنية لكن الأمور تغيرت بعد ذلك وحاول النظام الملكى حصر هذا الجانب من شرعيته فى إطار ما يسميه التقاليد المغربية. وهكذا ومما سبق ذكره ، يمكن القول أن هناك ثلاثة أنواع هى فى نفس الوقت ثلاثة أسس للشرعية يستند إليها النظام السياسى المغربى :

(١) الشرعية الدينية والتى تتأسس على منظور تاريخى منه يستمد الملك لقب"أمير

المؤمنين" ، وهو مستوى يقتضى الإجماع على إستمرار الملكية والبيعة للملك ، ويظهر الملك فيها شخصاً مقدساً لا تناقش قراراته أو خطبه ، وسوف يأتى الحديث عن أسس هذه الشرعية فيما بعد.

(٢) الشرعية العرفية التى تكونت تاريخيا وتكرست مع الإسلام وحيث يبدو حقل التحكيم ودور الملك كـ"حكم" بين مختلف القبائل والفرق قديما وبين مختلف القوى السياسية والحزبية حديثا ، وباعتبار الملك فوق اللعبة القبلية والسياسية ، ولكن الملك إذا كان القابض على التوازن ومحور النظام وتتوجه إليه كافة القوى السياسية للتحكيم، فلا يعنى ذلك أنه يملك ولا يحكم مثلا أو أنه بعيد عن مجمل النخبة الحاكمة ، فهو يحتكر القرار الاستراتيجي والمستقبلي وموجه القرار التنفيذي، وبالتالى فهو بسياساته وقراراته يجعل ميزان القوة يميل غالبا لصالح النخبة الحاكمة وتحالفاتها الاجتماعية .

(٣) الشرعية الحديثة أو المكتوبة ، فإذا كانت الشرعيتان سالفتا الذكر عرفية أو تاريخية ، فإن الشرعية الحديثة يجسدها الدستور المكتوب وحقل الدولة الحديثة ومتطلبات العصر.

ويمكن إضافة مصدر رابع للشرعية هو "شرعية الإنجاز" ، أى أداء النظام السياسى ، داخلياً وخارجياً (٩) ، وحيث يمكن تقييم شرعية النظام المغربى على أساس أدائه منذ الإستقلال، وهذا ماسوف نتعرض له فيما بعد.

ويمكن القول أنه فيما يتمتع الملك بهامش واسع للمناورة ولإستخدام فعال ومبرر لأى من أنواع الشرعية سالفة الذكر ، فإنه يستطيع أن يستخدم الأنواع الثلاثة فى وقت واحد لمواجهة أزمة محددة، أو قد يغلب أيا منها على الأخرى وإن كان يمكن القول إن منزلة الملك الدينية كأمير للمؤمنين والعرفية كحكم بين القوى السياسية والحزبية تطغى غالبا على دوره كملك دستورى ، أكثر من ذلك ، فإنه يتدخل فى مستوى الملكية الدستورية بصفته أميراً للمؤمنين ، إذا ما أدى قراره السياسى الى إحداث أزمة فى النسق السياسى مثال ذلك خطابه أمام البرلمان فى ١٩٨١/١٠/٩ والذى توجه فيه الي

نواب المعارضة من الاتحاد الاشتراكى الذين قرروا الانسحاب من مجلس النواب بعد إضافة عامين إلى مدته (من أربع الى ست سنوات) ، فقد قال إذا لم يكن الملك الدستورى بإمكانه التدخل، فإن أمير المؤمنين بموجب الكتاب والسنة يحق له ذلك "(١٠).

ويفسر الملك الحسن الثانى مضمون فكرة الملكية الدستورية والخلاف حول دور الملك فى اطارها بما يلى : "ويتبادر إلى الذهن بصفة عامة ، أن هذا النظام (أى الملكية الدستورية) يعنى أن الملك يملك ولا يحكم ، ولكن الكلمات يمكن أن تعنى حقائق مختلفة ، عندما نتحدث مثلا عن الملكيات الانجليزية أو السويدية أو الهولندية ، فلكل شعب أخلاقه ومعتقداته وآرؤه . ولا وجود لطريقة حكم عالمية ، فإذا ما التزمنا بالمعني الدقيق للتعابير ، فإن ملكية دستورية هي ملكية قائمة على دستور قدم إلى الشعب فقبله عن طواعية ، وقد أراد محمد الخامس أن يكون كذلك" (١١) .

تبدو هيمنة الشرعية الدينية والعرفية على الشرعية الدستورية ملمحا مميزا للنظام الملكى المغربى وقد ظهر ذلك جليا في التحول الديمقراطي الاخير فى المغرب وهو ما سنتعرض له فى الصفحات التالية .

هوامش الفصل الأول:

(١) John Waterbury and others, "Situations of contested Legitimacy in Marocco: An Alternative Framework", Comparative studies in society and History, vol XIII, no. 1 (Jan,1971) pp. 32-52.

(٢) انظر في ذلك :- محمد ضريف ، النسق السياسي المغربي المعاصر (الدار البيضاء : مكتبة الأمة أبريل ١٩٩٣) ص ص ٢٣- ٢٤.

El - Baki Hhermassy, Leadership and National Development in North Africa: comparative Study (Berkeley, los Angeles London : univ . of California press , 1972) pp . 100 -112

(٣) ورد في :محمد ضريف ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٤) J. Medard, 'La specilicite des Pouvoirs Africains , pouvoir , no.25, 1983

ورد في : محمد ضريف ، نفس المصدر ص ٢١.

(٥) M. sehimi, la Preponderance du Pouvoir Royal dans la Constitution Marocaine, R. D.P.S.P. france et á L'etranger juillet , Aout 1984.

ورد في : محمد ضريف، نفس المصدر ، ص٢٢ .

(٦) ورد في محمد ضريف ، الاسلام السياسي في المغرب (الدار البيضاء : مكتبة الأمة ، ط٣ ، نوفمبر ، ١٩٩٢) ٩١ ص ص ١٥-١٦.

(٧) المختار الهراس ، "ملاحظات حول التقليد والتغير في المجتمعات العربية" ، مجلة الوحدة، السنة ٥، العدد ٥٧ ، يونيو ١٩٨٩ ، ص٩ .

(٨) محمد ضريف ، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب (الدار البيضاء : افريقيا الشرق ، ط ٢ ، ١٩٨٩) ص ٢٨٧ .

(٩) أنظر في ذلك

- Michael Hudson, Arab Politics: The search for legitimacy , (London: New Haven, 1980).

(١٠) ورد في : محمد ضريف ،النسق السياسي المغربي المعاصر، مصدر سابق ، ص ١١٢.

الفصل الثانى

عملية الاصلاح الدستورى والسياسى

أولا : التفاعلات والجدل السابق على الاصلاح الدستورى والسياسى

كانت السنوات التى أعقبت إنتخابات المجالس البلدية الحضرية والقروية (المجالس الجماعية بالتعبير الشائع فى المغرب) والانتخابات التشريعية فى عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤ على التوالى ، حافلة بالجدل السياسى والاعلامى بين مختلف الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية وجمعيات حقوق الانسان ، ووسط إتهامات قوية من أحزاب المعارضة المغربية لأجهزة الإدارة ولوزارة الداخلية بتزوير كل من الإنتخابات البلدية والتشريعية، الأمر الذى أدى إلى تشكيل برلمان فاقد للقدرة على مراقبة ومحاسبة الحكومة، وكذلك إلي تكوين حكومة غير متمتعة بصلاحيات فعلية تعطيها القدرة على رسم وتنفيذ السياسات فى مختلف القطاعات ، في ضوء تركز عملية إصدار وإتخاذ القرار فى يد الملك وكبار مستشاريه . وبالاضافة إلى قضية الصحراء التى عرفت جمودا ملحوظا وازدياد حدة الأزمة الإقتصادية والاجتماعية ، مما أضفى على المناخ السياسى المغربى طابعا بارزا من الركود ، وأعطى أهمية بالغة للتغيير فى السياسات والاشخاص المسئولين عنها.

وهكذا صدرت دعوات ملحة للتغيير والاصلاح السياسى وللتعديل الدستورى ، حيث ظل الدستور الصادر في عام ١٩٧٢ حاكماً للحياة السياسية رغم أوجه النقد العديدة التى وجهت له من قبل أحزاب المعارضة والقوى الديمقراطية عموما وفى إطار أن هذا الدستور لم يحظ عند إصداره بقبول أحزاب وقوى المعارضة المختلفة ، هذا فضلا عن أن الملك الحسن الثانى نفسه قد عبر فى عديد من خطبه وتصريحاته الصحفية عن الرغبة فى تعديل الدستور، كى يتماشى مع التحولات العالمية المعاصرة باتجاه احترام الديمقراطية وحقوق الانسان .

ومما يلفت النظر أن قوى المعارضة المغربية اعتبرت أن فضاء الديمقراطية

بمفاهيمها الحديثة والملكية الدستورية هو المجال الذى ينبغى أن يلحقه التغيير باتجاه دفع التطور الديمقراطى وتوسيع المشاركة السياسية وضمان العدل الاجتماعى ، وبحسبان أن هذا هو المجال المسموح بالجدل السياسى والفكرى والدستوري فيه وحيث أن هناك مجالين آخرين تكاد تنعدم بخصوصهما حقوق المطالبة بالتغيير أو الإصلاح ، وهما: حقل الشرعية الدينية حيث الملك يعتبر نفسه أمير المؤمنين والذى يتطلب الإجماع على سلطات وصلاحيات الملك بهذا الصدد ، وهناك أيضا حقل التراث والعرف الذى يبرز الملك فى إطاره كـ"حكم" بين مختلف قبائل وفرقاء الشعب المغربى ، وبدوره يعتبر مجالا غير قابل للجدل أو النقاش. وسوف يتم التعرض لمكانة الملك المحورية فى النظام السياسى المغربى فيما بعد.

ولعل من أبرز معالم أزمة النظام السياسي المغربي بصفة عامة والأزمة في العلاقة بين الحكومة والمعارضة في البرلمان الذي عاش بين سنوات ١٩٨٤ و١٩٩١ ما قام به بصفة خاصة كل من حزبي الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية والاستقلال في ١٩٩٠/٥/١٤ من طرح الثقة ، أو ما يسمي في الدستور المغربي ملتمس الرقابة وهو مصطلح قانوني مأخوذ من الدستور الفرنسى الصادر عام ١٩٥٨ ، في الحكومة التي كان يرأسها عز الدين العراقى في ذلك الوقت ، وذلك طبقا للمادة (الفصل كما يطلق عليه في الدستور المغربي) ٧٥ من دستور عام ١٩٧٢ ، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة ودفعت بممثلي حزبي الاتحاد الاشتراكى والاستقلال في البرلمان إلي طلب طرح الثقة بالحكومة ، ما يلى :

(١) ازدياد حدة الأزمة الاجتماعية والتي تجلت في تفاقم البطالة وتزايدالاضطرابات الاجتماعيةوترديالاحوالالمعيشية لغالبية المواطنين، وهو ما أدى الي اندلاع إضرابات نقابية عديدة .

(٢) عدم مبادرة الحكومة الي الحوار مع ممثلي العمال رغم الاضرابات المستمرة في كثير من القطاعات .

(٣) تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي تمثل في تراجع الدخل القومي وارتفاع الاسعار. وتجميد الأجور وتراجع الاستثمار العام... إلخ .

(٤) المديونية الخارجية التي وصلت إلي حوالي ٢٥ مليار دولار واستمرار الاستدانة.
(٥) غياب أى حوار ايجابى داخل البرلمان بين الحكومة والمعارضة .

ومن هنا، وإزاء رفض الحكومة النظر في الأسئلة والمقترحات التي قدمتها المعارضة إليها ، تقدمت الأخيرة بطلب طرح الثقة الذي عددت فيه مختلف مظاهر الأزمة التى نتجت عن سياسات الحكومة ، وقد رفضت الأغلبية البرلمانية المكونة من الأحزاب الموالية للحكومة هذا الطلب. ومع أن الرفض كان متوقعا، إلا أن دلالات هذا الحدث كانت بعيدة الأثر ، فمن ناحية ، يعد استخدام المعارضة لهذا الحق مفاجأة تامة للحكومة خاصة وأنه يعتبر سابقة نادرة لم يسبق لمجلس النواب أن عرفها إلا مرة واحدة عام ١٩٦٤ وكانت سببا في إقدام الملك الحسن الثانى على حل البرلمان نفسه وإعلان حالة الطوارىء (حالة الاستثناء) كما تميزت المناقشات حول طلب طرح الثقة بالحدة سواء من قبل الحكومة أو المعارضة [١] .

ولم يمض وقت طويل حتى أخذت أحزاب المعارضة الرئيسية فى طرح مطالبها ودعواتها إلى الاصلاح الدستورى والسياسى ، من أجل تحقيق أهداف رئيسية فى مقدمتها محاولة إضفاء المصداقية على النظام السياسى المغربى سواء في نفوس الشعب أو فيما يخص صورته السياسة فى الخارج، خاصة في ضوء التحول العالمى نحو الديمقراطية وتكريس حقوق الانسان وسقوط العديد من الأنظمة القمعية والدكتاتورية فى أوروبا الشرقية وأفريقيا، يضاف إلى ذلك توتر العلاقات مع الجماعة الأوربية بسبب سجل المغرب فى إنتهاكات حقوق الإنسان.

ومما يلفت النظر هنا أن حرص أحزاب المعارضة على العمل فى نطاق النظام السياسى والكفاح السياسى السلمى من أجل تطوير النظام ديموقراطيا من داخله ، وليس من خارجه ، هذا الحرص جعل هذه الاحزاب ترفع شعارا مركزيا غلف كافة مطالبها بالاصلاح الدستورى والسياسى وهو بناء دولة القانون وتأسيس التوافق والتراضى والتوازن السياسى ، حتى إنها لم تصل الى إطلاق مطلب تداول السلطة أو التغيير الجذرى لسياسات وأحزاب وشخوص الحكومات التى تولت السلطة منذ انتخابات ١٩٨٤

التشريعية ، وإنما أكدت على مطلب المشاركة في الحكم ، وإن كانت تقصد ضمان مشاركة واسعة لها - أى أحزاب المعارضة - للملك فى تقرير مصير ومستقبل البلاد .

ففى المؤتمر الخامس الذى عقده الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مارس- أبريل ١٩٨٩ ، طالبت مقررات المؤتمر بتعديل الدستور بما يضمن فصل السلطات وبما يعطى كل سلطة صلاحيات ومسئوليات واضحة ، ويقوى الرقابة البرلمانية ويحمى استقلال القضاء . كما طالب مؤتمر الحزب بمراجعة القوانين المتعلقة بالحريات العامة ، وخاصة تلك التى تتعارض مع الحقوق الدستورية ، وكذا مراجعة قوانين الانتخابات وخصوصاً ما يتصل منها بسن التصويت والترشيح وسير العمليات الانتخابية(٢) .

وأكدت بيانات اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكى على أن الوقت حان لفتح حوار سياسي في إتجاه إقرار إصلاح سياسى ديمقراطى لجهة تحديد وتوزيع السلطات والمسئوليات ، من ذلك ضرورة توسيع اختصاصات وصلاحيات السلطة التشريعية ، والعمل على تحديد مسئوليات السلطة التنفيذية وضمان إستقلال القضاء (٣) .

وقد ظهرت مطالب التغيير أيضا في المؤتمر الثانى لحزب الاستقلال في مايو ١٩٩٠ والذى أكد علي ضرورة تثبيت نظام المؤسسات والتمسك بالمشروعية وسيادة القانون ، ودعم الثقة الشعبية في المؤسسات الدستورية ، ودعم مبدأ السيادة للشعب والفصل بين السلطات واقرار التوازن بينها ووضع حد لهيمنة الأجهزة الإدارية وتسلطها على مؤسسات البلاد.

ونادت مقررات المؤتمر باعتبار الديمقراطية السياسية وسيلة لتجنيد كل الطاقات الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وواجهة حضارية أمام الخارج وضرورة إحترام حقوق الانسان ، وتحسين الدستور وتنقيحه وتدعيمه باصلاح جوانب النقص فيه ، وسد الثغرات التي أبرزتها الممارسة العملية سواء تعلق الامر بسلطات مجلس النواب أو مسئولية الحكومة ، أو مراقبة أعمال الحكومة.

وطالبت مقررات المؤتمر أيضا بتوسيع قاعدة الديمقراطية بحيث تتاح الفرصة للشباب للمساهمة في الحياة العامة بتخفيض سن الرشد الي ١٨ سنة حتي يتغير بذلك

سن الانتخاب من ٢٠ سنة الي ١٨ سنة وتخفيض سن الترشيح من ٢٥ سنتالي ٢١ سنة. كما طالبت بالقضاء علي الفساد الإدارى الذى يعوق السير الطبيعى للمسيرة الديمقراطية ، سواء أثناء إعداد اللوائح الانتخابية ، أو بمناسبة عمليات الاقتراع ، وتعديل القوانين الإنتخابية وإبراز مؤسسات شعبية حقيقية لتكوين الخريطة السياسية الحقيقية للبلاد [(٤)].

وحرص حزب الاستقلال علي إبراز أهمية الديمقراطية المحلية من خلال تقوية المجالس البلدية والقروية باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع الديمقراطى، والتى تتولى أساسا تطوير المواطنين وتعبئتهم للإسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والحضارية للقرية والمدنية . وفى ذلك طالب الحزب برفع وصاية الأجهزة الإدارية ووزارة الداخلية على هذه المجالس من خلال إلغاء فصول ظهير سبتمبر ١٩٧٦ التى تفرض هذه الوصاية ، وبما يمكن الجماعات الحضرية والقروية المنتخبة من الممارسة الفعلية للسلطة التقريرية والتنفيذية. [(٥)]

وظهرت دعوات التغيير أيضا عند منظمة العمل الديمقراطى الشعبى ذات التوجه الماركسى التجديدى ، فقد طالب البيان السياسى الصادر عن مؤتمرها الوطنى الثانى فى مارس ١٩٩٠ بمراجعة الدستور على أساس توسيع صلاحيات البرلمان وتمكينه من الرقابة الفعلية للحكومة، وإقرار مبدأ حق رئيس الوزراء فى تكوين حكومته على قاعدة الأغلبية البرلمانية وتقوية إستقلال القضاء [(٦)]. ورغم أن حزب الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية لا يشارك فى أية انتخابات منذ إنشقاق الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية عنه فى عام ١٩٦٣ ، إلا أنه فى بيان الامانة العامة الصادر فى فبراير ١٩٩٢ طالب بضرورة بناء نظام ديمقراطى صحيح ، وذلك من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبرلمان يتوفر على جميع إختصاصاته الديمقراطية وحكومة منبثقة من البرلمان ومسئولة أمامه ، ومحكمة دستورية عليا للسهر على ضمان دستورية القوانين [(٧)].

وشارك حزب التقدم والاشتراكية ، أقدم حزب شيوعى فى المغرب ، فى المطالبة

بالتغيير الدستورى والسياسى رغم تحفظه وموالاته للنظام الملكى ، ففى البيان الصادر عن الديوان السياسى للحزب فى ١٩٩٠/١٢/٢٥ برز المطلب الخاص بضرورة إجراء حوار سياسى من أجل مراجعة الدستور فى إتجاه تحقيق توازن أكثر انسجاما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وإقامة مؤسسات نابعة من التعبير الحر للإرادة الشعبية .(٨)

التنسيق المشترك بين أحزاب المعارضة :

اشتدت حدة أزمة النظام السياسى بفعل قرار الملك بتمديد مدة البرلمان من أربع إلى ست سنوات ، وبالتالى تأجيل الانتخابات التى كانت مستحقة عام ١٩٨٩ ، وكذلك بسبب مضاعفات الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وبقاء قضية الصحراء معلقة وآثار حرب الخليج ، وفى ظل ضعف الحكومة وإحتكار الملك المطلق للقرار السياسى داخليا وخارجيا ، وفى نفس الوقت فإن تكتل أحزاب اليمين الحكومية وضعف أحزاب المعارضة الذى كان من أسبابه الرئيسية النتائج الهزيلة التى حصلت عليها فى برلمان ١٩٨٤ ونزولها إلى الانتخابات متنافسة .. أدى ذلك كله بأحزاب المعارضة إلى محاولة تجاوز هذه الوضعية والقيام بخطوات للتنسيق والتحرك المشترك . وبدأ ذلك من خلال التنسيق بين الحزبين الكبيرين : الاتحاد الاشتراكى والاستقلال فى البرلمان بتقديم ملتمس الرقابة أو طلب طرح الثقة بالحكومة كما سلف الذكر ، كما عقد الحزبان مؤتمرا صحفيا مشتركا بالرباط فى ١٩٩١/١١/١٩ طالبا فيه بتغيير الدستور فى إتجاه يضمن ترسيخ سلطة المؤسسات وتعزيز دولة الحق والقانون، ودمقرطة وتحديث أجهزة الدولة ، وتمكين مجلس النواب من سلطاته الكاملة فى التشريع ومراقبة أعمال الحكومة، وأن تكون هناك حكومة ممثلة لأغلبية الشعب ومتحملة لمسئولياتها الكاملة أمام مجلس النواب . وطالب الحزبان أيضا بفصل حقيقى للسلطات وباستقلال فعلى للقضاء فى ظل سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ، ويتحقق ذلك بخلق هيئة وطنية مستقلة محايدة ونزيهة للسهر على تنظيم الانتخابات وضمان سلامتها ، وبمراجعة القوانين المنظمة

للإنتخابات وإلغاء جداول الناخبين الحالية .[٩]

وقد توسع نطاق التنسيق بين أحزاب المعارضة بالاعلان عن تكون "الكتلة الديمقراطية " وصياغة ميثاق لها فى ١٩٩٢/٥/١٧ ، بين خمسة أحزاب من أحزاب المعارضة وهى : الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية ، الإستقلال ، منظمة العمل الديمقراطى الشعبى ، التقدم والإشتراكية ، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية . ومن أهم ماجاء فى الميثاق : الدعوة إلى إقرار إصلاح دستورى عميق يضمن ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز سلطة القانون ودمقرطة وتحديث أجهزة الدولة ، وتكريس فصل السلطات وتحديد مسئولية كل سلطة وتشكيل حكومة منبثقة من الأغلبية ومسئوليته أمام البرلمان ، وصيانة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة والخاصة ، وإرساء مؤسسات ديمقراطية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو المهنى أو الوطنى تكون متمتعة بثقة الشعب . طالب ميثاق الكتلة الديمقراطية أيضا بأهمية إحاطة الانتخابات الجماعة والمهنية والتشريعية بجميع الضمانات السياسية والقانونية والإدارية الكفيلة باحترام إرادة المواطنين في التعبير عن إختياراتهم [١٠] . وقبل الاعلان عن ميثاق الكتلة الديمقراطية ، كان حزب الإتحاد الإشتراكى والإستقلال قد تقدما بمذكرة مشتركة إلى الملك الحسن الثانى في ١٩٩١/١٠/٩ ، ضمنا فيها المطالب المشتركة التى سبق أن عبرا عنها ، ويمكن إبراز أهم المطالب على النحو التالى :[١١]

أولا: تغيير الدستور ، بما يضمن ترسيخ سلطة المؤسسات وتعزيز دولة الحق والقانون وبناء مغرب قوى متقدم، فى نطاق صيانة المقومات الدينية للشعب المغربى المسلم ، وفى آفاق تشييد وحدة المغرب العربى ، يلاحظ أن هذا المطلب يعتبر توفيقا بين ما يطرحه حزب الإتحاد الاشتراكى من توجهات مدنية وما يقدمه حزب الإستقلال من بعض التوجهات ذات المنحى الاسلامى ، كما يلاحظ غلبة الطابع الوطنى ، أى ما يخص الوضع المغربى الداخلى ، باستثناء الإشارة إلى وحدة المغرب العربى، فلم يطرح الحزبان شيئا عن التضامن العربى والقضية الفلسطينية ومعالجة آثار حرب الخليج الثانية.

وفيما يتعلق بمجلس النواب ، طرحت المذكرة المطالب التالية:

أ) فى ميدان الرقابة :

- إقرار حق المجلس فى تشكيل لجان البحث والتقصى .
- إقرار حق المجلس فى تشكيل لجان الرقابة
- إقرار حق النواب فى استجواب رئيس الوزراء (الوزير الأول)

ب) فى ضمان حقوق الأقلية البرلمانية :

- تخفيض النصاب القانونى لإيداع ملتمس الرقابة بجعله مقتصرا على عشر الأعضاء وليس ربع الأعضاء كما ورد فى دستور عام ١٩٧٢ .
- تخفيض النصاب القانوني لطلب عقد دورة استثنائية لمجلس النواب بجعله مقتصرا على ثلث الأعضاء

ج) فى ميدان التشريع :

- توسيع مجال التشريع باضافة مواد أخرى إلى تلك التى يختص بها القانون، مثلا :

* العفو الشامل .
* النظام الانتخابى لمجلس النواب وللمجالس الجماعية والإقليمية والغرف المهنية .
* عرض جميع مشروعات المعاهدات على مجلس النواب للمصادقة عليها.
* إصدار الأمر بتنفيذ القانون خلال ثلاثين يوما من تصويت مجلس النواب عليه .

د) فى تكوين المجلس :

- انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب بالإقتراع العام المباشر ، بمعنى إلغاء انتخاب ثلث الاعضاء بصفة غير مباشرة من أعضاء المجالس الجماعية والغرف المهنية

وممثلى المأجورين .

- تخفيض مدة البرلمان إلى خمس سنوات .

وفيما يتعلق بالحكومة، طالبت المذكرة بتأكيد مسئوليتها أمام مجلس النواب بربط تقديم الوزير الأول المعين من قبل الملك للبرنامج الحكومى أمام المجلس بالتصويت عليه وحصوله على الأغلبية .

- تحديد مهام الحكومة ودورها ومسئولياتها بالنص على أنها تحدد وتدير السياسة العامة وتمارس الوظيفة التنفيذية والسلطة التنظيمية .

- النص على أن الحكومة مسئولة تضامنيا عن تنفيذ سياستها .

وطالبت المذكرة أيضا بتحويل الغرفة الدستورية التي تبت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب والتابعة للمجلس الأعلي للقضاء ، إلى مجلس دستورى مستقل وقائم بذاته ، وبالنص علي أن قرارات المجلس الدستورى غير قابلة للطعن. وفى مجال حماية حقوق الانسان طالبت المذكرة بالنص على ضمانات دستورية فى هذا الميدان . وعبرت المذكرة أيضا عن ضرورة إستحداث مؤسسات دستورية جديدة لدراسة بعض القضايا الكبرى واقتراح السياسات حول سبل معالجتها ، ومنها :

- المجلس الأعلى للأمن والدفاع .
- المجلس الاقتصادى والاجتماعى .
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين .
- المجلس الأعلى للإعلام .

وأخيرا وبالنسبة لحالة الطوارىء ، طالبت المذكرة بالنص على استمرار مجلس النواب وقيامه بمهامه عند إعلان هذه الحالة ، وعدم الاقدام على حل المجلس .

وقد تقدمت أحزاب الكتلة الديمقراطية الخمسة بمذكرة أخري إلى الملك فى ١٩٩٢/٦/١٩ تضمنت نفس المطالب التى وردت في مذكرة حزبى الاستقلال والإتحاد الإشتراكى تقريبا ، وإن أكدت فى الخاتمة على أن المؤسسات الديمقراطية ذات المصداقية هى التى ستدفع بالشعب إلى التجنيد الكامل لخوض معركة البناء الاقتصادى والاجتماعي والثقافى ، والاسراع بالخطوات لملاحقة ركب التقدم ، كما أكدت على أن

استتباب جو عام من الانفراج السياسى والاجتماعى يعد من مقتضيات الدخول فى العهد الجديد من الديمقراطية . (١٢)

وقد أجاب مستشار الملك أحمد رضا جديرة على هذه المذكرة فى التاسع من يوليو ١٩٩٢ ، برسالة إلي رؤساء الاحزاب التى تتكون منها الكتلة ، ذكر فيها أن الملك قبل إطلاعه على المذكرة كان قد انتهى من صياغة التعديلات التى رأى إدخالها على الدستور ، وسيقوم بعرضها على الشعب المغربى للاستفتاء عليها فور الانتهاء من وضع جداول الناخبين الجديدة ، وأشار مستشار الملك فى رسالته إلى أن التعديلات سالفة الذكر تتفق فى كثير من النقـــاط مع المقترحات التى رفعها رؤساء أحزاب الكتلة . (١٣)

يذكر أن مجلس النواب المغربى كان قد شهد خلافات حادة بين أحزاب المعارضة وأحزاب الحكومة بسبب مشروع قانون الانتخابات ، أدت إلى انسحاب المعارضة من الجلسة التى شهدت تصديق المجلس على القانون وموافقة أحزاب الأغلبية الحكومية بالإجماع ، وتقدمت أحزاب المعارضة الأربعة الممثلة فى البرلمان : الاتحاد الاشتراكى ، الاستقلال ، منظمة العمل الديمقراطى الشعبى، التقدم والاشتراكية ، بطلب إنشاء لجنة مستقلة ذات صلاحيات واسعة تعمل على ضمان نزاهة الانتخابات ، وكان ذلك فى يونيو ١٩٩٢. وحيث تقدمت أحزاب الكتلة بمذكرتها إلى الملك بعد الخلاف مع الحكومة، ليضطلع بمسئولياته فى هذا الصدد، ووافق الملك بالفعل وإستنادا إلى دوره للحكم بين السلطات والقوى السياسية المختلفة ، علي طلب أحزاب المعارضة الممثلة فى البرلمان بتشكيل لجنة تحكيم فيما حدث بينها وبين الحكومة من خلاف ، وعقدت فى أول مايو ١٩٩٢ الجلسة الأولى للجنة التحكيم ، وتم الاتفاق على عدة نقاط ، بينما حدث خلاف على نقاط أخرى ، ووجه الملك فى نهاية إجتماعات اللجنة المذكورة رسالة إلى رؤساء الاحزاب الممثلة فى البرلمانعنخلاصتمناقشاتاللجنة والتي تتمثل فيما يلى : (١٤)

(١) استخدام الإذاعة والتليفزيون على قدم المساواة .

(٢) إعادة النظر فى جداول الناخبين .

(٣) مراقبة بطاقات التصويت وضبطها .

(٤) مراقبة سلامة عملية الاقتراع بما فى ذلك فرز الاصوات والاعلان عن النتائج .

(٥) فرض عقوبات صارمة على تزوير الانتخابات .

(٦) إتاحة الفرصة لتقديم الطعون ضد جداول الانتخاب .

وبقيت بعض الخلافات مثل الخلاف حول سن التصويت ، فبينما تطالب المعارضة بأن يكون ١٨ سنة ، كان من رأى الملك انه سن لا يعطى صاحبه درجة من النضج تجعله قادرا على التمييز بين البرامج السياسية للمرشحين ، وحدد سن ٢٠ سنة ، كما طالبت المعارضة بتخفيض سن الترشيح إلى ٢١ سنة ، بينما حدد الملك ٢٣ سنة . وفى حين رأت المعارضة ضرورة تطبيق نظام القوائم النسبية فى الانتخابات ، رأى الملك أن النظام الفردى القائم يناسب واقع المغرب أكثر من غيره ، لأنه يتميز بالبساطة وسهولة التطبيق.

وقد تعرضت خطب الملك فى هذه الفترة لأهم معالم التعديل التى يود إدخالها على الدستور ففى خطاب العرش فى ١٩٩٢/٣/٢ ، أشار إلى أهمية مراجعة ما يتعلق بتنظيم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإقامة التوازن بينهما ، وبما يتمشى مع الظروف الدولية ، وشهدت هذه الفترة أيضا تشكيل حكومة جديدة برئاسة عبد الكريم العمراني بدلا من حكومة عز الدين العراقى ، تتكون من عناصر غير حزبية إستعداداً لتنظيم الإنتخابات البلدية والعامة . وقد وضع خطاب الملك فى ١٩٩٢/٨/٢٠ الأسس التى سوف يتضمنها التعديل الدستورى المزمع طرحه للإستفتاء ، فقد أكد حرصه على إعطاء الحكومة إستقلالا أكبر وتوسيع اختصاصات البرلمان وتقوية سلطاته إزاء الحكومة .(١٥)

ثانيا: خطوات الاصلاح الدستورى والسياسى :

طرح الملك الحسن الثانى مشروع تعديل الدستور فى ١٩٩٢/٨/٢٠ على

أنيجرىالاستفتاء عليه فى ١٩٩٢/٩/٤ ، ومن أهم التعديلات التى أدخلت هى:(١٦)

(١) فيما يتعلق بالمبادىء الاساسية ، اضيفت فقرة تفسيرية إلى الفقرة الثالثة من التصدير تقول "وتؤكد تشبثها - أى المملكة المغربية - بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا . وتعتبر هذه الفقرة نقطة إيجابية لتأكيد إلتزام المغرب بحقوق الانسان والنص على ذلك فى الدستور ، كما أنها مهمة لأنها تلزم الأجهزة الحكومية والإدارية والأمنية بإحترام حقوق الانسان خاصة بعد أن أصبحت مسألة حقوق الانسان حديثاً عالمياً ، وكذلك لإظهار المغرب كملتزمة فى هذا الصدد بعد ما وجهت إليها إتهامات ومورست عليها ضغوط كثيرة بسبب سجلها فى انتهاكات حقوق الانسان.

(٢) إدخال تعديل على المادة ٢٤ الخاصة بتعيين الملك للوزير الأول ولباقى أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول ، بينما نص الدستور السابق لعام ١٩٧٢ علي أن ذلك من حق الملك وحده . وهذا التعديل يدعم سلطة الوزير الأول ، ويعطيه سلطة معنوية على باقى أعضاء الحكومة ، وحيث سيكون على معرفة بهم قبل الاختيار . ولكن تعيين الوزير الأول يظل فى يد الملك فليس شرطاً أن ينتمى لأى حزب ولو كان حزب الأغلبية ، مما يفقده قاعدة شعبية يمثلها ، هذا فضلا عن أن إعفاء الوزراء من مناصبهم هو حق ينفرد الملك به وليس للوزير الأول حق فى ذلك .

(٣) وبالنسبة لعلاقة الحكومة بالبرلمان أدخلت المادة (٥٩) تعديلا ينص على مسئولية الحكومة أمام الملك وأمام مجلس النواب، وعلى أن يتقدم الوزير الأول ببرنامج حكومته إلى البرلمان ، ويكون البرنامج موضوع مناقشة يتبعها تصويت على منحه الثقة ، أو سحبها بالأغلبية المطلقة للأعضاء ، وإن قيدت مسألة سحب الثقة بالنص على أن التصويت لايتم إلا بعد مضى ثلاثة أيام كاملة على اليوم الذى طرحت فيه الثقة ، مما يعطى الحكومة الفرصة لإجراء اتصالاتها وتقديم إغراءاتها فى هذا الصدد تلافيا لسحب الثقة .

(٤) تعديل آخر أدخل على المادة ٢٦ من الدستور بالنص على أن «يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته من مجلس النواب إلى

الحكومة بعد تمام الموافقة عليه» ، ويعد إقرر أجل لتنفيذ القوانين شيئا جديدا لم يرد في الدساتير السابقة.

(٥) وفيما يتعلق بإعلان حالة الطوارىء (حالة الاستثناء) ، فقد أضاف الدستور المراجع فقرة جديدة لم تكن واردة فى الدساتير السابقة ، وهي لا يترتب على حالة الاستثناء حل مجلس النواب ، بما يفيد استمرار أعمال البرلمان ورقا بته لأعمال الحكومه أثناء سريان حالة الطوارى

غير أن هذا التعديل لم يشمل تحديد الأسباب الداعية لإعلان حالة الطوارىء، خاصة وأن الدساتير السابقة لم تنص على ذلك ، كما لم يوضح متى تنتهى هذه الحالة .

(٦) وحول السلطات التشريعية لمجلس النواب، لم يحدث تعديل مهم يقوى من هذه السلطات ، ولكن التغيير الجزئى حدث فى النص على مراقبة البرلمان لأعمال الحكومة ، وهو ما تجلى فى النقطتين التاليتين :

(أ) حق البرلمان فى تكوين لجان لتقصى الحقائق ، تتولى جمع المعلومات المتصلة بوقائع معينة ، وإطلاع مجلس النواب على النتائج ، وقد نص التعديل على أن يصدر قانون لتنظيم سير لجان التقصى ، ولم يصدر هذا القانون بعد الاستفتاء علي الدستور وإجراء الانتخابات الجماعية والتشريعية.

ويعد تكوين لجان تقصى الحقائق خطوة إيجابية تأخرت كثيرا ، فهويمنح المجلس حق الرقابة على أعمل الحكومة .

(ب) مناقشة برنامج الحكومة عند تشكيلها والتصويت عليه ، وهذا يعطى البرلمان سلطة تمكنه من إلزام الحكومة بتقديم برنامج محدد لها وبمراقبة تنفيذ هذا البرنامج ، وهذا ما تضمنته الفقرة الاولى من الفصل (المادة٥٩) التى تنص على أن "الحكومة مسئولة أمام الملك وأمام مجلس النواب.

(٧) وبخصوص سلطات الحكومة ، أتى التعديل بالنص على أن الحكومة تعمل على تنفيذ القوانين تحت مسئولية الوزير الأول، مما يعطى الأخير مسئولية رئاسة الحكومة متكاملة ، حيث تخضع ممارسات وسلطات كل وزير لرقابة ولمسئولية رئيس

الوزراء . وبذلك تنهي الوضع القديم الذى كان فيه كل وزير يعتبر مستقلا أو منفردا بسلطاته لا يشرك فيها الحكومة إلا من باب الإخبار ، إذا ما رأى أن يعرض عليها تقريرا إخباريا -دون مناقشة - عن عمل قامت به وزارته .

(٨) فى مقابل ما طالبت به أحزاب الكتلة الديمقراطية من ضرورة استحداث مؤسسات دستورية جديدة مثل المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلي للإعلام والمجلس الإقتصادى والإجتماعى والمجلس الدستورى والمجلس الاعلى لأمن والدفاع ، استجاب الدستور لبعض هذه المطالب ، فاستحدث المجلس الدستورى (الباب السادس من الدستور المعدل) والمجلس الإقتصادى والإجتماعى (الباب السابع) ولكنه فى نفس الوقت ألغى المجلس الأعلي للإنعاش الوطنى والتخطيط الذى ورد في الدستور السابق ، ويعد ذلك دلالة على تحول المغرب نحو الليبرالية الإقتصادية وبيع المشروعات العامة وشبه العامة إلى القطاع الخاص ، فيما يعرف بالتخصيص أو الخوصصة بالتعبير الشائع فى المغرب .

يتولى المجلس الدستورى المهام التى كانت تتولاها سابقا الغرفة الدستورية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء ، وهى الفصل فى صحة انتخاب أعضاء مجلس النواب وصحة عمليات الاستفتاء، بجانب بعض المهام التى أضافها التعديل كالموافقة على القوانين التنظيمية التى تصدرها الحكومة قبل إصدار الأمر بتنفيذها ، والمجلس مستقل عن المحكمة العليا، ويتكون من ثمانية أعضاء يعين الملك أربعة منهم، ويعين رئيس مجلس النواب الأربعة الآخرين، ويقوم الملك بتعيين رئيس المجلس لمدة ست سنوات، على أن يجدد كل ثلاث سنوات نصف كل فئة من أعضاء المجلس .

وأضاف التعديل مهاماً أخرى للمجلس مثل البت فى دستورية القوانين إذا أحيلت إليه من الملك أومن الوزير الأول أو من مجلس النواب أو من ربع الأعضاء الذين يتكون منهم هذا المجلس ، فضلا عن أن رئيس المجلس هو واحد من بين من يستشيرهم الملك قبل إعلان حالة الطوارىء . ولكن التعديل الدستورى نص علي أن يصدر قانون تنظيمى من الحكومة يحدد قواعد تنظيم وسير المجلس الدستورى ، بينما كان من الواجب أن يصدر هذا القانون عن مجلس النواب ، نظرا لخطورة وحساسية مهام

المجلس الدستورى ، ومن أهمها مثلا الفصل فى نزاع بين الحكومة والبرلمان والفصل في دستورية القوانين التى يصدرها مجلس النواب.

وقد استحدث الدستور المراجع أيضا المجلس الإقتصادى والإجتماعى ذاالصفة الاستشارية ، حيث يمكن لمجلس النواب والحكومة أن يطلبا رأيه فى جميع القضايا التى لها طابع إقتصادى أو إجتماعى ، كما يمكن أن يدلى بما يراه فى الإتجاهات العامة للإقتصاد الوطنى والتكوين.

ويمكن القول إن هذه التعديلات استجابت لبعض مطالب المعارضة ، بينما بقى الجانب الأكبر من هذه المطالب دون إستجابة، مثال ذلك ما يلى :

(١) أن تعيين الوزير الأول كان يجب أن يتم بعد استشارة الملك للأحزاب السياسية ذات الاغلبية في البرلمان ، حتي يمكن ضمان مسئولية الحكومة أمام الملك والبرلمان ، وحتى يمكن أن يكون الوزير الأول مستندا إلى أغلبية برلمانية حقيقية ، وليس بأغلبية محكوم عليها أن تسنده . فبقاء النص المعدل على حاله يعنى حق الملك فى إختيار رئيس الوزراء من خارج البرلمان ، ومن الملاحظ أن الملك لم يلز م نفسه بتعيين رئيس الوزراء من بين اعضاء البرلمان أو من الحزب الحائز على الاغلبية ، فقد صرح للقناة الثانية الفرنسية في ١٩٩٢/٩/٣ بما يلى: "وبالرغم من أن الدستور لا يلزمنى بتعيين الوزير الأول من بين أعضاء البرلمان، فإن المنطق والروح الرياضية يفرضان تعيينه من بين هؤلاء الأعضاء." (١٧)

(٢) أغفل الدستور المراجع ، كما فعلت الدساتير السابقة، استجواب البرلمان للحكومة ، أو لأى عضو فيها ، حيث يتطلب الاستجواب مناقشة عامة يتلوها عرض الثقة بالحكومة من قبل النواب الذين يساندون الإستجواب ، ويؤدى ذلك إلى إقرار الثقة أو سحبها بما يترتب عليه سقوط الحكومة .

(٣) ظل حق الملك فى تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين مطلقا ، وكان يجب تقييده بأن يكون ذلك فى مجلس وزارى حتى تتحمل الحكومة مسئوليتها الإدارية ، لأن الإدارة تحت تصرفها .

(٤) ظلت صلاحيات البرلمان مقيدة في الدستور المراجع خاصة في مجال الرقابة والتصديق على الميزانية العامة ، فالمادة (٥٠) مثلا نصت علي رفض المقترحات والتعديلات التى يتقدم بها أعضاء مجلس النواب ، إذا كان قبولها يؤدى بالنسبة للميزانية إما إلى تخفيض الموارد العمومية وإما إحداث تكليف عمومى أو الزيادة فى تكليف موجود .

(٥) كذلك أبقى الدستور المراجع على صلاحيات للحكومة تقيد من عمل البرلمان وممارسته لسلطاته التشريعية ذاتها ، فقد نصت المادة (٥٢) على حق الحكومة فى الدفع بعدم القبول لكل إقتراح أو تعديل لا يدخل فى إختصاص السلطة التشريعية ، وكل خلاف فى هذا الشأن يفصل فيه المجلس الدستورى فى ظرف ثمانية أيام بطلب من مجلس النواب أو من الحكومة.

ووجهت أحزاب المعارضة انتقادات عديدة لمشروع التعديل المقترح ، فقد عبر حزب الاستقلال عن أنه رغم بعض الإيجابيات الواردة فى المشروع ، إلا أن الأخير أغفل نقاطا هامة منها توسيع مجال التشريع أمام البرلمان خاصة ما يتعلق بالمعاهدات وعدم تكوين لجان المراقبة واستجواب الحكومة وعدم النص على تكوين هيئة دستورية للسهر على سلامة الانتخابات . وسجل الحزب أيضا ما حدث من تغيير فى المشروع المقترح نفسه بين عرضه فى الاذاعة المسموعة والمرئية ونشره فى الجريدة الرسمية ، فقد تم حذف كلمة التخطيط وتغيير صلاحيات الوزير الأول بالنسبة لإعفاء الوزراء ، واعتبر الحزب أن المشروع لا يرقى إلى الاصلاح الدستورى العميق الذى يتوق إليه الشعب المغربى من أجل ترسيخ دولة المؤسسات وسيادة القانون .[(١٨)] وقرر الحزب بناء على ذلك مقاطعة التصويت علي المشروع المعدل .[(١٩)]

وعبر حزب الاتحاد الاشتراكى عن نفس المعنى وحيث أغفل المشروع ما سبق أن تقدمت به احزاب الكتلة من توسيع مجال التشريع وتخفيض النصاب لتقديم ملتمس الرقابة ، والزيادة فى دورات المجلس من شهرين إلى ثلاثة أشهر وتقليص مدة البرلمان من ٦ سنوات إلى ٥ سنوات ، والتصديق على المعاهدات الدولية التى تلزم الدولة بالتزامات

مالية .

وسجل بيان للحزب امتناع الحكام عن إجراء حوار مسبق حول بنود ومضمون الدستور المعدل ، وبناء على ذلك ، اتخذت اللجنة المركزية للحزب قرارا بمقاطعة الاستفتاء .(٢٠)

وأصدرت منظمة العمل الديمقراطى الشعبى بيانا عن لجنتها المركزية سجلت فيه تحفظاتها على مشروع التعديل ، وأكدت على ما يلى (٢١)

أولا:

انعدام الإرادة الفعلية لدى الحكام لتدشين تصحيح ديمقراطى حقيقي.

ثانيا:

رفض مشروع الدستور المعدل ، إنطلاقا من أن مطلب الإصلاح الدستورى لا ينفصل عن مطلب الاصلاح السياسى والاجتماعى ، وعلى أساس أن مراجعة الدستور يجب أن تكون مسبوقة بحوار وطنى بهدف تحقيق إجماع وطنى حول الدستور .

وعلى هذا الأساس قررت المنظمة بدورها مقاطعة الاستفتاء فى ١٩٩٢/٩/٤ ، كما قرر الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية مقاطعة الاستفتاء (٢٢) ، ولم يشذ عن قرار أحزاب الكتلة سوى حزب التقدم والاشتراكية الذى أيد التعديلات دون تحفظ وقررالمشاركة فى الاستفتاء .(٢٣)

ومن جانبه ، عبر حزب الطليعة الديمقراطى الاشتراكى ذو التوجه الراديكالى والمنشق عن حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية عن رفضه للطريقة التى صدر بها مشروع الدستور المراجع ، وطالب من أجل الوصول إلى إصلاحات ديمقراطية حقيقية بانتخاب مجلس تأسيسى لوضع الدستور ، فى ضوء أن التعديلات المقترحة لن تغير شيئا فى الجوهر. ودعت اللجنة الادارية للحزب إلى مقاطعة الاستفتاء . (٢٤)

ولم يتح لأحزاب المعارضة التى قررت عدم المشاركة فى الاستفتاء أن تعرض

آراءها عن طريق أجهزة الإعلام الرسمية على غرار ما فعلت الأحزاب الرسمية المؤيدة للدستور، واكتفت بعرض مواقفها فى صحفها ، كما لم تقم الاحزاب المعارضة بحملة مضادة للدستور فى تجمعات شعبية على غرار ما قامت به الاحزاب المؤيدة ومنعت بعض التجمعات التى دعت إليها لمناقشة قضايا الاصلاح السياسى والدستورى من قبل سلطات الأمن .

ولم تتأخر المنظمات النقابية مثل الاتحاد العام للشغالين ،ويهيمن عليه حزب الاستقلال ، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويهيمن عليها الاتحاد الاشتراكى عن إبداء معارضتها للدستور المراجع ودعت إلى عدم المشاركة فى الاستفتاء ، كماسجلت كل من المنظمة المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان تحفظاتها على مشروع التعديل ، نظرا لغياب أية ضمانات ملموسة لتحقيق انفراج سياسى واجتماعى وإيقاف إنتهاكات حقوق الانسان . (٢٥)

وفى هذه الفترة بادر الملك إلى تشكيل اللجنة الوطنية للسهر على نزاهة الإنتخابات وتتولى مراقبة والاشراف على عمليات تسجيل الناخبين والانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية لجميع أنواع الانتخابات ، وذلك حسبما ورد فى قرار تشكيلها، ورغم أهمية هذه الخطوة إلا أن بعض مهام اللجنة تتداخل مع ما تقوم به وزارة الداخلية والأجهزة الإدارية المحلية ، دون أن تكون اللجنة بديلا لهما فى الإشراف على نزاهة وسلامة العمليات الانتخابية ، كما أنها لا تملك في الواقع سلطات قانونية على الأجهزة الأمنية والإدارية ، ذلك أن مهامها محصورة في تبليغ المخالفات والخروقات التى تشوب عمليات الانتخاب إلى القضاء .

ويرأس اللجنة القاضى "محمد ميكو" وكان سابقا رئيسا للمحكمة التي أصدرت أحكاما متشددة بحق المتهمين في أحداث واضطرابات عام ١٩٧٧، ولذلك نظرت المعارضة إلى تعيينه كرئيس للجنة الوطنية للسهر على الانتخابات نظرة حذر ، كما تتكون اللجنة من ممثلين عن كافة الأحزاب التى تشارك فى الانتخابات ، وتتفرع عنها لجان إقليمية (جهوية) تغطى مناطق المملكة وتتولى مراقبة عمليات الانتخاب

فى الجهات التابعة لها ويرأسها قاض أيضا ، وعضوية ممثلين محليين للأحزاب ومع ذلك يعد إنشاء هذه اللجنة خطوة إيجابية سوف يظهر دورها فى المداولات التى سبقت الانتخابات التشريعية فى ١٩٩٣/٦/٢٥ ، وحيث كانت بمثابة منتدى مهم يلتقى فيه قادة الأحزاب المختلفة ويعرضون آراءهم ومقترحاتهم وتعتبر بذلك نافذة يتعرف الملك من خلالها على المطالب المختلفة للمعارضة ، وقد تم الأخذ بالفعل ببعض من مطالب المعارضة التى تقدمت بها فى إطار اللجنة ، وهى أيضا خطوة إيجابية غير مسبوقة بالمقارنة بعديد من الدول العربية ومنها مصر التى تحتكر فيها وزارة الداخلية تنظيم العمليات المختلفة للانتخابات وتكتفى يوم الانتخاب بوضع مستشارين على رأس اللجان العامة والرئيسية فقط ، دون مكاتب التصويت ، وحيث يغيب منبر ديمقراطى مؤسسى يجمع الأحزاب المصرية للتداول والنقاش حول أسس الاصلاح السياسى والدستورى .

ومن الجدير بالذكر أن أحزاب الكتلة فيما عدا حزب التقدم والاشتراكية قد طالبت بتأجيل موعد الاستفتاء ، إلا أن طلبها رفض ، وسجلت صحف هذه الأحزاب ملاحظاتها على النحو التالى :(٢٦)

(أ) تم إستبعاد اللجنة الوطنية للسهر على نزاهة الانتخابات من الاشراف على عملية الاستفتاء، وكأن الأمر منفصل عن الملف الانتخابى عموما .

(ب) أن وزارة الداخلية أسرعت إلى تسجيل ناخبين جدد وإلى إعداد بطاقات الانتخاب وشرعت فى توزيعها قبل إنتهاء أجل الطعون فى جداول الناخبين ، وأن بطاقات انتخابية سلمت جملة إلى بعض المسئولين لإجبار المواطنين علي التصويت الإيجابى لصالح الدستور المعدل ، ولم تسلم إلى أصحابها .

وقد وجه الملك فى ليلة الاستفتاء (١٩٩٢/٩/٣) خطابا ذكر فيه أن مشروع الدستور قابل للتطور نحو الاحسن ، وحسب قوله: "فان الدستور ليس جامدا متجمدا ، ففى مقتضيات الدستور والقوانين الاساسية جميع الامكانيات لأن نفتح يوما بعد يوم بابا علي باب، ولأن نفسح المجال لأن نخوض أكثر فأكثر ميدان العمل البناء ..

فدستورنا دون أن نرجع إلي إستفتـــاء جديد، قابل من حيث هو لكل تطوير وتطور .(٢٧)

وجرى الاستفتاء فى ١٩٩٢/٩/٤ وأعلنت وزارة الداخلية أن المسجلين كانوا ١١.٨٠٤،٠٣٨، بلغ عدد المصوتين ١١٫٨٤٣٫٢٦٣ بنسبة ٩٧٫٢٩٪ ، والذين صوتوا بنعم ١١ و٤٦١ و٤٧٠ بنسبة ٩٩٫٩٦٪ والذين صوتوا بلا كانوا ٤٨٤٤ بنسبة ٠٫٠٤٪ . وقد وجهت انتقادات عديدة من قبل أحزاب المعارضة وجمعيات حقوق الانسان والمنظمات النقابية لهذه النتائج التى تتجاوز أي منطق وتغفل أن خمسة أحزاب معارضة لها نفوذها وتواجدها الجماهيرى بجانب جمعيات حقوق الانسان ومنظمات نقابية أعلنت عن عدم مشاركتها فى الاستفتاء .(٢٨)

وانتهزت صحف المعارضة هذه الفرصة لتجديد الحديث عن تسلط الأجهزة الامنية والادارة علي مؤسسات البلاد وعن أن عملية الاستفتاء بهذه النتائج وبالممارسات التى تخللتها تبذر الشكوك فى الآمال التى انتعشت بامكانية خلق دولة الحق والقانون وبتحقيق مناخ من التراضى والوفاق السياسين ، وتساهم أيضا فى إبعاد المصداقية عن النظام السياسى برمته. كما أثارت قضايا حقوق الانسان وسجل السلطات فى انتهاكها ، مثال ذلك اعتقال الزعيم النقابى نوبير الاموي الكاتب العام (الامين العام) للكونفدرالية الديمقراطية للشغل وعضو المكتب السياسى لحزب الاتحاد الاشتراكى والحكم عليه فى ١٩٩٢/٤/٨ بالسجن سنتين، بتهمة القذف في حق حكومة عز الدين العراقى السابقة ونعتها بالسرقة(٢٩) وقد أيدت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الابتدائية بالسجن لعامين فى ديسمبر ١٩٩٢ ، وصدر عفو ملكى عنه بمناسبة عيد ميلاد الملك الرابع والستين فى بداية يوليو ١٩٩٣ ، كما صدر عفو ملكى عن المناضل النقابى أحمد الغنيمى الذى كان قد صدر علية حكم أيضا بالسجن .

وكان الملك قد حاول الدفاع عن سجله فى مجال حقوق الانسان ، ففى حديثه إلى القناة الثانية الفرنسية فى ٩/٢ ذكر أنه كانت هناك بالفعل تجاوزات فى مجال

حقوق الانسان ، لكنه ذكر أنها كانت نتيجة الاهمال أو النسيان أكثر مما كانت نتيجة إرادة متعمدة فى الاساءة وعبر الملك فى نفس اللقاء عن ضيقه من الاتهامات الموجهة له ولبلاده فى هذا المجال. وقد اعتبر الملك فى لقاء له مع صحيفة "الموند" الفرنسية أن قضية حقوق الانسان تعد شأنا مغربيا محضا ، ونفى مسئوليته عن الاعتقال وانتهاك حقوق الانسان بزعم أن ذلك لا يقع ضمن اختصاصاته وعبر عن اعتزامه طى صفحة خرق حقوق الانسان فى بلاده . (٣٠)

وقد وجهت أحزاب الاتحاد الاشتراكى والاستقلال ومنظمة العمل الديمقراطى مذكرة إلى اللجنة الوطنية للسهر علي نزاهة الانتخابات ، عقب إعلان نتائج الاستفتاء ، طالبت فيها بأن تبحث اللجنة فى مصير الطعون المقدمة إلى لجان الفصل فى الطعون ، وتصحيح جداول الناخبين من المخالفات الواردة فيها مثل تكرار بعض الاسماء والابقاء على اسماء المتوفين والمهاجرين. وبخصوص الاستعداد للانتخابات الجماعية ، طالبت المذكرة بأن تتولى اللجنة الاشراف على عملية تقسيم الدوائر حتي لا تنفرد وزارة الداخلية بذلك ، وان تستخدم وسائل الاعلام بالمساواة بين الاحزاب المشاركة فى الانتخابات مع ضمان حيادها إبان الانتخابات، وطالبت بضرورة تسليم ممثلى الاحزاب فى اللجان الإقليمية التابعة للجنة الوطنية نسخا من جداول الناخبين . (٣١)

وإزاء الخلاف الذى ثار بين الأغلبية والمعارضة في البرلمان بسبب إصرار الحكومة على تمرير مشروع قانون لتغيير اللوائح الانتخابية وإجراء الانتخابات الجماعية، وانسحبت المعارضة من مناقشة المشروع ، وتقدمت بمذكرة إلى مستشار الملك أحمد رضا جديرة فى ١٩٩٢/٤/٢٤، أكدت فيها على المطالب التالية :

١) العمل على إستتباب مناخ سياسى يعيد الاطمئنان والثقة .

٢) توفير كل الضمانات السياسية القانونية والتنظيمية للدخول فى عهد جديد.

٣) إحداث هيئة وطنية مستقلة تسهر على تنظيم الانتخابات تخول لها كل الصلاحيات والسلطات اللازمة للقيام بمهمتها ، تشرف على الانتخابات وتسهر على

جميع مراحلها.

وتقدمت أحزاب المعارضة أيضا بمذكرة إلى الملك تطلب فيها تحكيمه فى مسألة تجهيز قوانين الانتخابات الجديدة ، وأجاب فى خطابه بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٩ بقبوله للتحكيم، وأعلن عن تكوين لجنتين :

(أ) اللجنة الأولى وهي لجنة التحكيم وتتولى النظر فى القوانين الانتخابية حتي تصل إلى تراض ، ثم تعرض النصوص على البرلمان وتتبع مسطرتها العادية ، ثم تنتهى مهمة هذه اللجنة.

(ب) واللجنة الثانية تضم ممثلى الاحزاب وبعض الوزراء لتتبع سير العملية الانتخابية ، وقد سبق الحديث عن هذه اللجنة ، وعن الرسالة التى وجهها الملك إلى رؤساء الأحزاب السياسية عما تم التوصل إليه فى إطار اللجنة الأولى . وقد أضاف الملك أن خمس نقاط لم تتمكن اللجنة من إتخاذ رأى موحد فيها وهى : سن التصويت ، سن الترشيح ، طريقة الاقتراع ، تركيب اللجان الادارية ، رئاسة مكاتب التصويت (٣٢)

ولم يحقق الملك أغلب مطالب المعارضة ، فبجانب أن يكون سن التصويت ٢٠ سنة وسن الترشيح ٢٣ سنة والابقاء على النظام الفردى للانتخابات ، وأن يرأس اللجنة الإدارية للانتخابات الجماعية رئيس المجلس البلدى أو القروى أو من ينتخبه هذا المجلس للقيام مقام رئيسه ، بما لا يضمن حياد أجهزة الادارة . وفيما يتعلق بمطلب المعارضة تشكيل لجنة وطنية للسهر علي الانتخابات أجاب الملك بأن تنظيم الانتخابات من الشئون التى تدخل فى إختصاصات الدولة ، وأنه يجب اخضاع رئيس اللجنة الإدارية خلال قيامه بمهمته إلى السلطة المركزية المعنية ، وينبغى إسناد الأعمال التالية إلي السلطة الإدارية وحدها : تلقى التصريح بالترشيحات -تخصيص الألوان للمرشحين - إستحداث مكاتب التصويت - تخصيص الأماكن المعدة لتعليق الاعلانات الانتخابية - إعداد أوراق التصويت- إعداد بطاقات الانتخاب . (٣٣)

ورغم أن الحكومة أدخلت تعديلات على مشروعها للانتخابات، فقد رفضته المعارضة ، فى ١٩٩٢/٦/٤ .

وازاء مطالبة المعارضة بالغاء جداول الناخبين لما يشوبها من عيوب ونواقص وضرورة وضع جداول جديدة ، صدر القانون رقم ٩٢-١٢ بظهير شريف من الملك ورد فيه أهمية ضمان سلامة وشفافية ومصداقية العمليات الانتخابية، وأهم ما جاء فيه : توزيع مسئولية تنظيم الانتخابات بين المنتخبين والسلطات الادارية ، وأن تنظر فى طلبات القيد فى لوائح الناخبين لجنة مشتركة من ممثلى الجماعة الحضرية أو القروية وممثلى السلطة الادارية برئاسة رئيس الجماعة .(٣٤)

الانتخابات الجماعية (المحلية):

يتميز المغرب من الناحية التاريخية والسوسيولوجية بتنوع للثقافات السياسية بصفة خاصة وللقبائل وللجهات والمناطق ، ويغلب العنصر القبلى بتقاليده البربرية الأمازيغية على مناطق عديدة تمتد من الشمال حيث منطقة الريف والوسط والجنوب ، وبعد ضم الصحراء عمليا إلى المغرب عقب المسيرة الشهيرة فى عام ١٩٧٥ ، أضحى هذا البلد مترامى الاطراف ، يضم قبائل الصحراء ذات الأصل العربى ، وقبائل الريف والوسط والجنوب (إقليم سوس وعاصمته أجادير) وهى من أصول بربرية تتنوع لهجاتها المحلية بعيد الأمازيعية و "الشلوح ، والسوسية" ، وكانت هذه القبائل من الناحية التاريخية تتوجه بالولاء وبالبيعة إلى ملوك الأسرات التى حكمت المغرب من الادارسة الى السعديين والعلويين (الذين تنتمى إليهم الأسرة المالكة الحالية) ، وذلك فى بعض الاحيان . بينما فى أحيان أخرى تتمرد عليهم ، ونظرا لأن سكان الأرياف (أوما يسمى في المغرب بالبادية) ما زالوا يشكلون نسبة كبيرة من مجموع السكان قد تزيد عن نصف السكان (فحسب إحصاءات الثمانينات لا تقل هذه النسبة عن ٦٠٪) فقد احتاجت السلطة الملكية إلى إحكام قبضتها على هذه المناطق الشاسعة، واستغلت فى ذلك غلبة روح الانتماء القبلى والجهوى (الاقليمى أو المناطق) عليها وضعف تواجد الأحزاب السياسية وكذا ضعف الجماعات الأصولية الاسلامية ، فى مقابل غلبة القيادات القبلية والجماعات الصوفية والطرق والزاويات . ومن هنا أقدمت السلطة الملكية على

ترسيخ وجود الدولة هناك من خلال صناعة شبكة كثيفة من التحالفات وعلاقات الزواج والمصاهرة مع الأسر والقبائل الكبيرة في مناطق البادية ، فيما عرف تاريخيا باسم المخزن أو الدولة المخزنية . (٣٥)

وفى سبيل إحكام السلطة الملكية قبضتها على البادية أقدمت على تنظيمها إداريا وقانونيا وبما يكفل لها ضمان السيطرة المباشرة عليها ، وكان ذلك منذ بداية السبعينات، حيث اعتمدت قبل ذلك على التحالف مع الزعامات المحلية من أجل ضمان ولائها ، ولكنها اتجهت إلى إنشاء تنظيم متشابك لمناطق البادية مختلف إلى حد كبير عن التنظيم الادارى المتبع فى المدن والمناطق الحضرية. فقد قسمت مناطق البادية إلى أقاليم مستقلة يرأس كل منها عامل يعين مباشرة من قبل الملك بظهير شريف ، ويبلغ عددها ٤٠ إقليما وقامت بانشاء ما يسمى بالجهات الاقتصادية ويبلغ عددها ٧ جهات على مستوي المملكة ككل ، وتضم هذه الجهات مدنا وتجمعات حضرية بجانب مناطق البادية . ومن جانب آخر اخضعت المدن الكبرى لما يسمى بالولايات ،فهناك ولاية الدار البيضاء الكبرى ، ولاية الرباط وسلا ، ولاية فاس ، ولاية مكناس ولاية مراكش. أما بالنسبة للمجالس البلدية والقروية المنتخبة لتمثيل المصالح المحلية إزاء المسئولين المحليين ، فقد أنشأت السلطة الملكية جماعات قروية يبلغ مجموعها ٧٦٠ جماعة ، وجماعات حضرية يبلغ مجموعها ٩٠ جماعة ، تشمل ٥٠ بلدية و٤٠ مركزا مستقلا . ويجدر الذكر بأن المدن المقسمة إلى عمالات قسمت فى داخلها إلى دوائر حضرية بلغ مجموعها ١٣٣ دائرة ، وفى كل دائرة جماعات حضرية ، وإلى حدما يتشابه هذا التقسيم مع التقسيم الادارى للمدن فى مصر إلى أقسام وأحياء. ويوضح الجدول التالى ذلك .

جدول رقم (١)

التنظيم الادارى للمملكة المغربية

<table>
<tr><th>نوعية التنظيم</th><th colspan="3">العدد</th></tr>
<tr><td>الجهات الاقتصادية</td><td colspan="3">٧</td></tr>
<tr><td>العمالات</td><td colspan="3">٩</td></tr>
<tr><td>الأقاليم</td><td colspan="3">٤٠</td></tr>
<tr><td>الدوائر</td><td colspan="3">١٣٣</td></tr>
<tr><td>الجماعات القروية</td><td colspan="3">٧٦٠</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الجماعات الحضرية</td><td rowspan="2">٩٠</td><td>البلديات</td><td>٥٠</td></tr>
<tr><td>المراكز المستقلة</td><td>٤٠</td></tr>
</table>

المصدر: ورد فى : محمد ضريف ، النسق السياسى المغربى المعاصر (الدار البيضاء : مكتبة الأمة ، ابريل ١٩٩٣) ص ١٥٢ .

ونظرا لأهمية الانتخابات الجماعية (أو المحلية) فى تصعيد عناصر منتخبة تحرص السلطة على أن تكون أغلبيتهم من الموالين لها أومن أعضاء الأحزاب ذات التوجه الحكومى أو ممن يسمون باللامنتمين أو المستقلين وغالبيتهم من الموالين للمخزن ، وكذلك لأن نسبة لا بأس بها من هؤلاء يتم إنتخابهم كأعضاء فى البرلمان فيما يعرف بالاقتراع غير المباشر و ففى انتخابات ١٩٨٤ بلغ المجموع الاجمالى لأعضاء البرلمان ٣٠٦ عضوا، ينتخب منهم ٢٠٤ بواسطة الاقتراع المباشر ، و١٠٢ ينتخبون بواسطة الاقتراع غير المباشر و٦٠ منهم ينتخبون من المجالس البلدية و ٣٢ بالنسبة للغرف المهنية و١٠ أعضاء ممثلين للمأجورين [٣٦] (نقابات العمال والموظفين) .

وقد أدخل القانون ٩٢-١٢ نظاما جديدا للانتخابات الجماعية قسم المملكة إلى جماعات حضرية وجماعات قروية على النحو السابق ، بجانب النص على أن تكون

مدة هذه الجماعات ست سنوات على غرار مدة مجلس النواب، وعلى أن يكون الانتخاب بالاقتراع الفردى بالأغلبية النسبية فى دورة واحدة ، وعلى أن يتم التصويت بالألوان ويحدد لكل حزب لون معين ، ولكل فرد مرشح "لامنتمى " لون خاص به . وفرض القانون عقوبات علي تزوير الانتخابات تصل إلى الحبس ستة أشهر مع الغرامة .(٣٧)

وطبقا للتقسيم الجديد للدوئر والخاص بالانتخابات الجماعية ، فقد تم التقسيم إلى ٢٢٫٢٨٣ دائرة ترشح للتنافس عليها ٩٣٫٤٤ مواطنا ومواطنة (بعد أن تم إستبعاد حوالى ٤٠٠ شخص من قبل وزارة الداخلية ثبتت عليهم تهم الإتجار بالمخدرات ، كما أن اخرين سحبوا ترشيحاتهم وتوفى البعض) وجدير بالذكر أن كل دائرة ينتخب لها عضو واحد . وقد شهدت هذه الانتخابات نزول عدد هائل من المرشحين "اللامنتمين" بلغ ١٧٫١١٧ شخصا ، فاق عدد مرشحى كل حزب على حدة بما فيها أحزاب الحكومة التى رشحت عناصر غطت جميع الدوائر.(٣٨)

وقد شاركت الأحزاب التالية فى هذه الانتخابات :

١- الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية .

٢- الاستقلال

٣- التجمع الوطنى للأحرار

٤- الاتحاد الدستورى

٥- الحركة الشعبية

٦- الحركة الوطنية الشعبية

٧- التقدم والاشتراكية .

٨- الوطنى الديمقراطي .

٩- حزب الشورى والاستقلال .

ومن أهم الأحزاب التى أعلنت مقاطعتها منظمة العمل الديمقراطى الشعبى وحزب الطليعة الديمقراطى الاشتراكى والحركة الشعبية الدستورية ذات التوجه السلفى المحافظ .

ويلاحظ ارتفاع عدد المرشحات من ٧٦ سيدة عام ١٩٧٦ إلى ٣٠٧ عام ١٩٨٣ ثم إلى ١٠٨٦ عام ١٩٩٢ ، نجح منهن ٧٧ سيدة ، وحصل الاتحاد الاشتراكى على أكبر نصيب من السيدات الفائزات (١٨سيدة) ، ومن حيث توزيع المرشحين على الوظائف والمهن فقد جاء الفلاحون فى المرتبة الاولى بنسبة ٢٨,٤٢ ٪ ثم رجال التعليم بنسبة ٢٤,٧٤٪ ، ومستخدمى القطاع الخاص بنسبة ١٧,٠٣٪ والتجار بنسبة ١٣,٠٤٪ ، والمهن الحرة بنسبة ٤,٤٢٪ ، ومن الصناعة التقليدية بنسبة ٣,٠٦٪ ومن المهن الأخرى ٥,٠٨٪ وبدون مهنة ٠,١٥٪ ، كما تميزت بارتفاع عدد من هم فى سن الشباب أو من تقل أعمارهم عن ٤٤ عاما ، إذ بلغوا ٦٢٪ من مجموع المرشحين ، مقابل نسبة ٥٠٪ عام ١٩٧٦ ، و٥٢٪ عام ١٩٨٣.(٣٩)

وجرت الانتخابات الجماعية فى ١٩٩٢/١٠/١٦، وقبل ذلك كانت الحكومة أصدرت مرسوما فى ١٩٩٢/٩/٢٨ يحدد مساهمة الدولة فى تمويل الحملات الانتخابية للأحزاب المشاركة فى الانتخابات ، على أن يراعي فى مبلغ المساهمة عدد المرشحين الذين يقدمهم كل حزب على المستوى الوطني وعدد الأصوات التي يحصل عليها والمقاعد التى يفوز بها . وقررت اللجنة الوطنية للسهر علي الاتخابات تحديد نصف ساعة في التليفزيون والإذاعة لكل حزب ، توزع على ثلاث حصص بواقع ١٠ دقائق يعاد بثها فى التليفزيون فى اليوم التالى ، على أن تغطى التلفزة والاذاعة التجمعات الانتخابية التى تنظمها الأحزاب لمدة خمس دقائق بواقع تجمعين لكل حزب . والملفت للنظر أن لجنة تكونت من مسئولين عن وزارة الاعلام وأجهزة الاعلام والأحزاب المشاركة فى الانتخابات ، للإشراف على تطبيق هذا القرار .(٤٠)

يلفت النظر هنا أن التقسيم الجديد للدوائر التى تجرى فيها الانتخابات الجماعية والذى شهد الاكثار المبالغ فيه من الجماعات الحضرية والقروية والمنتخبين عنها ، ذكرت بشأنه الحكومة أنه يتماشى مع النمو الديموجرافى وإتساع نطاق المدن والاحياء الجديدة فيها ، ومن أجل السير في إتجاه اللامركزية، إلا أن انتقادات عديدة وجهت إليه

من زاوية أنه يمزق الوحدة البنيويه للمدينة وللمنطقة الكبيرة فى المدينة الواحدة ، كما أنه يخلق صراعا بين الجماعات حول الأحياء التابعة لها ، وأن الموارد المالية لبعض الجماعات كانت ضعيفة أساسا ، وجاء التقسيم ليزيد من ضعفها ، لأنها ستوزع على جماعتين أو أكثر . (٤٠)

وقد أعلنت وزارة الداخلية المغربية النتائج على النحو التالى : بلغ عدد المسجلين فى اللوائح الانتخابية ٨٠٩ر٥١٣ر١١ ناخبا ، المصوتون ٦٣٢ر٥٩٣ر٨ بنسبة ٧٤٪ أما بالنسبة لتوزيع المقاعد بالنسبة للأحزاب والامنتمين فيوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

نتائج الانتخابات الجماعية فى ١٦/١٠/١٩٩٢

الانتماء السياسى	الوسط القروى	الوسط الحضرى	المجموع	النسبة ٪
التجمع الوطنى للأحرار	٣٧٨٢	١٠٤٧	٤٨٢٩	٧ر٢١
الاتحاد الدستورى	٢٤١٢	٥٨٠	٢٩٩٢	٤ر١٣
حزب الاستقلال	٢٠٣١	٧٦٥	٢٧٩٦	٥ر١٢
الحركة الشعبية	٢٢٩٧	٣٧٠	٢٦٦٧	٩ر١١
الحركة الوطنية الشعبية	١٨٩١	٣٨٤	٢٢٧٥	٢ر١٠
الحزب الوطني الديمقراطى	١٣٥٠	٣٥٤	١٧٠٤	٦ر٧
الاتحاد الاشتراكى	٦١٢	٩٥٣	١٥٦٥	٠٣ر٧
التقدم والاشتراكية	١٣٢	٥٢	١٨٤	٨٢ر٠
اللامنتمون	٢٤٩٨	٦١٣	٣١١١	٩ر١٣
حزب العمل	١٨	١٠	٣٨	١٧ر٠
حزب الشورى والاستقلال	٤٠	٤٣	٨٣	٣٧ر٠
الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية	٠٠	٣	٣	٠١ر٠
المجموع	١٧٠٦٣	٥١٧٤	٢٢٢٣٧	٠٠ر١٠٠

المصدر : جريدة العلم، ٢٥/١٠/١٩٩٢

ويلاحظ على هذه النتائج ما يلى :

(١) ظهور فرق بين عدد الدوائر حسب التقسيم الجماعى الرسمى (٢٢٢٨٣) وبين عدد المنتخبين الجماعيين الذين أعلنت عنهم وزارة الداخلية بعد أسبوع من اجراء الانتخابات (٢٢٢٣٧) ، وأرجعت الوزارة هذا الفرق إلي عدم وجود مرشحين فى ٣٤ دائرة ، وإلي دوائر أخري لم يحصل المرشح فيها على نسبة($\frac{١}{٥}$) الاصوات المطلوبة للفوز ، وإلى دوائر أخرى لم يتم الفرز فيها بعد .(٤٢)

(٢) هناك حزبان لم يعلن عن اسمهما أثناء الترشيح للانتخابات ، ومع ذلك ظهرا فى النتائج ، وهما الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التى كانت اعلنت عن مقاطعتها للانتخابات ، والآخر هو حزب العمل .(٤٣)

(٣) أعطت الإدارة مقاعد أكثر لمناطق البادية على حساب المدن وخاصة الكبرى منها فمثلا خصص لولاية الدار البيضاء الكبرى ٩٧٦ مقعدا ، بينما خصص لاقليم تازة (من البادية) ٧٤٦ مقعدا رغم قلة سكانه ورغم التفاوت الهائل بين سكان الولاية والاقليم السابقين . مما يدل على رغبة المخزن فى ربط البادية به ، وبما يضمن الهيمنة المطلقة عدديا للبادية على حساب المدن والحضر عموما.

(٤) فاز اللامنتمون بالمركز الثانى في هذه الانتخابات، بنسبة ٩ر١٣٪ بعد التجمع الوطنى للاحرار الذى يرأسه أحمد عصمان رئيس الوزراء الاسبق وصهر الملك الحسن الثانى ، والذى حصل على المركز الاول بنسبة ٦ر٢١٪ من جملة الفائزين بالمقاعد والذين يسمون فى المغرب ب " المستشارين الجماعيين " ، ويرجع هذا الفوز الذى حققه اللامنتمون إلى رغبة السلطات عادة في الدفع بهؤلاء للنزول فى الانتخابات خاصة الجماعية منها، لتحقيق أهداف عدة منها تفتيت الأصوات بين المرشحين المتنافسين خاصة من الاحزاب ، وكذلك لتقليل فرص أحزاب المعارضة في الفوز بنسب كبيرة ، وهناك أيضا رغبة السلطة الملكية فى أن تحتفظ دائما بخيارات عديدة وبقوى سياسية متعددة

مساندة لها ، فهي لم تكتف بنزول مرشحى الأحزاب الموالية لها وهى التجمع الوطنى للأحرار ، الاتحاد الدستورى ،الحركة الشعبية ، الحزب الوطنى الديمقراطى (فقد حازت على أكثر من نصف عدد الفائزين بنسبة ٥٤ر٦٪ و اذا أضيف إليهم اللامنتمون لأصبحت النسبة ٦٨ر٥٪) .

وتعد الانتخابات الجماعية هامة بالنسبة للسلطة الملكية ، بحكم نزوعها إلى السيطرة على المستوى القاعدى المحلى من البلاد وخاصة فى البادية ، وإستنادا إلي العدد الذى ينتخب من أعضاء المجالس الجماعية فى البرلمان ، وهو يزيد عن ٧٠ عضوا في البرلمان الذى جرى الاقتراع المباشر عليه فى الانتخابات التشريعية فى ١٩٩٣/٦/٢٥.

وقد شهدت الحملات الدعائية والانتخابات انتقادات شديدة وجهت إليها سواء من جانب أحزاب المعارضة أو من قبل أحزاب الحكومة ، فقد هاجم الاثنان ظاهرة استخدام الأموال وتوزيعها لشراء الاصوات بكثافة ، وقيام أعداد كبيرة من المرشحين باقامة الحفلات والولائم (التى تسمى فى المغرب ب "الزرود") لاستقطاب المواطنين لصالح هؤلاء المرشحين . كما انتقدت أحزاب المعارضة استخدام الأجهزة الادارية للإمكانيات والوسائل العامة لإغراء المواطنين من جهة واجبارهم من جهة اخرى على التصويت لمرشحى أحزاب الحكومة واللامنتمين، كما وجهت النقد لقيام رؤساء وأعضاء بعض المجالس الحضرية والقروية ممن انتهت مدتهم باستعمال امكانيات وأموال والجماعات الحضرية والقروية لخدمة مرشحى الادارة واللامنتمين ونوهت صحف المعارضة أيضا إلي قيام بعض مرشحى أحزاب الحكومة بتوزيع بطاقات الانتخاب على أشخاص بعينهم يتولون توزيعها بدورهم على أصحابها للتصويت علي هؤلاء المرشحين نظير هدايا مادية أو عينية أو وعود بتشغيل العاطلين، بل قام هؤلاء بتوزيع استمارات الانتخاب نفسها على المواطنين قبل موعد الانتخابات ، مع أن هذه الاستمارات توزع فقط فى مكاتب التصويت . وذكرت صحف المعارضة أيضا أنه تم طرد بعض ممثلى مرشحى أحزاب المعارضة من مكاتب التصويت ، وتدخل أعوان الادارة من مقدمين وشيوخ (من موظفى وزارة الداخلية ويشبهوا فى

عملهم المخبرين السريين فى مصر) للدعاية بأنفسهم لمرشحين حكوميين أو لامنتمين » واستمرار هذه الدعاية حتى فى يوم الانتخاب نفسه . (٤٤)

وقد عبرت أحزاب المعارضة المشاركة فى الانتخابات عن شكوكها فى نزاهة الانتخابات، فقد تحدث كل من حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى عن عدم حياد أجهزة الدولة المختلفة ، مما يضع مسئولية الدولة وهيبتها موضع التساؤل، وندد الحزبان باستخدام المال فى شراء الأصوات ، سواء المال العام أو الخاص ، وشارك فى النقد أيضا حزب التقدم والاشتراكية(٤٥)

وتقدمت هذه الاحزاب بمذكرة إلى مستشار الملك أحمد رضا جديرة الذى يرأس أيضا اللجنة الوطنية للسهر على سلامة الانتخابات فى ١٩٩٢/١٠/٢٠ طلبوا فيها مناقشة تدخل السلطات الادارية فى تشكيل مكاتب التصويت للانتخابات الجماعية وللتحقيق فى الظواهر التي شابت الانتخابات علي نحو ما سبق ذكره. (٤٦)

وكانت الانتخابات الجماعية السابقة، والتى أجريت فى عام ١٩٨٣، تشابه بعض نتائجها مع ما حدث فى هذه الانتخابات ، إذ تم الدفع أيضا بعدد كبير من المرشحين اللامنتمين والذين يرتبطون بالمخزن وبأجهزة الادارة بصفة مباشرة وحيث تحسبت السلطة الملكية لما سوف يتم فى الانتخابات التشريعية التي تتلو الانتخابات الجماعية ، باحتمالات كبيرة لفوز أحزاب المعارضة بعدد ملموس من مقاعد مجلس النواب ، كما تدخلت أجهزة الادارة والأمن لدعم مرشحى أحزاب الحكومة واللامنتمين في عام ١٩٨٣، مما أدى إلي فوز كبير لمرشحى الاحزاب الحكومية واللامنتمين (فقد حصل اللامنتمون وكل من التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستورى والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطى على أكثر من ٧٨٪ من مجموع المجالس البلدية والقروية) ويوضح الجدول لتالى نتائج الانتخابات الجماعية لعام ١٩٨٣ والتى سبقت الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٤ .

جدول رقم (٣)

نتائج الانتخابات الجماعية (١٩٨٣)

الانتماء السياسى	عدد المقاعد	النسبة ٪
التجمع الوطني للأحرار	٢١٩٠	١٤٫٢
اللامنتمون	٣٤٤٠	٢٢٫٣
الاتحاد الدستورى	٢٧٢٧	١٧٫٧
حزب الاستقلال	٢٦٠١	١٦٫٩
الحركة الشعبية	١٨٩١	١٢٫١
الحزب الوطني الديمقراطى	١٨١٨	١١٫٨
الاتحاد الاشتراكى	٥٣٧	٣٫٤٩
التقدم والاشتراكية	١٩	٠٫١٢
انتماءات أخرى	١٦٣	١٫٠٥
المجموع	١٥٣٨٦	

المصدر: عبد الكريم غلاب، مصدر سابق ، ص ٤٠٩

إنتخابات الغرف المهنية :

تعبر الغرف المهنية عن التنظيم المهنى لكل من يمارس المهن الحرة والحرف والصناعةالعصرية والصناعة التقليدية والزراعة أو الفلاحة ، هذا بالإضافة إلى دورها فى الدفاع عن المصالح المهنية لأصحاب المهن والحرف المختلفة ، وهذا التنظيم أدخلته سلطات الحماية الفرنسية عندما أنشأت الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية لتقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادى وكانت الغرف الفرنسية تدافع عن مصالح المعمرين والتجار والصناعيين ورجال الاعمال ، وكان لها نفوذ إقتصادى وسياسى واسع حتى علي سلطات الحماية الفرنسية .إذ كان ممثلو هذه الغرف يتعاونون مع الإدارة الفرنسية ، وتعاونت بدورها معهم في تلبية كثير من طلباتهم . وبعد الاستقلال صدرت قرارات

جديدة لتنظيم هذه الغرف منذ عام ١٩٥٨ إلي أن صدرت القوانين المنظمة لها عام ١٩٧٧ طبقا لما نص عليه دستور عام ١٩٧٢ الذى لم يطبق إلا فى هذا العام بسبب محاولات الانقلاب على النظام الملكى والاضطرابات السياسية التى شهدتها المغرب طيلة هذه الفترة ، فقد نص الدستور على أن ينتخب ثلثا أعضاء البرلمان بالانتخاب المباشر، والثلث الباقى بصفة غير مباشرة من ممثلى المجالس البلدية والقروية والغرف المهنية وممثلى المأجورين .(٤٧)

وهكذا ، أعطى النص الدستوري السابق دورا سياسيا وتشريعيا للغرف المهنية بجانب دورها المهني ، وذلك لضمان تمثيل مصالح المهنيين والحرفيين وغيرهم في البرلمان وباعتبار أن الاقتراع المباشر قد لا يأتي بالعدد الكافى من ممثلى المهن والحرف المختلفة ، ولكن المشكلة تكمن فى اشتراط الانتماء لحزب سياسى للترشيح للبرلمان ، فقد فرض ذلك أن يكون الممثلون فى الغرف المهنية منتمين حزبيا ، حتى يتمكنوا من ترشيح أنفسهم للبرلمان ، وهذا ما جعل الغرف هى الأخرى ساحة لتنافس الاحزاب السياسي ويمكن إعطاء نبذة مختصرة عن هذه الغرف .(٤٨)

(أ) فبالنسبة لغرف التجارة والصناعة العصرية ، فإنها تقوم بتقديم المعلومات التي تطلبهاالحكومة منها بخصوص القضايا المتعلقة بالأنشطة التي تمثلها ، كما أنها تقدم مطالب ومقترحات وتساعد التجار والصناعيين علي خدمة مشروعاتهم بهبات ومساهمات إختيارية ..إلخ .

وينتخب أعضاء مجالس هذه الغرف لمدة ست سنوات وينتخبون من قبل التجار وأصحاب الصناعات والسماسرة الذين يؤدون الضريبة المهنية وهؤلاء ينتخبون ممثليهم بصفة شخصية . كما تنتخب شركات المساهمة والمؤسسات العامة ذات النشاط الصناعى والتجارى ممثلين لها فى الغرف . ويتم الانتخاب باللائحة وبالأغلبية الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات .

ورغم تمتع هذه الغرف بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالى ، إلا أنها توضع

تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة والصناعة

(ب) أما غرف الصناعة التقليدية فهى تضم الصناع التقليدين الأعضاء فى جمعيات تعاونية صناعية تقليدية ، وهؤلاء يمارسون أنشطتهم بأنفسهم ولحسابهم أو بمساعدة العائلة أو الشركاء أو العمال ممن لا يزيد عددهم عن عشرة. وينتخب أعضاء الغرفة بنظام القوائم وفى دورة واحدة لمدة ست سنوات ، ويجدد نصفهم كل ثلاث سنوات .

ولكن يلاحظ أن الوزير المسئول عن الصناعة التقليدية يمكنه أن يعين فى كل غرفة عضوا يمثل تعاونيات الصناعة التقليدية الكائنة بدائرة نفوذ الغرفة ، وهى ثغرة تسمح بوجود منتخبين ومعينين فى نفس الغرفة ، وبما يضمن أن يكون للسلطة صوت فى مؤسسة منتخبة هذا فضلا عن أن مجالس الغرف تقع تحت وصاية كل من وزيرى الداخلية والصناعية التقليدية أو من ينيبهما لحضور الاجتماعات ورئاستها ، فمثلا ينبغى على كل غرفة أن ترسل لوزير الصناعة التقليدية محاضر جلساتهابانتظام ، كما يملك الوزير إلغاء إنتخاب أعضاء الغرفة الذين لم يحضروا الاجتماعات طيلة أربعة أشهر بدون سبب مشروع . وتتولى هذه الغرف اختصاصات شبيهة باختصاصات غرف التجارة والصناعة العصرية فى مجال الصناعة التقليدية . ويبلغ عددها ٢٠ غرفة فقط.

(ج) النوع الثالث من الغرف هو الغرف الفلاحية وهى تقوم أيضا بتقديم المعلومات والآراء للحكومة وكذلك المقترحات حول القضايا الزراعية ، ولا يتعدى دورها الجانب الاستشارى فى تسوية القضايا المتعلقة بالفلاحة ، وتسمح لها السلطات بانشاء مؤسسات زراعية أو تعليمية فى المجال الفلاحى . ويلاحظ أن هذه الغرف تتميز بطابع تمييزى بين الفلاحين ، فلا يمكن أن يشارك الفلاح كناخب أو منتخبا إلا إذا كان مالكا لعقار زراعى أو غابوى أو مستأجرا أو منتفعا به أو شريكا فى شركة ذات إسم جماعى ..إلخ

ومثلما هو الحال بالنسبة لغرف الصناعة التقليدية يحق لوزير الزراعة تعيين

عضو فى كل غرفة يمثل التعاونيات الفلاحية الكائنة فى دائرة نفوذ الغرفة كما يحق لكل من وزيرى الداخلية والفلاحة أن يعلنا بقرار مشترك عن إستقالة أعضاء الغرفة أو الممتنعين عن الحضور لمدة أربعة أشهر . ويبلغ عددها ٣٠ غرفة تغطى المناطق الزراعية بما فى ذلك المناطق الصحراوية .

وقد جرت إنتخابات الغرف الثلاث فى ١٩٩٣/٢/١٢ طبقا لمقتضيات الظهير الصادر فى ١٩٦٣/٦/٢٨ بشأن النظام الأساسى لغرف الصناعة التقليدية والظهير الصادر فى ١٩٧٧/١/٢٨ بشأن النظام الأساسى لغرف التجارة والصناعة ، وكذلك المرسومين الصادرين فى ١٩٩٣/١/١٤ ، وقد بلغ عدد لوائح الترشيح (التى يتقدم بها المرشحون المنتمون للأحزاب أو اللامنتمون) في انتخابات غرف الصناعة التقليدية ٤٦١ لائحة تضم ٢٤٢٩ مرشحا ، بينما بلغ عدد الترشيحات الفردية التى خصص لها مقعد واحد ٢٨ مرشحا ، وفيما يتعلق بغرف التجارة والصناعة العصرية ، فقد تم تخصيص لوائح مستقلة وتنظيم انتخابات مستقلة لمرشحى غرف التجارة وغرف الصناعة العصرية كل على حدة، فقد بلغ عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحو ن فى غرف التجارة ٢٤٩ مقعدا وبلغ عدد لوائح الترشيح ٣٧٧ والترشيحات الفردية بلغت ١٢، وبلغ مجموع المرشحين ١٧٣٦ وبالنسبة لغرف الصناعة العصرية ، فقد بلغت مقاعدها ٢٤٣ وعدد لوائح الترشيح ١٤٤ ، وبلغت الترشيحات الفردية ١٦ ، ومجموع المرشحين ٩١٠ وقد استحدثت غرفة الخدمات وخصص لها ١٨٦ مقعدا وبلغ عدد لوائح الترشيح ١٧٠ ، وعدد الترشيحات الفردية ٣٩ ، وبلغ مجموع المرشحين ٧٦٤ .[٤٩]

ويوضح الجدول التالى نتائج انتخابات الغرف الأربع : الصناعة التقليدية، الخدمات ، التجارة ، الصناعة العصرية .

جدول رقم (٤)

نتائج انتخابات الغرف المهنية (١٩٩٣)

الهيئة السياسية	صنف التجارة		صنف الصناعة		صنف الخدمات		المجموع	
	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪	المقاعد	٪
التجمع الوطنى للأحرار	٤٨	٢٧ر١٩	٦١	٢٥ر١	٣٣	٧٤ر١٧	١٤٢	٩٤ر٢٠
حزب الاستقلال	٤٠	٠٦ر١٦	٢٤	٨٧ر٩	٣٠	١٢ر١٦	٩٤	٨٦ر١٣
الاتحاد الدستورى	٢١	٤٣ر٨	٢٧	١١ر١١	٢٤	٩٠ر١٢	٧٢	٦١ر١٠
الاتحاد الاشتراكى	٢١	٤٣ر٨	١٦	٥٨ر٦	١٤	٥٢ر٧	٥١	٥٢ر٧
الحزب الوطني الديمقراطى	٩	٦١ر٣	١٠	١١ر٤	٦	٢٢ر٣	٢٥	٦٨ر٣
الحركة الوطنية الشعبية	١٢	٨١ر٤	٢	٨٢ر٠	٥	٦٨ر٢	١٩	٨٠ر٢
الحركة الشعبية	٩	٦١ر٣	صفر	٠٠ر٠	٥	٦٨ر٢	١٤	٠٦ر٢
حزب الشورى والاستقلال	صفر	٠٠ر٥	١	٤١ر٠	١	٥٠ر٠	٢	٢٩ر٠
اللامنتمون	٨٩	٧٤ر٣٥	١٠٢	٩٧ر٤١	٦٨	٥٥ر٣٦	٢٥٩	٢٠ر٣٨
المجموع	٢٤٩	١٠٠	٢٤٣	١٠٠	١٨٦	١٠٠	٦٧٨	١٠٠

المصدر : الاتحاد الاشتراكى ١٥/٢/١٩٩٣

وقد أعلنت وزارة الداخلية نتائج إنتخابات غرف الصناعة التقليدية بشكل منفصل وعلى النحو التالي وحسب الترتيب :

١- حزب الاستقلال : ٧٥ مقعدا بنسبة ٢٩ر١٨٪

٢- حزب التجمع الوطنى للأحرار : ٧٢ مقعدا بنسبة ٥٦ر١٧٪

٣- الاتحاد الدستورى : ٤٢ مقعدا بنسبة ٢٤ر١٠٪

٤- الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية : ٤١ مقعدا بنسبة ١٠٪

٥- الحزب الوطنى الديمقراطى : ٢٥ مقعدا بنسبة ٠٩ر٦٪

٦- الحركة الوطنية الشعبية : ٢٤ مقعدا بنسبة ٨٥ر٥٪

٧- الحركة الشعبية : ١٠ مقاعد بنسبة ٤٣ر٢٪

٨- اللامنتمون : ١٢١ مقعدا بنسبة ٥١ر٢٩٪ .

ويلاحظ أن نتائج غرف الصناعة التقليدية لاتؤثر كثيرا على النسب التى حصل عليها كل حزب أو اللامنتمون ، وتوضح هذه النتائج بعض السمات الشبيهة بنتائج الانتخابات الجماعية ، فقد استحوذ اللامنتمون على النصيب الأكبر من مقاعد الغرف بأنواعها الأربعة بحوالى ٣٦٪ من مجموع المقاعد ، وجاء فى الترتيب الثانى التجمع الو طنى للأحرار بنسبة ٢٠٪ تقريبا ، وجاء فى المركز الثالث حزب الاستقلال بنسبة ١٥٪ تقريبا ، ويمكن القول أن الأحزاب الحكومية واللامنتمين باعتبارهم قوة موالية للحكومة أيضا قد استحوذت علي الغالبية الساحقة من مقاعد الغرف بنسبة تزيد عن ٧٥٪ من جملة المقاعد . يلاحظ أن نتائج انتخابات الغرف الفلاحية لم تعلن مع نتائج الغرف الاخرى .

وقد تحدثت أحزاب المعارضة ، سواء التى شاركت فى انتخابات الغرف أو تلك التي قاطعت ،عن الخروقات والانتهاكات العديدة التى قامت بها الأجهزة الادارية سواء بتدخل مباشر منها أو من خلال غض الطرف عنها ، مثل التلاعب فى جداول الناخبين وأن بعض الدوائر كان عدد الاصوات المعبر عنها أكثر من عدد الناخبين المسجلين ، كما صوت عدد من الاشخاص عدة مرات ، وتكرار ظاهرة إستعمال الاموال لشراء الاصوات . كما منع ممثلو الاحزاب من الاطلاع على لوائح الانتخاب، وتم منح العضوية فى الغرف الفلاحية مثلا لأشخاص ليست لهم علاقة بالفلاحة كبعض موظفى مراكز الاستثمار الفلاحية وبعض العمال والباعة الجائلين .(٥٠)

وكانت أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكى والتقدم والاشتراكية والمنظمة قد اتخذت قرارا قبل اجراء الانتخابات فى ١٩٩٣/٢/٤ بتعليق مشاركتها فى اللجنة الوطنية للسهر علي سلامة الانتخابات (٥١) بعد رفض الطلبات والمقترحات التى تقدمت بها لضمان نزاهة إنتخابات الغرف وحياد أجهزة الأمن والادارة ، وكذلك ما قدمته

لاصلاح القوانين الانتخابية وجداول الناخبين استعدادا للانتخابات التشريعية القادمة، وبسبب بطء عمل اللجنة في تنقية جداول الناخبين وتجديد بطاقة الانتخاب بما لا يسمح بالتلاعب والتزوير ، وكذلك نتيجة لرفض مطالب المعارضة بإطلاق سراح المعتقلين السياسين والنقابيين ، وقام وزير الداخلية والاعلام إدريس البصرى (ويعتبر هو الآخر أحد خصوم المعارضة بسبب مسألة الجمع الشاذ بين وزارتين متناقضتين : الداخلية والاعلام ، وحيث تطالب المعارضة بفصل الوزارتين) بالرد على المذكرة بأنه لن يقع تغيير فى تقسيم الدوائر الانتخابية القائم منذ عام ١٩٨٤ . ولم يحدث انفراج فى الأزمة سوى بتدخل الملك شخصيا ، كما سنرى فيما بعد.

هوامش الفصل الثانى

(١) عبد الكريم غلاب، التطور الدستورى والنيابى بالمغرب ، ١٩٠٨-١٩٩٢ (المغرب،الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط٣ ،١٩٩٣) ص ص ٣١٣-٣١٧ .

(٢) جريدة الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٠/٥/١.

(٣) نفس المصدر ، ١٩٩٠/١٢/١٩.

(٤) انظر فى ذلك : عبد الكريم غلاب ، مصدر سابق ، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٥) نفس المصدر، ص ٣٢٧

(٦) جريدة أنوال (الناطقة باسم المنظمة) ، ١٩٩٠/٣/٣١.

(٧) ورد فى : جريدة العلم (الناطقة باسم حزب الاستقلال) ، ١٩٩٢/٣/٧.

(٨) جريدة البيان (الصادرة عن حزب التقدم والاشتراكية) ، ١٩٩٠/١٢/٢٦.

(٩) جريدة العلم، ١٩٩١/١١/٢٠.

(١٠) جريدة الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٢/٥/٢٧.

(١١) الاتحاد الاشتراكى ١٩٩١/١٠/١٠.

(١٢) العلم ، ١٩٩٢/٧/٨ .

(١٣) العلم، ١٩٩٢/٧/١٠.

(١٤) العلم ، ١٩٩٢/٥/٢٤.

(١٥) انظر فى ذلك : عبد الكريم غلاب ، مصدر سابق ، ص ص ٣٥٠-٣٥١

(١٦) نفس المصدر ، ص ص ٣٦٥-٣٧٥، انظر أيضا : جورج فيديل وآخرون ، مراجعة الدستور المغربى (المغرب-الدارالبيضاء ، وزارة الاعلام

، ١٩٩٣).

(١٧) العلم ، ١٩٩٢/٩/٥.

(١٨) العلم ، ١٩٩٢/٨/٢٩.

(١٩) العلم، ١٩٩٢/٨/٣٠.

(٢٠) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٢/٨/٢٩.

(٢١) أنوال ، ١٩٩٢/٨/٢٩.

(٢٢) أنوال ، ١٩٩٢/٨/٢٩.

(٢٣) البيان ، ١٩٩٢/٨/٢٨.

(٢٤) جريدة الطريق (الناطقة باسم الحزب)، ١٩٩٢/٨/٢٨.

(٢٥) أنوال ، ١٩٩٢/٩/٣٠، ١٩٩٣/٩/٣.

(٢٦) أنوال ، ١٩٩٢/٨/٢٧.

(٢٧) الأهرام ، ١٩٩٢/٩/٤.

(٢٨) الاتحاد الاشتراكى ،٥ ،١٩٩٢/٩/٦.

(٢٩) أنوال ، ١٩٩٢/٩/١٧.

(٣٠) أنوال ، ١٩٩٢/٩/٤.

(٣١) أنوال، ١٣ ،١٩٩٢/٩/١٤.

(٣٢) عبد الكريم غلاب ، مصدر سابق ، ص ٣٨١-٣٨٣.

(٣٣) نفس المصدر ، ص ص ٣٨٣-٣٨٤.

(٣٤) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٢/٦/١٨.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

- الحسن الثانى ، التحدى، مصدر سابق .

-عبد الله ابراهيم ، صمود وسط الاعصار : محاولة لتفسير تاريخ المغرب (الرباط :د. ن ط٢، ١٩٧٦)

-محمد ضريف، النسق السياسى المغربى المعاصر، مصدر سابق.

- محمد ضريف، "مؤسسة الزاويا بالمغرب"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسى ، السنة الاولى العدد الأول ، ديسمبر ٩٨٦

(٣٦) مصطفى السحيمى ، "الانتخابات التشريعية المغربية لسنة ١٩٨٤"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسى ، السنة ٥ ،العدد ١٥-١٦، مارس -يونيو ١٩٩٣، ص ١١١

(٣٧) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٢/٨/٢٦

(٣٨) العلم ، ١٩٩٢/٩/٣٠

(٣٩) العلم ، ١٩٩٢/١٠/١٨

(٤٠) عبد الكريم غلاب ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢

(٤١) نفس المصدر ، ص ص ٣٩٩-٤٠٧

(٤٢) و(٤٣) نفس المصدر ، ص ٤٠٨

(٤٤) أنوال ، ١٩٩٢/١٠/١٨

(٤٥) انظر فى ذلك : العلم ، ١٩٩٢/١٠/١٨، الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٢/١٠/١٨ البيان ، ١٩٩٢/١٠/١٩

(٤٦) أنوال ، ١٩٩٢/١٠/٢١

(٤٧) عبد الكريم غلاب، مصدر سابق ، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل :انظر:نفس المصدر ، ص ص ١٧٦-١٨٣.

(٤٩) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٢/١٥

(٥٠) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٢/٢٤.

(٥١) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٢/٧

(٥٢) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٢/٢٠

الفصل الثالث

الإنتخابات التشريعية

نتجت عمليات الاصلاح الدستورى والسياسى رغم محدودية تأثيرها فى التوجه العام للنظام الملكى المغربى خاصة من حيث مرتكزات شرعيته الايديولوجية والدينية والتراثية والعرفية، والتى تتميز بنوع من الثبات النسبى ، نتجت هذه العمليات عن تفاعلات عميقة فى أحشاء البنية السياسية والحزبية والنقابية يعد من أهم أبعادها إنتفاضات جماهيرية واسعة النطاق في محطات تاريخية بارزة وفاصلة فى أعوام ١٩٦٥ و١٩٧٧ و١٩٨١ ، ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و١٩٩٠ و ١٩٩١، تخللتها بالطبع محاولات انقلاب عسكرى على النظام الملكى أشهرها عام ١٩٧١و١٩٧٢، وقد أثرت هذه الأحداث تأثيرا بالغا على شرعية النظام السياسية وأجبرته على التعديل المستمر لكثير من توجهاته وإختياراته. هذا فضلا عن أن قضية الصحراء أخذ بريقها يبهت ووهجها يخبو ، بعد أن استنفدت أغراضها ، خاصة وان الملك الحسن الثانى ظل يلعب بهذه الورقة منذ المسيرة الشهيرة فى عام ١٩٧٥ وطوال ما يزيد عن خمسة عشر عاما ، فقد حاول الملك بكل الطرق أن يمحور ويمركز الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بمجملها حول هذه القضية لكى يتسنى لها تأجيل أى مطالب للإصلاح والتغيير وللخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى كانت تكاليف حرب الصحراء أحد أسبابها ، بجانب أسباب الجفاف والمديونية الخارجية وممارسات الفساد ونهب موارد البلاد والثروات الضخمة التى تكونت لدى بعض الفئات الاجتماعية ، وحيث تشير أصابع الاتهام إلى بعض أفراد العائلة المالكة ذاتها.

وقد ساهم فى الدفع بعمليات الاصلاح الدستورى والسياسى أيضا كفاح سياسى سلمي ممتد وطويل الأجل خاضته أحزاب المعارضة والقوى الديمقراطية وجمعيات حقوق

الانسان ، وما تخلل ذلك من اعتقالات سياسية ومحاكمات وأحكام قضائية قاسية لعشرات من المواطنين العاديين والسياسين والنقابيين والمدافعين عن حقوق الانسان ، وهناك أيضا الحركة النقابية المستقلة عن الدولة والتى تخوض نضالا مريراً طويل الأجل على المستويات النقابية والاقتصادية -الاجتماعية والسياسية .

ومما يلفت النظر أن قوي المعارضة قد تنبهت إلى أهمية المشاركة فى المؤسسات المحلية والمعنية التى تعد ركيزة أساسية للديمقراطية وللاستعداد للانتخابات التشريعية . فقد تخلت عن قرارها بمقاطعة الانتخابات الجماعية نظرا لأهمية هذه الانتخابات فى ربط هذه الأحزاب بقواعدها وبجماهيرها فى المستويات المحلية الحضرية والقروية من جهة ، ولضمان وجود ممثلين عنها منتخبين فى مجالس الجماعات لمراقبة تصرفات الادارة فى النواحى المالية والاقتصادية والتنموية من جهة ثانية، ومن أجل توفير حصة معقولة تمثلها فى البرلمان فى إطار الاقتراع غير المباشر ، أى تصعيد نواب عنها منتخبين من بين أعضاء المجالس الحضرية والقروية .

فقد حدد حزب الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية أهدافا محددة ينوى تحقيقها من خلال المشاركة فى الانتخابات الجماعية ، وهى : (١)

(١) القيام بمعركة سياسية على مجموع التراب الوطنى لتحقيق التواصل مع الجماهير الشعبية الواسعة.

(٢)المشاركة فى المؤسسات الجماعية لخدمة مصالح السكان مع مراقبة حسن إستغلال المال العام ومناهضة الرشوة والفساد وإستغلال النفوذ ومقاومة الإقطاعيات والمضاربات على حساب المدن والقرى .

(٣) أن الوسيلة الوحيدة لخدمة سكان البوادى تكون من خلال جماعاتهم القروية.

(٤) المساهمة فى البناء الديمقراطي للبلاد انطلاقا من الخلية الاجتماعية والسياسية التى تشكلها الجماعة (الحضرية والقروية).

فـقـد خلصت أحـزاب المعـارضـة إلى أن المقـاطعـة لا تسـهـم في تـطوير الـنـهـج الديمقراطى ، وتترك الانتخابات الجماعيـة للأحزاب الإدارية والمخزنيـة للسيطرة منفردة على الجماعات الحضرية والقروية ، فيما تطلق عليه "سياسى الكرسى الفارغ. (٢)

هذا بالإضـافـة إلى أن إنهيـار المعـسكر الاشتـراكى وتفكك الاتحـاد السـوفـيتـى وسقـوط الاشتـراكيـة فى هذه البلاد ، والإقـدام على عـمليـات للمـراجعـة والاصـلاح والتصحيح في بلاد إشتراكية مثل الصين وفيتنام وكوبا ، وكذلك فى أوساط التيارات والأحزاب التى تتبنى الفكر الاشتراكى .. أدى ذلك كله إلى دعوات ملحة للمراجعة والنقد والتقييم فى صفوف أحزاب المعارضة المغربية التى تدافع عن أفكار إشتراكيـة . ومن ثم إثارة النقاش حول مستقبل اليسار على ضوء ذلك.إنطلاقا من ذلك قام الاتحـاد الاشتراكى للقوات الشعبية بتنظيم ندوة فى يناير ١٩٩٣ للبحث في الموضوع ، وأوضح المشاركون أن الحزب لم يكن يتبنى منذ نشأته الاشتراكية المادية الماركسية . فقد أكد فى تقريره الأيديولوجى لعام ١٩٧٥ أنه ضد دكتـاتورية البروليـتاريا التي أدت إلى تمركز السلطة والدولة وضعف بنية المجتمع المدنى ، وأنه كان يدعو دائما لدولة القانون. وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أشار البعض إلى أن اليسار لا يجب أن يبحث فى مبدأ تملك الدولة لوسائل الإنتاج من عدمه ، لأنه أدى إلى خلق برجوازية دولة إدارية وعسكرية ، كما حدث في أمريكا اللاتينية . ومن هنا فالقضية هى فى طبيعة الوظائف الاقـتـصـادية للدولة والسياسة العمومية التى تشير إلى أن للدولة وظيـفـة أساسية فى الميدان الاقتصادى وهى تحصيل الموارد وإعادة توزيعها بما يجعل المجتمع يستفيد منها بشكل عادل. فسياسة الدولة، اذن هى التى تضمن العدالة وليس شكل الملكية ، وأضاف هؤلاء أن وجود قطاع عام ملموس فى المغرب لم يضمن إعادة توزيع الموارد بصورة عادلة . ومن هنا فالدولة يجب أن تقوم بتنظيم قوى السوق وسبل تحصيل الموارد ومسألة إعادة توزيع الثروة بشكل عادل. ومن الناحية الثقافية فقد أكد البعض على أن اليسار هو فكرة ثقافية قائمة على المراهنة على الحداثة واللحاق بركب التقدم

فى مجال المعرفة والخلق والابداع. (٣)

وفى مداخلة الدكتور محمد عابد الجابرى المفكر المغربى المعروف وعضو الاتحاد الاشتراكى وعضو المكتب السياسى السابق للحزب ، دعا إلى ضرورة أن يراجع اليسار موقفه من الدين ، خاصة بعد أن تواجدت على الساحة قوي أخرى ترفع رايات إسلامية وتنافس اليسار نفسه فى وضعيتها الإجتماعية ومطالبها السياسية ، ودعا إلى تكوين كتلة تاريخية -على غرار ما سبق أن طرحه كل من جرامشى وجارودى -تضم جميع القوى الفاعلة في المجتمع : الفصائل المنحدرة من الحركة الوطنية والنقابات المستقلة والجماعات الاسلامية ، القوى الاقتصادية الوطنية ، العناصر الأخري التى لها فاعلية في المجتمع بما فى ذلك تلك التى تعمل داخل السلطة الحاكمة والمقتنعة بضرورة التغيير ،وقد ذكر الجابرى أن أهداف هذه الكتلة التحرر من التبعية الاقتصادية والفكرية وإقرار ديمقراطية حقيقية سياسيا وإجتماعيا وتحقيق تنمية مستقلة فى إطار تكامل إقليمى (في إطار المغرب العربى) وتلبية الحاجات الاساسية للمواطنين. (٤)

ملامح الأزمة الاقتصادية -الإجتماعية:

شكلت الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية الحادة التى يعيشها المغرب أحد المحاور الرئيسية التى دارت حولها أجواء الاستعداد للانتخابات التشريعية ، بل كادت أن تكون المحور الرئيسى الذى تركز حوله الجدل والصراع السياسى بين الحكومة والأحزاب المحسوبة عليها من جهة وأحزاب المعارضة من جهة أخري ، وذلك استنادا إلى مقتضيات الحملة الانتخابية التى تستدعى التركيز على القضايا الوطنية لكسب ثقة وتأييد الناخبين . ويلفت النظر أيضا أن الحكومة المغربية لم تبادر إلى تقديم إغراءات عامة للمواطنين من قبيل إفتتاح مشروعات جديدة أو زيادة الأجورأو إدخال تحسينات على المرافق والبنية الأساسية وخاصة النظافة وشبكة النقل والمواصلات ..إلخ ، على غرار ما تفعل حكومات عديدة سواء فى العالم العربي أو فى عالم الجنوب ، في إطار الاستعداد

للانتخابات وضمان حصول حزب الدولة الرسمى على الاغلبية . وربما كانت طبيعة النظام الملكى الوراثى فى المغرب، بجانب اعتماده على عدد من الاحزاب الموالية له لضمان الحصول علي أغلبية المقاعد المخصصة للاقتراع المباشر..ربما كانت هذه الاسباب وراء ذلك.

ولقد بلغ من حدة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية أن راهنت أحزاب المعارضة على مصداقية النظام السياسى برمته التي سوف تتأثر بشدة إن لم يقدم علي تقديم حلول ناجحة وفعالة للخروج من الأزمة ، كمااعتبرت هذه الأحزاب حصولهاعلى أكبر عدد ممكن من مقاعد البرلمان كفيلا بتقدمها بمقترحات وحلول وبدائل للسياسات الاقتصادية الاجتماعية الحالية التي أفرزتها الحكومات المتعاقبة والتى كانت تستند إلى أحزاب ذات أغلبية مشكوك فيها فى البرلمان ، وفى نفس الوقت فإنها كانت مجرد منفذ لسياسة عليا يصنعها الملك ومستشاروه ومن ثم لم تكن مستعدة لتحمل مسئوليتها ولم يكن هناك مجال لمحاسبتها.

وكانت المغرب التزمت ببرنامج صندوق النقد الدولي حول التكيف الهيكلى وما يسمى بالاصلاح الاقتصادى والمالى ، وبموجبه أقدمت على تجميد الاجور وتقليص الإنفاق والاستثمار العامين وعلى طرح أغلب شركات ومشروعات القطاع العام وشبه العام للبيع (الخوصصة بالتعبير المغربى) ، وفى نفس الوقت زادت أسعار غالبية السلع والخدمات ، وارتفعت تكاليف المعيشة ونسب التضخم التى تلتهم الأجور والدخول وتجعل غالبية الأسر المغربية توجه الجزء الأعظم من دخولها للطعام وللغذاء عموما. هذا بجانب ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل وغالبيتهم من الشباب ، ويلفت النظر هنا أن غلبة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى أدى لإستفحال ملف البطالة، في ضوء أن مشروعات القطاع العام هناك من النوع الصغير والمتوسط الذى يستخدم أعدادا محدودة من العمالة ، كما أن التوجه الرأسمالى للدولة المغربية منذ الاستقلال فى عام ١٩٥٦ وحتى الآن جعل البلاد لاتعرف تجارب تنموية ذات مضمون إشتراكى أو إجتماعى يعطى منجزات إقتصادية وإجتماعية لقطاعات جماهيرية واسعة وعريضة . هذا

بالاضافة إلى أن الملكية التي اختارت التوجه اليميني المحافظ كإستراتيجية إقتصادية-إجتماعية دفعها إلى تطبيق معايير رأسمالية صارمة خاصة في مجال الأجور وعدم التوسع فى التشغيل للأعداد المتزايدة التى تخرج إلى سوق العمل سنويا.

وقد أجرى الباحث عدة لقاءات مع عدد من القيادات النقابية وعمال وموظفى بعض القطاعات الحكومية والعامة ، وتبين له أن هذه القطاعات لا تطبق نظاما واحدا للتعيين فى الوظائف أو للتشغيل ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإنها لا تلتزم بقانون العمل الذى يوجب تعيين الموظف أو العامل بعد مرور فترة من التدريب والاختبار. فقد وجد الباحث أن البعض قد يظل يعمل بعقد موسمى أو بدون عقد وبشكل موسمى لمدة قد تصل إلى عشر سنوات دون تعيينه رسميا وبشكل دائم (أو ما يسمى بالترسيم أو العقدة فى المغرب) وهذا يعنى تعرض الموظف أو العامل للاستغناء عنه في أى وقت ، كما يحرمه من المزايا والضمانات المالية والقانونية التي يوفرها التعيين الرسمي ، كذلك يحرمه من التمتع بالتأمينات الصحية والاجتماعية المختلفة ، فيما يسمى هناك بصندوق الضمان الاجتماعى . وأخيرا وليس آخرا ، فإن بقاء العامل أو الموظف مؤقتا يحرمه من الانضمام إلى التنظيم النقابى الذى يدافع عن مصالحه ويقدم له خدمات ترفيهية واجتماعية وصحية وسكنية ..إلخ .

وقد عانت المغرب من الجفاف وضعف سقوط الأمطار خلال أعوام ٩١و٩٢و١٩٩٣ مما أدى إلى ضعف فى الإنتاج الزراعى والحيواني ، حيث تعتمد مناطق عديدة على الأمطار ، وصغر الانهار التى تجرى فيها مثل أم الربيع وسبو و"بورقراق" هذا فضلا عن ضعف الاستثمارات الحكومية الموجهة لاستغلال موارد المياه الجوفية من العيون والآبار التى تنتشر هناك. ولقد أدى ذلك إلى إستيراد كميات كبيرة من القمح والشعير ومن اللحوم الحية وبعض المواد الغذائية.(٥) ومن ناحية أخري أدت المديونية الخارجية الكبيرة التي تقدر ب ٢٥ مليار دولار، إلى تخصيص جانب هام من موارد الدولة بالعملة الصعبة لسداد الاقساط السنوية وفوائدها ، بحيث وصلت أعباء

خدمة الديون إلى ٤٠٪ من الدخل العام السنوى ، مما تسبب فى الإعتماد على القروض مجددا لتغذية موارد الخزينة وكذلك تراجع الاستثمار العام من ١٢٪ إلى ٦٪ بين عامى ١٩٨٢ و١٩٩٢ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى .(٦) كما أدى رفع أسعار الطاقة والإبقاء عليها مرتفعة حتى في ظل إنخفاض أسعارها (وخاصة أسعار البترول) عالميا إلى رفع تكلفة المعيشة من جهة ، ورفع تكاليف المنتج المحلى وتصديره بأسعار مرتفعة إلى الاسواق الخارجية ، فى وقت تواجه فيه المغرب هى ودول عربية عديدة منافسة حادة فى أسواق الجماعة الاوروبية بصفة خاصة ، من جانب دول أخرى مثل تركيا والصين والهند واسرائيل ، ومن المعروف أن هذه الدول تدعم منتجاتها الموجهة للتصدير ، بينما فرض صندوق النقد الدولى على المغرب إلتزامات عديدة جعلتها لا تقدم أى دعم لمنتجاتها فى أسواق التصدير الخارجية .

وقد ترتب على تقليص الاستثمار الحكومي والعام تراجع مستمر لفرص التشغيل التى توفرها القطاعات الحكومية والعامة من سنة لأخرى ، ومن ثم إزدياد حدة البطالة بما لا يقل عن مليوني ونصف مليون عاطل فى بلد يبلغ تعداد سكانه أكثر من ٢٥ مليون نسمة (٧) فقد تقلصت الوظائف الجديدة التى تخصصها الميزانية العامة (وتسمى فى المغرب ب"القانون المالى) كل عام ، من ٢٢٫٤٣٥ وظيفة عام ١٩٨٨ إلى ١١٫٨٨٧ عام ١٩٨٩لتزيد فى عام ١٩٩٠ إلى ١٤٫٠٠٠ وظيفة وهي زيادة طفيفة ، وتم تخصيص ١٥ ألف وظيفة جديدة فى موازنة ١٩٩٣ ، بينما يقدم ٢٩٠ ألف طلب شغل سنويا للباحثين عن عمل (٨) ، ويزيد من حدة الوضع عزوف القطاع الخاص عن تشغيل أعداد كبيرة .

ألقت حدة الأزمة الاقتصادية بظلالها على ارتفاع نفقات المعيشة وتدهور مستواها بالنسبة لغالبية الأسر المغربية، وفى نفس الوقت اتسعت الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة بين فئة معينة تستحوذ على القدر الأكبر من الثروة القومية

وفئات أخري عريضة تفتقر إلى الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، ويقدر البعض نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر بما لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع الأسر ، هذا فضلا عن ٥٦٪ من الأسر تستهلك نحو ١٨٪ فقط من مجموع الإستهلاك الوطنى ، بينما ٦٪ فقط من الأسر تستهلك ٢٢٪ . (٩)

وقد شهدت السنوات منذ منتصف السبعينات زيادات طفيفة فى الأجور مقابل إرتفاع بنسبة اكبر فى الاسعار ، مما أدى إلى إنخفاض مستوى المعيشة وإلي فجوة ملموسة بين الأسعار والأجور ، فإذا أمكننا تقديم رقم تقريبى لمتوسط الدخل الشهري هناك يمكن القول أنه يدور حول ٨٠٠ - ٩٠٠ درهم (الجنيه المصرى يساوى ٨ر٢ درهما تقريبا ، والدولار يعادل ٢٤ر٩ درهما) بينما الحد الأدنى المطلوب لمسايرة الأسعار هو ثلاثة آلاف درهم على الاقل . هذا فضلا عن أن المغرب تعد من البلاد التي تعانى من نقص ملحوظ فى الخدمات الاساسية مثل الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والعلاج والتأمين الصحى وغياب الاسكان الشعبى الذى تقيمه الدولة للأسر محدودة الدخل أو ممن تعيش في أحياء الصفيح والأكواخ ، والتي توجد فى مجمعات أو أحزمة فى كل مدينة من المدن الكبرى هناك . وهذا ما جعل تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لعام ١٩٩٢يضع المغرب فى المرتبة ١١٩ بين دول العالم (١٠)فى مجال جهود التنمية البشرية .

الأجواء السياسية السابقة على الانتخابات :

تميزت الفترة التالية لإجراء الانتخابات الجماعية فى ١٦/١٠/١٩٩٢ وإنتخابات الغرف المهنية فى ٦/٢/١٩٩٣ بتوتر حاد فى المناخ السياسى بفعل الإنتقادات والاتهامات التى وجهتها المعارضة للأجهزة الأمنية والإدارية وللأحزاب الموالية للحكومة بسبب ما نسبته إلى هذه الجهات من التزوير فى الإنتخابات والتلاعب في نتائجها وما

سبقها من صور التدخل السافر بما يمس نزاهة وسلامة العملية الانتخابية برمتها ، وكانت أحزاب المعارضة المشاركة فى اللجنة الوطنية للسهر علي الانتخابات ، التي كان الملك قد شكلها فى عام ١٩٩٢ قبل إجراء الانتخابات الجماعية ، قد قررت تعليق مشاركتها فى أعمال اللجنة نظرا لعجزها عن التحقيق فى الخروقات والانتهاكات التى شابت العمليات الانتخابية المختلفة . وذكرت أحزاب المعارضة أن ما تم من مخالفات وخروقات أدى إلى فقدان الثقة في عملية الاصلاح الدستوري والسياسى التي تمت [١١] وكذلك إلى التشكيك فى مصداقية ونزاهة الانتخابات التشريعية التى سوف تتم فى ١٩٩٣/٦/٢٦ ، يذكر أن موعد هذه الانتخابات قد تأجل عدة مرات، فبجانب التأجيل لمدة عام (١٩٩٠-١٩٩١) بسبب قضية الصحراء وحتى يتسنى إدخال الاقاليم الصحراوية ومشاركتها فى الانتخابات التشريعية ، تم التأجيل من ١٩٩٢/١٢/٣ إلى ١٩٩٣/٤/١٥ لإجراء الانتخابات الجماعية وانتخابات الغرف المهنية التى ينتخب بناء عليها ثلث البرلمان من أعضاء المجالس البلدية والغرف وممثلى المأجورين ، ثم تأجلت مرة أخري إلى ١٩٩٣/٦/٢٥ حتي يتم الإستعداد لها.

وحدث نوع من الانفراج السياسى بعد خطاب الملك في عيد العرش فى ١٩٩٣/٣/٢٧ والذى أعلنت فيه تدابير كفيلة بإعادة الثقة إلى الناس وأكد أن الانتخابات سوف تتم في جو من الشفافية والصراحة ، وأدى ذلك إلى عودة أحزاب المعارضة إلي اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات ، وقد فسر قادة حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى بصفة خاصة ذلك بأن العودة إلي اللجنة أدت إلي الاسراع فى إتخاذ عدد من التدابير التي تضمن سلامة العملية الانتخابية . [١٢] ومرة أخرى يلعب الملك الحسن الثاني دور القابض على التوازن فى العملية السياسية وحيث يحتفظ بالخيوط ويمسك بالأعصاب الحساسة للنظام السياسى ، وهذا ما يجعله مركز النظام والحكم الذى تتوجه إليه كافة القوى السياسية للفصل فيما ينشب بينها من منازعات

وخلافات ، ومن الملفت للنظر أن أحزاب المعارضة نفسها باستثناءات قليلة قبلت هي الأخرى هذا الدور المركزي والتحكيمي للملك وباعتباره الملاذ الأخير الذي تتوجه اليه لتحقيق مطالبها ، وحيث تنظر إليه أيضا كضامن أساسي للنهج الديمقراطي والصانع الرئيسي للإصلاح والتغيير الدستوري والسياسي .

وإذا كانت المعارضة لعبت دورا تاريخيا في التطور الديمقراطي للمغرب المعاصر ، وأن وجودها حيوي في هذا الصدد ، فإن هذه المعارضة بقبولها العمل من داخل النظام السياسي الملكي وكذلك بالدور المحوري للملك، تتيح مجالا واسعا مقبولا به ضمنيا للملك لكي يقرر آفاق التحول الديمقراطي وحدود التغيير الذي يرتأيه بناء على توازنات القوى السياسية .

وقد سبق للمعارضة أن قبلت قرار الملك بتأجيل الانتخابات التشريعية السابقة التي كان من المقرر أن تجرى في صيف ١٩٨٣ إلى صيف ١٩٨٤، وطبقا لما ذكره من أن الهدف هو الحفاظ على وحدة الصف من أجل القضية الوطنية واجراء الاستفتاء في الصحراء ، نفس الشيء تكرر بمناسبة تأجيل الانتخابات من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢ إلي يونيو ١٩٩٣ .

ومما يثير الانتباه هنا أيضا أن المعارضة تستند دائما إلي ما يرد في خطب وتصريحات الملك بخصوص تعهده بضمان نزاهة وسلامة الانتخابات ، وتعتبر ما يرد فيها بمثابة نقد لممارسات الادارة في هذا الشأن ، حدث ذلك بمناسبة الاستعداد للانتخابات السابقة في عام ١٩٨٤ ، ففي ١٩٨٣/١١/٥ ذكر الملك في خطاب له ما يلي :".. وعلينا كذلك من جهة أن نرعى عملية الانتخابات التشريعية. ورعاية هذه الانتخابات هي خلق جو للتفاهم والتصالح بين الأحزاب السياسية ، للإبتعاد أكثر ما يمكن فيما يخص الجهاز الحكومي عن المحسوبية والانتماء" فقد اعتبرت المعارضة ذلك كنوع من الانتقاد لسلوك الادارة في الانتخابات الجماعية التي تمت في ١٩٨٣/٦/١٠ ، وكذلك كدليل علي إلتزام السلطة الحياد .(١٣)

وقد بدأت الاجراءات التنظيمية الخاصة بالانتخابات التشريعية بصدور مرسوم فى ١٩٩٣/٥/١٠ يحدد من بين شروط الترشيح للانتخابات ضرورة أن يكون المرشح منتميا لحزب سياسى ، وأن يقدم المرشح تزكية من الحزب التابع له، كما نص علي أن يدفع المرشح ضمانا ماليا قدره (٢٠٠٠) درهم ، ولا يرد هذا الضمان إلا إذا حصل المرشح على نسبة ٥٪ من مجموع أصوات الدائرة ، أيضا نص علي تخصيص لون معين لكل حزب يستخدمه كل مرشح فى دعايته الانتخابية ويتم الاقتراع على أساسه.(١٤) وقد حظر المرسوم الألوان الأخضر والأحمر والأبيض لأنها الألوان الوطنية. ويمكن بيان الألوان التي خصصت لأهم الأحزاب التي شاركت فى الانتخابات :

(١) اللون الحجرى أعطى لحزب الاستقلال .

(٢) اللون الوردى خصص للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وقد نزل الحزبان بلائحة مشتركة في الانتخابات جمعت اللونين معا ، كما سيأتى فيما بعد.

(٣) اللون الأزرق ، كان من نصيب حزب التجمع الوطنى للأحرار .

(٤) اللون البرتقالى ، أعطى لحزب الاتحاد الدستوري .

(٥) اللون الرمادى ، وخصص لحزب التقدم والاشتراكية .

(٦) اللون الأصفر، وخصص للحركة الشعبية.

(٧) اللون الكاكى ، وكان من نصيب الحزب الوطنى الديمقراطى .

(٨) اللون الأزرق بخطين، وأعطى لمنظمة العمل الديمقراطى الشعبى .

وقد أصدرت اللجنة الوطنية للسهر علي نزاهة الانتخابات بيانا فى ١٩٩٣/٦/٨ ذكرت فيه أنه إستنادا إلى التعليمات الملكية بتوفير كافة الضمانات لإجراء الانتخابات التشريعية فى جو من النزاهة ، تدعو كافة المرشحين إلى عدم اللجوء إلي وسائل غير شريفة للتأثير علي الناخبين وعدم إستغلال النفوذ والأموال ، وذكرت بأن محاولة شراء ضمائر الناخبين أو أصواتهم تعتبر إستهتارا بكرامة الانسان ، وتتعارض مع مقتضيات القانون رقم ٩٢-١٢ المتعلق بوضع ومراجعة اللوائح

الانتخابية العامة وتنظيم إنتخابات مجالس الجماعات الحضرية والقروية والذى تنص المادة الثانية منه علي معاقبة كل شخص قام خلال الحملة الانتخابية بتقديم هدايا أو تبرعات أو وعود بها أو بهبات إدارية إما لجماعة حضرية أو قروية وإما لمجموعة من المواطنين أيا كانت بقصد التأثير فى تصويت هيئة من الناخبين أو بعض منهم ، بعقوبة الحبس والغرامة المالية أو بإحدى العقوبتين فقط.. أكثر من ذلك دعت اللجنة المواطنين إلى التعاون مع اللجان الإقليمية (وهي بمثابةفروع للجنة الوطنية) المكلفة أيضا بمراقبة إستعمال الأموال والنفوذ .(١٥)

وقبل صدور بيان اللجنة الوطنية كان وزير الداخلية والاعلام إدريس البصري عقد موتمرا صحفيا فى ١٩٩٣/٦/٤ ، أكد فيه على أن الحكومة سوف تكون صارمة فى تطبيق القانون بشأن استعمال الأموال والنفوذ لشراء أصوات الناخبين ، وذكر أن عملية مراجعة تمت لجداول الناخبين أسفرت عن إلغاء قيد ١١٣ ألف مسجل من أصل حوالى ١١ مليون ونصف مليون ناخب ، وهؤلاء كانت أسماؤهم مكررة ، ولكنه لم يتعرض للمتوفين والمهاجرين ، وصرح بأن اللجان الاقليمية سوف تتولى تطبيق ورقة العمل الخاصة بالميثاق الأخلاقى الخاص بالانتخابات .

يذكر أن الميثاق الأخلاقى سالف الذكر توصلت إليه الأحزاب في إطار اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات، ويلزم كل من تقدم للإنتخابات توضيح كيفية إستخدام الأموال المقدمة لدعم الحملة الانتخابية ، ويمنع الميثاق الأحزاب من إستخدام أموال غير مثبتة المصدر ، وكانت أحزاب المعارضة قد تقدمت بطلب تحديد سقف لا يمكن تجاوزه فى الانفاق لا يزيد لأى مرشح عن ١٠٠ ألف درهم. وبالنسبة لاقدام أشخاص على النزول للترشيح كلا منتمين ، وكان موضع نقد شديد من أحزاب المعارضة، أوضح الوزير أن القانون لا يمنع أحداً من ذلك ، وكل من أراد الطعن فى أى مرشح يمكنه ذلك . وشرح أسباب إستبعاد الجالية المغربية فى الخارج من التمثيل فى البرلمان بأن التجربة أثبتت أن المنتخب عنهم يقيم في الرباط ليحضر أعمال البرلمان ، وينقطع عمن انتخبوه. ورحب

الوزير بطلب الجماعة الأوروبية ومنظمات أمريكية وأفريقية وعربية لمراقبة الانتخابات، (١٧) ولكن منظمات أوروبية وأمريكية فقط هي التي حضرت .

وهذه هى المرة الأولى فى تاريخ الانتخابات فى المغرب تتكون لجان بطلب من المعارضة لمراقبة استعمال والنفوذ ، وتتكون اللجان هذه أو اللجان الإقليمية من قاضى وممثل عن وزارة الداخلية وممثلى الأحزاب السياسية . وكانت أحزاب المعارضة قد حذرت من تكرار الممارسات السابقة مثل إستخدام بعض العمالات والمقاطعات (وتشبه المدن والأقسام في مصر) كمراكز دعاية لمرشحين بعينهم ، وكذلك من تدخل المسئولين المحليين ورجال الشرطة لدفع الناخبين للتصويت لمرشح معين . كما أثارت قضية أخري هامة تتعلق بالمعايير التي على أساسها يتم الترشيح وقبول المرشحين ، ففى البادية على وجه الخصوص يترشح الأفراد هناك على أساس رابطة الدم أو الانتماء القبلى ، دون الإلتزام ببرنامج محدد للقضايا الوطنية ، وتبدو مخاطر ذلك من أن مرشحا مثل هذا يدافع البرلمان عن مصالح دائرته فقط ولا يشارك فى المناقشات الخاصة بالقضايا العامة ومصالح الوطن ككل . (١٨)

وقد أصدر وزير الداخلية والاعلام منشورات أخري لتنظيم عملية التصويت تطبيقا للقانون ٩٢-١٢، من أهمها ما يتعلق بتشكيل مكاتب التصويت وواجب رئيس المكتب في التأكد من هوية الناخب بفحص بطاقته الانتخابية (التي تم تجديدها حتى لاتتعرض للتلاعب ، ولكن السلطات رفضت طلب المعارضة بوضع صورة الناخب على البطاقة وتغليفها منعاً لأى تزوير، وقد كشفت صحف المعارضة عن حالات لبطاقات متعددة لشخص واحد وتنتمى البطاقات لمكاتب تصويت مختلفة من نفس الدائرة أو من دوائر متعددة) فإذا لم تكن البطاقة الانتخابية مع الناخب ، يتأكد رئيس المكتب من وجود إسمه فى السجلات ويقوم بوضع مداد من لون معين لا يزول بسرعة وهناك منشور آخر ينص علي حق كل مرشح فى تعيين ممثل له في مكتب التصويت وحق كل مرشح فى تسلم صورة من محضر الانتخابات . (١٩)

وقامت وسائل الاعلام المسموعة والمرئية وخاصة التليفزيون بتغطية واسعة النطاق وغير مسبوقة لبرامج الأحزاب وللتجمعات الإنتخابية التي نظمتها ، كما خصصت مدد ا محددة لكل حزب ليتولى عرض برامجه الانتخابية ، فضلا عن استضافة قيادات ومرشحى الاحزاب فى برامج عديدة على القناة الرسمية الوحيدة المملوكة للدولة والمسماة بإذاعة وتليفزيون المغرب (أت م) والقناة الخاصة (2M) ، وهى عبارة عن شركة مساهمة يملك الحصة الأكبر فيها زوج كريمة الملك الأميرة مريم وابن وزير الخارجية عبد اللطيف الفيلالى ، ويشارك فيها مساهمون أوروبيون وتبث برامجها إلى الجالية المغربية فى اوروبا خاصة فرنسا وبلچيكا) ، ومن أهم هذه البرامج برنامج حوار مفتوح والذى ظل يستضيف يوميا قيادات ومرشحى الاحزاب طوال الأسبوعين المحددين للحملة الانتخابية ، وقد وجه صحفيون واعلاميون من كافة الصحف المعارضة والحكومة ومراسلى الصحف العربية والفرنسية أسئلة إلى القيادات والمرشحين ، كما استضافت قناة التليفزيون الرسمية ممثلين للأحزاب المشاركة فى الانتخابات فى مناظرة صحفية بعد الانتهاء من عملية التصويت . ولوحظ أن المناقشات تميزت بالصراحة ووجهت خلالها أحزاب المعارضة انتقادات كانت قاسية وشديدة لسلوك الإدارة وأجهزة الأمن ولظاهرة استعمال الأموال لشراء أصوات الناخبين وللولائم التي اقامها مرشحو الاحزاب الموالية للحكومة كما أثار هؤلاء وخاصة مرشحو منظمة العمل الديمقراطى الشعبى قضايا حساسة مثل الفساد وانتشار الرشوة وقضية مصطفى ثابت الذى حكم عليه بالاعدام فى قضايا انتهاك عرض وتهديد من ترفض ممارسة الجنس معه من النساء والفتيات ، وزاد عدد ضحاياه عن ألف وخمسمائة إمرأة وفتاة ، بجانب إتجاره في شرائط الڤيديو التي تصور ما يقترفه من جرائم وبيعها في اوروبا والولايات المتحدة ،كما أشار هؤلاء إلي دور صندوق النقد الدولى في تعميق الأزمة الاقتصادية بالمغرب ، وكذلك قضايا المعتقلين السياسيين والنقابيين وعلى رأسهم الزعيم النقابى الراديكالى نوبير الأموى ، بينما لم يشر مرشحو حزب الاتحاد الاشتراكى إليه مع أنه ينتمى إلي الحزب ويتولى منصب عضو المكتب السياسى فيه .

الأحزاب والترشيح والحملات الانتخابية :

صدر مرسوم ملكى قبل الانتخابات بزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٣٠٦ عضو فى انتخابات ١٩٨٤ إلى ٣٣٣ عضوا فى انتخابات ١٩٩٣ ، وذلك لتغطية النمو الديموجرافى فى البلاد والاقاليم الصحراوية وخصص للاقتراع المباشر ٢٢٢ مقعدا بواقع الثلثين ، أما الثلث الباقى (١١١ مقعدا) فقد خصص للاقتراع غير المباشر الذى ينتخب من أعضاء المجالس الحضرية والقروية والغرف المهنية وممثلى المأجورين من أعضاء مجالس النقابات . وقد مثلت منطقة الصحراء الشاسعة ، والتي تزيد مساحتها عن مساحة المغرب بحدوده القديمة مرتين ، لأول مرة فى الانتخابات ، وخصص لها خمس دوائر هى : سمارة ، فجيج ، العيون ، طاطا ، الجويرة . جدير بالذكر أن الدائرة يمثلها نائب واحد حسب تقسيم الدوائر فى المغرب ، وتقسم العمالة أو الأقليم إلي عدة دوائر حسب الوزن السكانى والثقل السياسى والاقتصادى ويحكم تقسيم المدن الكبرى مثل الرباط والدار البيضاء إلى عمالات فقد خصص لكل عمالة عدد من الدوائر وفيما يلى نورد أمثلة لذلك :-

شكل رقم (١)

تقسيم الدوائر الانتخابية لبعض المدن الكبرى بالمغرب

ولاية الرباط وسلا

العمالة	الدائرة
الرباط	١- حسان ٢- يعقوب المنصور (١) ٣- يعقوب المنصور (٢) ٤- اليوسفية ٥- اليوسفية الرياض
سلا	٦- العيايدة ٧- لمريسة ٨- تابريكت ٩- بطانة حصين
الصخيرات	١٠- الصخيرات تمارة ١١ - النهضة

ولاية الدار البيضاء الكبرى

العمالة	الدائرة
الدار البيضاء -انفا	١- المدينة ٢- مولاى يوسف ٣- انفا ٤- المعاريف ٥- الواحة
الفداء -درب السلطان	٦- الإدريسة ٧- الفداء ٨- الأحباس(أى الأوقاف الاسلامية) ٩- المحمدى درب السلطان.
عين السبع - الحي المحمدى	١٠- عين السبع ١١- الحي المحمدى . ١٢- درب مولاى الشريف . ١٣- الصخور السوداء
الحى الحسنى -عين الشق	١٤- عين الشق ١٥- الحى الحسنى
سيدى البرنوصي -زناتة	١٦- سيدى البرنوصى ١٧- زناتة - تيت مليل
ابن مسيك -سيدى عثمان	١٨- دار الخليفة أحمد ١٩- مبروكة ٢٠- سيدى عثمان ٢١- قرية الجماعة ٢٢- مولاى رشيد ٢٣-سباتة مديونة
المحمدية	٢٤- المحمدية

المصدر: منشور صادر من وزارة الداخلية طبقا للقانون ٩٢-١٢، ورد فى جريدة أنوال ، ١٩٩٣/٦/١٧

ويوضح الشكل السابق أن مدينة كبرى وضواحيها مثل الرباط يمثلها فى البرلمان ١١ نائبا ، يمثل كل واحد منهم دائرة ، أما الدار البيضاء وضواحيها والقرى التابعة لها فقد خصصت لها ٢٤ دائرة يمثلها ٢٤ نائبا فى البرلمان فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية ، وهكذا قسمت المغرب حسب هذه الانتخابات إلى ٢٢٢ دائرة علما بأن الاقتراع غير المباشر بواقع الثلث لاتمثل فيه المدن والقرى، وإنما يتم الترشيح والانتخاب على أساس النسبة التى حصل عليها كل حزب بحسب عدد المقاعد التى حصل عليها والمجالس البلدية وفى مجالس الغرف المهنية وطبقا لنصيب كل نقابة من النقابات الثلاثة (الاتحاد المغربى للشغل ويعد تابعا للإدارة ولبعض الأحزاب الموالية للحكومة بجانب حزب التقدم والاشتراكية، والاتحاد العام للشغالين ويهيمن عليه حزب الاستقلال، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويهيمن عليها الاتحاد الاشتراكى ، والتنظيمان الاخيران مستقلان وقد إنشقا عن الاتحاد المغربى للشغل الذى كان تاريخيا التنظيم النقابى الوحيد للطبقة العاملة وأسسته الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال) .

جدير بالذكر أن القانون الانتخابى يشترط أن تجرى الانتخابات فى الدوائر مرة واحدة وينجح المرشح الحائز على أعلي الأصوات ، فإذا حدث أن تعادل مرشحان حازا على أعلي الأصوات يختار الأكبر سنا منهما! وهذا نظام غريب كان موضع انتقادات المعارضة التى طالبت بإجراء الانتخابات، التى تجرى علي أساس الدوائر الفردية وليس القائمة، رغم أنها تتميز بالطابع الحزبى ، على دورتين ، كما يحدث فى دول العالم التى تتبع النظام الفردى .

الخريطة الحزبية وأساليب الترشيح :

تتميز الخريطة الحزبية فى المغرب بسمات يكاد ينفرد بها هذاالبلد :(١) فمنذ الاستقلال أقرت الدولة التعدد الحزبى واعترفت به ، بل نصت المادة الثالثة من -وهى مادة دائمة فى كل الدساتير الثلاثة السابقة (١٩٦٥ . ١٩٧٠ . ١٩٧٧) - الدستور المراجع في ٤ سبتمبر ١٩٩٢ على أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع ، وهناك قانون قديم يسمى بقانون الجمعيات الصادر فى ١٩٥٨ والذى يبيح حرية تكوين الأحزاب

والمنظمات النقابية .وتأتى خصوصية الحياة الحزبية فى المغرب من أن النظام الملكى استثمرحرية التعدد الحزبي من أجل تحقيق عدة أهداف منها على سبيل المثال :

(أ) الاستناد إلى عدة أحزاب موالية للسلطة ، حتى تتمتع الأخيرة بهامش واسع للمناورة ولكى تتمكن هذه الأحزاب من تحقيق الأغلبية في جميع المؤسسات التمثيلية المنتخبة ، حيث لايستطيع حزب بمفرده أن يحوز على الأغلبية.

(ب) خلق أحزاب جديدة أو إصطناعها من خلال دفع شخصيات مسئولة مثل رؤساء الوزرات أو الوزراء أو زعماء القبائل لتكوين أحزاب موالية للنظام الملكى شخصيا ، فقد قام المعطى بو عبيد رئيس الوزراء الأسبق بتكوين حزب الإتحاد الدستوري ليدخل به انتخابات عام ١٩٧٧ وليحوز على أكبر عدد من المقاعد من خلال أساليب عديدة منها تدخل الإدارة والتلاعب فى النتائج وتزويرها، كما أقد م أحمد عصمان رئيس البرلمان ورئيس الوزراء الأسبق وصهر الملك بتكوين حزب التجمع الوطنى للأحرار ليدخل به انتخابات عام ١٩٨٤ وقد حصل على المركز الثانى من حيث عدد المقاعد بعد الاتحاد الدستورى ، كما قام المحجوب أحرضان وهو من البادية بتكوين الحركة الشعبية وعادة ما تقدم السلطة الملكية علي اصطناع أحزاب موالية لها وتفتقر إلى تاريخ أو قاعدة جماهيرية من أجل تفويت الفرصة على الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية مثل حزبى الاستقلال أو الاتحاد الاشتراكى ، حتى لا تفوز بالأغلبية فى الانتخابات .

(ج) هناك هدف ثالث يتصل برغبة النظام الملكى في إبعاد الاحزاب الوطنية والديمقراطية عن البادية التى تموج بالتنوع الثقافى والتاريخى ومن حيث اللهجات ، ومن ثم حصر هذه الاحزاب في المدن ، ولضمان التحكم السياسى فى البادية من هنا تدفع السلطة بزعماء قبليين خصوصا من ذوى الأصول البربرية (أو الشلوح) لتكوين أحزاب سياسية ينحصر نفوذها وتواجدها فى مناطق البادية، مثال ذلك حزب الحركة الشعبية الذى كان يتزعمه المحجوبى أحرضان الذى انفصل مع مجموعة من الأعضاء عن الحزب وقام بتشكيل حزب الحركة الوطنية الشعبية ، ويتزعم الحركة الشعبية الآن (محند

العنصر) وهناك أيضا الحزب الوطنى الديمقراطى ويرأسه أرسلان الجديدى ومن المعروف أن إنشاء الأحزاب فى المغرب يتطلب فقط إعلان وزارة الداخلية بذلك .

(٢) هذا بالاضافة إلى أن الأحزاب المغربية عموماً تتميز بظاهرة كثرة الإنشقاقات التى تتعرض لها بسبب الاختلافات الأيديولوجية أو الشخصية أو فيما يتعلق بالموقف من السلطة .

وتتسم الحركة النقابية هناك بهذه الظاهرة أيضا نظراً لإرتباطها الوثيق بالأحزاب السياسية.

فقد تزعم حزب الإستقلال الحركة الوطنية والكفاح ضد الحماية الفرنسية بالمشاركة مع الملك الراحل محمد الخامس الذى اعتبرته الحركة الوطنية رمز النضال ووحدته فى مواجهة الإستعمار الفرنسى [٢٠] . وظل حزب الاستقلال يشكل الحزب الأم للحركة الوطنية بعد الاستقلال ومعه أحزاب صغيرة مثل حزب العمل وحزب الشورى والاستقلال ، وتشكلت أغلب عناصر حكومات مابعد الإستقلال من عناصر هذا الحزب ، غير أن تغيرطبيعة المرحلة وظهور البعد الاجتماعى الاقتصادى واحتلاله الأولوية وكذلك قضية بناء الدولة أدى إلى إنشقاق جماعة من مناضلى حزب الاستقلال والحركة الوطنية وعلى رأسهم المهدى بن بركة وتشكيلهم لحزب الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية مع نهاية الخمسينات ، غير أن الحزب الجديد تعرض بدوره للإنشقاق وخروج مجموعة من قياداته الراديكالية وعلى رأسهم عمر بن جلون وعبد الرحيم بو عبيد منه وقيامهم بتكوين حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، وهذا الأخير تعرض بدوره للانشقاق فى السبعينات. حيث خرجت مجموعة أكثر راديكالية اختلفت مع الأمين العام للحزب (يسمى هناك الكاتب العام) المرحوم عبد الرحيم بو عبيد ، الذى توفى فى عام ١٩٩١ وتولى بعده عبد الرحمن اليوسفى الأمين العام المساعد السابق لاتحاد المحامين العرب وأحد قيادات الحزب ، نظرا لموافقة التى اعتبروها موالية للسلطة وقاموا بتشكيل حزب الطليعة الديمقراطى الإشتراكى الذى يصدر جريدة "الطريق" الأسبوعية ويتميز بمواقفه الراديكالية المتشددة التى تقاطع النظام السياسى برمته ، وان كان مايزال

بعد حزبا صغيرا كادريا يقوده كل من عبد الرحمن بن عمرو نقيب محامى الرباط السابق وأحمد بن جلون المحامى والصحفى وشقيق الشهيد الراحل عمر بن جلون الذى قتل عام ١٩٧٥ ، ووجهت الإتهامات باغتياله إلى الإخوان المسلمين تارة وإلى السلطة الملكية تارة أخرى .

(٣) هناك سمة أخرى للخريطة الحزبية وهى عدم السماح بقيام أحزاب على أسس دينية ، وفى نفس الوقت وجود أحزاب مدنية ترفع خطابا ذا مضمون إسلامى ، فلم تسمح السلطة لكل من جماعة العدل والإحسان التى يرأسها الشيخ عبد السلام ياسين وهى حركة سلفية تعد أقرب إلى فكر وأساليب الاخوان المسلمين فى إنتهاج إستراتيجية الدعوة والتربية والتنشئة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية ، ورغم أن هذه الجماعة تؤمن بالنظام الملكى وتعتبر أن الملك الحسن الثانى سليل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، إلا أنه لم يسمح لها بتكوين حزب سياسى وتعرض قائدها للإعتقال ثم لتحديد إقامته فى منزله بمدينة سلا المجاورة لمدينة الرباط . وهناك جماعة أخرى هى حركة الإصلاح والتجديد ويتزعمها عبد الله بنكوان وتصدر صحيفة "الراية" الشهرية ، وهى جماعة أكثر إعتدالاً وأقرب إلى السلطة وقد منعت من تكوين حزب سياسى. وترجع أسباب ذلك إلى عوامل عديدة لعل أهمها أن الملك فى سياسته الدينية يتصرف على أساس أنه أمير المؤمنين وأن أية حركة ذات توجه دينى يجب أن تمارس عملها تحت عباءته وفى إطار التوجهات التى يطرحها وهناك أحزاب قائمة بالفعل تطرح أفكاراً إسلامية من بين أفكارها وبرامجها العامة كما سيأتى فيما بعد .

(٤) يمكن إضافة خاصية رابعة إلى خصائص الحياة الحزبية فى المغرب ومفادها أن الأحزاب السياسية تكاد تضم أو تؤطر غالبية القوى والتيارات السياسية ذات القواعد الجماهيرية والشعبية من ليبرالية وإشتراكية وقومية وحيث نجد أن الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية تعبر إلى حد ما عن هذه القوى ، بينما تمثل بعض الأحزاب الموالية للحكومة عن بعض الشرائح الاجتماعية التى تعمل بالتجارة والصناعة والاستيراد والوساطة أو التوكيلات وكذلك تلك التى تقيم مشروعات مشتركة مع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية .

ويمكن القول ، أكثر من ذلك ، أن المناخ السياسى والدولة ذاتها تشجع الإنخراط فى الأحزاب السياسية ، وحيث اتجهت فى انتخابات ١٩٨٤و١٩٩٣ إلى حد ما ، إلى إشتراط عضوية حزب سياسى معين للترشيح للإنتخابات. ولعل هذا كان سببا فى أن نسبة لابأس بها من المثقفين والكتاب وأساتذة الجامعات والأدباء والقيادات النقابية ، منخرطة فى الأحزاب وخصوصا الأحزاب التى تشكلت فى إطار الحركة الوطنية مثل : الإستقلال والإتحاد الإشتراكى والتقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبى والطليعة الديمقراطى الإشتراكى .. إلخ بل أن من لاينتمى إلى حزب سياسى معين هناك قد يجد صعوبة فى التعامل مع أجهزة الدولة بما فيها الإعلام ، وكذلك مع الأحزاب نفسها ، وهذا يعتبر عكس الوضع فى مصر إلى حد كبير .

ولكن الأمر الذى تشترك فيه الحياة الحزبية المغربية مع مثيلاتها فى بلاد أخرى مثل مصر ، هو أن الاحزاب حتى الآن لم تستطع إستيعاب المواطنين وإدخالهم فى العمل السياسى حتى يتمكنوا من المشاركة السياسية المنظمة والجادة ، هذا فضلا عن غيابها عن الحركات الجماهيرية العفوية التى اندلعت طوال تاريخ المغرب منذ الاستقلال ، فالانتفاضات الشعبية والمظاهرات والاضرابات الكبرى مثلما حدث فى أعوام ١٩٦٥و١٩٧٧و١٩٨١و١٩٨٣و ١٩٨٤و١٩٩٠ و ١٩٩١ حدثت بصورة تلقائية وكرد فعل على رفع الأسعار أو سوء الأحوال المعيشية أو بفعل ظروف وأحداث عربية مثلما حدث فى عام ١٩٩١ عندما خرج مالايقل عن نصف مليون مواطن فى مظاهرة ضخمة تأييداً للعراق ضد حرب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة التى شنت عليه بزعم إخراجه من الكويت.

وفى الفترة الأخيرة ، تدنت شعبية الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب الوطنية لعدة أسباب منها تعمق حدة الأزمة الإقتصادية وتدهور الأحوال المعيشية مما أدى بغالبية الناس إلى التركيز على البحث عن العمل أو محاولة التوافق مع إرتفاع تكلفة المعيشة ، ومن ثم الإنسحاب من ميادين السياسة ، يضاف إلى ذلك تحكم القيادات فى الأحزاب وإستمرارها لمدد طويلة ، فهذه القيادات تسيطر على أحزابها من خلال إختيار المرشحين لمختلف أنواع الانتخابات هناك ، كما أن تعدد المؤسسات المنتخبة هناك والتى

تستلزم ضرورة ترشيح أعداد كبيرة من أعضاء الحزب عادة مايفرض على القيادات الإختيار من بين كوادر الحزب على أساس من يملك الثروة أو الجاه أو النفوذ ، حتى لقد تكونت مايمكن أن نطلق عليها "نخباً انتخابية" جاهزة دائما للترشيح فى أية إنتخابات.

وهناك ملاحظات أخرى فيما يتعلق بسمات الحياة الحزبية فى المغرب :-

أ- فصحف الأحزاب (وهى المسيطرة هناك بحكم عدم وجود صحف رسمية مملوكة للدولة) وعلى رأسها الأحزاب الوطنية تتميز بمحدودية التوزيع فلا توزع أكثر من ١٨٠ ألف نسخة ، وإذا كان كل من يقرأ أو يشترى الجريدة ليس عضوا فى الحزب أو متعاطفاً معه ، فإن ذلك يدل على ضعف الارتباطات الحزبية ومحدوديتها .

ب - أن بعض الأحزاب وخاصة الموالية للحكومة ، تشارك فى الانتخابات دون طرح فكر أو برنامج سياسى أو إنتخابى ، وتعتمد على التعصب القبلى أو مساندة أجهزة الدولة .

ج- رغم أن جميع الأحزاب تدين علناً ظاهرة شراء الأصوات ، إلا أن الواقع يشهد أحزاباً تختار عناصر يصعب نجاحها دون إستخدام الأموال .

د- هناك ظاهرة أخرى تتكرر فى الانتخابات بما فيها الانتخابات الأخيرة مؤداها لجوء عدد من الوزراء والأشخاص الطامعين إلى أحزاب معينة للنزول كمرشحين على قوائمها ، بل إن بعض من نجحوا فى الانتخابات البلدية بدلوا الانتماء الحزبى بعد نجاحهم لينضموا إلى أحزاب حكومية .

هـ - أن الأحزاب عادة ماتعوض ضعفها بالإستناد إلى نقابات وقيادات نقابية نشيطة ، وسوف تتأثر بشدة إذا ماانفصلت النقابات عنها واستقلت فى حركتها .

و- والظاهرة الأخرى الملفتة للنظر فى الإنتخابات الأخيرة بصفة خاصة أن أحزاب الكتلة الأربعة أخفقت فى الإتفاق فيما بينها على النزول بمرشح واحد لكل دائرة بسبب الاختلاف حول توزيع الحصص فيما بينها ، فبينما تمسك الحزبان الكبيران (الاستقلال والاتحادالاشتراكى) بأن يكون لهما نصيب الأسد ، طالب الحزبان الآخران (منظمة العمل الديمقراطى الشعبى والتقدم والاشتراكية) بحصص أكبر اعتبرها الحزبان

الكبيران أنها لاتتفق ونفوذ الحزبين الجماهيرى. وفيما يبدو أن التفاوض حول الحصة كان المحدد الرئيسى ، دون النظر إلى كل دائرة على حدة حيث ينبغى ترشيح أكثر المرشحين علما وثقافة ونزاهة وأكثرهم إلتزاماً بالمبادىء المشتركة لأحزاب الكتلة ، وحيث هناك إحتمال أكبر لنجاح هؤلاء فى ضوء أن أعضاء ومناصرى وجماهير أحزاب الكتلة الأربعة سوف تعطيهم الأصوات مجتمعة .

كما شهدت ظاهرة إتفاق الحزبين الكبيرين على النزول بمرشح مشترك رغم إيجابيتها وحدوثها لأول مرة فى تاريخ الانتخابات بالمغرب ، ظواهر سلبية منها إنزال مرشحين فى غير الدوائر التى يتمتعون فيها بنفوذ جماهيرى. من جهة ، ومن جهة أخرى عدم حماس بعض أعضاء الحزب فى بعض الدوائر لمرشحين معينين تم إتخاذ قرار إنزالهم من القيادة فى الحزبين دون استشارة القواعد ، ومن جهة ثالثة فقد أقدم بعض أعضاء الحزبين بالنزول كمرشحين مستقلين (لامنتمين) ، لأن القيادة رفضت ترشيحهم مثال ذلك قرار المكتب السياسى للإتحاد الإشتراكى بفصل عشرة من أعضائه خالفوا قرار القيادة وترشحوا بصفة فردية ، وذلك فى ١٩٩٣/٦/١٤ (٢٢).

ورغم السلبيات التى شابت عملية التنسيق التى تمت بين الحزبين إلا أنها تبقى ظاهرة غير مسبوقة فى المغرب وتقوى من حركتهم فى مواجهة أحزاب الحكومة ، وهذا فضلاً عن أن النزول ببرنامج مشترك يضمن للحزبين تجميع أصوات الأعضاء والمتعاطفين ويجلب إليهما أصوات عديدة من المواطنين الذين كانوا يمتنعون عن المشاركة فى التصويت لأسباب عديدة منها تنافس الأحزاب الوطنية التى من المفترض أن تنسق خطواتها لإصلاح الأوضاع المتردية وللتكاتف فى مواجهة أحزاب الادارة التى كانت دائما تستحوذ على الأغلبية ، ومن ناحية أخرى فإن البرنامج المشترك بما حواه من مطالب عديدة للتغيير الاقتصادى والإجتماعى والسياسى والذى توصل اليه الحزبان ونزلا على أساسه الانتخابات كان نتيجة لتنسيق سابق بين أعضاء الحزبين فى البرلمان السابق (١٩٨٤ـ ١٩٩١) فى توجيه الأسئلة وفى التصويت المشترك ضد مشروعات الحكومة وفي الانسحاب المشترك لرفض ماتقدمت به من قوانين للانتخابات. هذا فضلا عن أن

البرنامج المشترك فيما يبدو قد دفع بحزب الاستقلال خطوات أعمق نحو المعارضة الجذرية وتجديد مواقفه وسياساته ، ومن ثم الالتزام بمطالب راديكالية للتغيير ، حيث اتهم الحزب كثيراً بالاعتدال وبالتقرب من السلطة نظرا لمشاركته فى حكومات عديدة كان أخرها تلك التى كان فيها الأمين العام للحزب محمد بوسته وزير الخارجية وشارك مع الملك فى تسوية قضية الصحراء ، بجانب وزراء أخرين كانت مشاركتهم مع أحزاب اليمين أثرت على التعاطف الجماهيرى مع الحزب حيث جعلته يشارك فى سياسات معينة غير جماهيرية ويدافع عنها .

التحالفات الحزبية والبرامج الإنتخابية :

[١] عقب إخفاق الاتفاق بين أحزاب الكتلة الأربعة حول مرشح وبرنامج مشتركين ، تم الاتفاق بينهم على إستمرار التسيق فى قضايا أخرى متعلقة بالإنتخابات وغيرها ، وقد تم الاتفاق بين حزبى الإتحاد الإشتراكى والإستقلال على برنامج ومرشح واحد وتم توزيع الدوائر فيما بينهما بحسب القوة الجماهيرية للمرشح ، ومن أهم معالم البرنامج المشترك بين الحزبين مايلى :-

أولا :- جاء البرنامج تحت شعار مشترك هو " الثقة من أجل التغيير " وتحدثت المقدمة عن ضرورة إستكمال البناء الديمقراطى من خلال رفع مستوى الوعى الديمقراطى فى أوساط الجماهير الشعبية ، وصياغة معالم سياسية بديلة للتوجهات الحالية التى أدت إلى إضعاف الاقتصاد المغربى وتفاقم الأوضاع الإجتماعية والثقافية - ويأمل الحزبان من دخول الانتخابات أن تكون فرصة لتقوية فعالية المؤسسة التشريعية ، والتمسك بوحدة المغرب الترابية (حيث تؤمن جميع الأحزاب بأن الصحراء مغربية) ودعم مركزه الدولى وصيانة خصوصيته العربية الإسلامية .

ثانيا :- ومن حيث البعد العربى فقد نص البرنامج المشترك على ضرورة تقوية دور المغرب فى العالم وتركيز توجهه المغاربى والقومى من خلال توثيق التعاون الدولى وتقوية المجموعة المغاربية ومساندة الشعب الفلسطينى فى نضاله والعمل على توحيد الصف العربى والاسلامى ويلاحظ أن البرنامج لم يفصل أكثر فى السياسة الخارجية أو الانتماء العربى والاسلامى ربما لدواعى الحملة الانتخابية التى تجعل التركيز أكثر على القضايا الداخلية ، لكن البرنامج والخطاب العام للحزبين وكذلك بقية الأحزاب المغربية لم تشر بالنقد أو بالتحليل لما تكرر فى الدستور المغربى وخاصة فى التعديل الدستورى الأخير من مقدمه معينة غير واضحة ولم تحسم الانتماء العربى المغرب ، ففى تصدير الدستور المراجع ورد مايلى :- " المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة لغتها الرسمية هى اللغة العربية وهى جزء من المغرب العربى الكبير " وتزيد الغرابة عندما تستطرد المقدمة بالقول " وبصفتها دولة أفريقية ، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية " (٢٤)

هذا فضلا عن أن البرنامج المشترك لم يتعرض لحق الشعب الفلسطينى فى تكوين دولة مستقلة وإنما اكتفى بتأييد الكفاح الفلسطينى فى إسترجاع الأراضى المحتلة .

ثالثا :- وفيما يتعلق بالاصلاح السياسى طالب البرنامج بأهمية تطوير البناء الديمقراطى بإقرار مصداقية المؤسسات وسيادة القانون وضمان إستقلال القضاء من خلال فرض الاقتراع الحر واحترام حقوق الإنسان والدفاع عن المهاجرين وإستقلال الاعلام وإلغاء القوانين المقيدة لحرية الرأى والصحافة وإصلاح مؤسسات الدولة ومقاومة الفساد والمحسوبية والإثراء غير المشروع .

رابعا:- من أجل مواجهة الأزمة الإقتصادية طالب البرنامج بمراجعة سياسة التكيف الهيكلى التى يفرضها صندوق النقد الدولى ، ولم يعلن البرنامج رفضه

صراحةلهذه السياسة وطالب بسياسة جديدة لتوزيع الدخل وبناء إقتصاد مختلط يوازن بين القطاعين العام و الخاص كما طالب ببقاء وسائل الإنتاج العمومية من أجل تنشيط النمو الإقتصادى وأكد على أن الخصخصة أو الخوصصة لاينبغى أن تتم لتحصيل عوائد البيع فقط ، بل يجب أن تسهم فى تطوير القطاعات وتحديث البنية الإنتاجية وأن يقوم رأس المال الأجنبى الذى يشترى مشروعات القطاع العام وشبه العام بالإبقاء على العمالة ويرفع القدرة التكنولوجية للمشروعات . ونادى بحماية الصناعة الوطنية . ولمواجهة مشكلة البطالة ، دعا البرنامج إلى إقرار برنامج وطنى للأشغال الكبرى لإنعاش الإقتصاد وإنشاء مشاريع كبرى وتنمية البادية ، وحل مشكلات القطاع الزراعى من خلال إعفاء صغار الفلاحين من التكاليف الباهظة للقروض والديون المتراكمة عليهم ، كما دعا إلى برنامج لمحو الفقر وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين .

خامسا :- وحول السياسة الثقافية نادى البرنامج بسياسة للتنمية الثقافية تقوى التفاعل الإيجابى بين المكونات الثقافية العربية والأمازيغية من أجل توطيد الشخصية الوطنية وصيانة وحدة وتماسك "الأمة" المغربية وقيمها الإسلامية الحنيفة وطالب بالنهوض بأوضاع المرأة وتعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن حقوق المرأة والإهتمام بالطفولة والشباب .

وبالنسبة للدوائر الانتخابية فقد تقدم الحزبان بمرشحين لـ٢٢٠ دائرة مع الانسحاب من دائرتين ترشح فيهما كل من على يعتة الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ومحمد بنسعيد الأمين العام لمنظمة العمل الديمقراطى الشعبى وتميزت لائحة المرشحين من الحزبين بإرتفاع المستوى الثقافى والدراسى والمهنى بالمقارنة بلوائح الأحزاب الأخرى ، فقد تكونت على النحو التالى :-

١٣٪ من المرشحين من أساتذة الجامعات .

٢٩٪ من مدرسى التعليم الابتدائى والثانوى .

١٤٪ من المحامين .

٧٪ من المهندسين والأطبـــاء .

٤٪ من الفلاحيـــن .

٥ر١٪ من التجـار

٥ر٢٢٪ من المهن الأخــرى .

ومن حيث أعمار المرشحين ، فقد كانت نسبة ٨١٪ منهم من سن الأربعين فأكثر وتوزعت النسبة الباقية على الأعمار من ٢٣ سنة (وهى سن الترشيح) إلى ٤٠ سنة وقـد تضـمنت التـرشـيحـات نسـبـة ٤٠٪ من النواب السـابقين للحـزبين فى برلمان ١٩٨٤، [٢٥] ، وقد فسر الأمينان العامان للحزبين وذلك بالرغبة فى فتح المجال أمام طاقات جديدة والإبقاء فى نفس الوقت على جزء من قدامى الأعضاء لضمان الاستمرارية وللاستفادة من تجربتهم وكذلك الرضى عن عملهم البرلمانى السابق [٢٦] ومن حيث مشاركة المرأة على لائحة الحزبين التى سميت بقائمة " مرشحى الوحدة " فقد انتصرت على ترشيح ثلاث نساء فـقط ، وبرر الحـزبان ذلك بأنه ليس من المهم العـدد ، وانما هو القدرة على خوض معركة إنتخابية تكفل الفوز. وتحدث عبد الرحمن اليوسفى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى عن أنه سبق وأن اقترح على الأحزاب التسعة التى شاركت فى الانتخابات إختيار دوائر معينة لايترشح فيها إلا النساء ، بما يضمن فوز تسع نساء فى البرلمان ، ولكن أحزاب الحكومة لم ترد على الإقتراح ويلاحظ أن تصريحات قيادات الحزبين إبان الحملة الانتخابية كانت تؤكد على الأمل فى إمكانية التغيير وأن البرلمان القادم إذا انتخب بنزاهة وحققت فيه أحزاب المعارضة نسبة كبيرة يمكن لها تقديم بديل للسياسات الحالية ولكنها أكدت على أن مسألة مشاركة أحزاب الادارة فى تشكيل حكومة إئتلاف وطنى سابقة لأوانها ، وذكرت أن من أسباب دخولها الانتخابات ماحدث من تعديل دستورى يعطى للحكومة مسئولية محددة ولرئيس الوزراء المشاركة فى تشكيل الحكومة، كما يعطى للبرلمان إمكانيات لمراقبة أعمال الحكومة من خلال ضرورة الحصول على الثقة حتى يتسنى لها ممارسة أعمالها [٢٧] .

وقد شهدت الانتخابات نزول أربعة من الوزراء فى الحكومة محمد كريم العمرانى

والتى ضمت وزراء غير حزبين استعداداً للانتخابات منذ أغسطس ١٩٩٢ ولكن الوزراء الأربعة لم يتقدموا باستقالاتهم كما أنهم بحثوا عن أحزاب للنزول على قوائمها ، وهم وزراء التربية الوطنية الطيب الشكيلى الذى اختار حزب التقدم والإشتراكية وقد ادعى رئيس الحزب أنه طلب منه تقديم إستقالته ولكن لم يحدث ذلك ، وهناك أيضا محمد القباج وزير الأشغال العمومية وعبد الله بلقزيز وزير الشباب والرياضة ، والرابع هو سى ناصر وزير الثقافة ، وقد اختار الثلاثة أحزاب الإدارة ومنها حزب الإتحاد الدستورى.(٢٨)

وقد انتقدت أحزاب المعارضة نزول الوزراء كمرشحين دون أن يقدموا استقالاتهم مثلما انتقدت ترشح عدد من اللامنتمين ، واستندت فى ذلك فى رسالة وجهتها إلى مستشار الملك أحمد رضا جديرة الذى يرأس إجتماعات اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات إلى خطاب الملك فى ١٩٨٤/٨/٢٠ وفى خطاب العرش عام ١٩٩٣ الذى أوضح فيه ضرورة استقالة الوزراء قبل الترشيح، وكانت الرسالة بتاريخ ١٩٩٣/٦/١١(٢٩) .

[٢] وقد تقدمت منظمة العمل الديمقراطى الشعبى ، وهى منظمة حديثة العهد نشأت فى بداية الثمانينات وتعتبر نفسها تيارا ماركسيا تجديديا يؤمن بالإنتماء القومى العربى للمغرب وبالوحدة العربية وبالتعدد الحزبى كوسيلة للوصول إلى السلطة ، تقدمت ببرنامجها الانتخابى تحت شعار "التجديد الديمقراطى والمصداقية لإنقاذ البلاد من التعسف والتدهور والفساد" ، وفى البداية انتقدت " نظام التراكم الرأسمالى التابع " الذى يحكم المغرب وفشل فى خلق ظروف حقيقية لتقدم البلاد وخروجها من دائرة التخلف والتبعية وبررت دخولها الانتخابات وعدم المقاطعة بالرغبة فى خوض معركة التغيير الدايمقراطى والاجتماعى الشامل، كانت المنظمة هى الوحيدة أيضا التى انتقدت زيارة وزير البيئة الاسرائيلى للمغرب .

وطالبت باسترجاع مدينتى سبتة ومليلية والجزر الجعفرية التى ماتزال أسبانيا تحتلها ، والتأييد الكامل لعودة الصحراء إلى المغرب ، وفى مجال الاصلاح السياسى

طالبت بفصل حقيقى للسلطات من خلال دعم صلاحيات البرلمان التشريعية ومراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها ، وأن تنبثق الحكومة من الاغلبية البرلمانية ، وتكوين هيئة دائمة ومستقلة للاشراف على الانتخابات ، واصلاح الادارة ومحاربة الفساد وضمان إحترام حقوق الانسان والنساء كذلك وضرورة مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة- يذكر هنا أن المغرب صادق فى فترة الاستعداد للانتخابات على الاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب الصادرة عن الامم المتحدة وكذلك اتفاقية حقوق المرأة والطفل - وتحدث البرنامج أيضا عن أهمية إستقلال الجماعات المحلية ورفع وصاية الادارة عليها من أجل دعم الديمقراطية المحلية واستقلال وسائل الاعلام بعيدا عن هيئة السلطة التنفيذية .

وفى ميدان السياسة الخارجية كان برنامج المنظمة هو الوحيد الذى اعتبر وحدة المغرب العربى خطوة فى إتجاه الامة العربية ،كما اعتبر قضايا الشعب الفلسطينى والعراقى والبوسنى قضايا وطنية للشعب المغربى .

وفى الميدان الاقتصادى ، طالب البرنامج بتقوية القطاع العام وتحديثه ، وإعادة النظر فى بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص . وفى المجال الاجتماعى دعا إلى محاربة البطالة من خلال إنشاء صندوق وطنى للشغل بتحمل القطاعات المختلفة جزءا من عبء تشغيل الشباب بجانب إقتطاع جزء من مرتبات كبار المسئولين مثل الوزراء والبرلمانيين وكبار الموظفين للمساهمة فى تمويل هذا الصندوق ، واستحداث المجلس الأعلى للشغل للإشراف عليه. (٣٠)

وقد تقدمت المنظمة ب١٧١ مرشحا فى أغلب الدوائر الانتخابية منهم ٨ مرشحات ولكن غياب التنسيق مع أحزاب المعارضة الأخرى أدى إلى نزول قيادات نسائية وفكرية ونقابية للمنظمة كمنافسين لمرشحين أقوياء أخرين خاصة من مرشحى الوحدة ،مما أدى إلى تبعثر الأصوات وامتناع أعداد من المواطنين عن التصويت هذا فضلا عن أن المنظمة أساءت التقديرات بالترشيح العشوائي وبهذا العدد الكبير ، ولم تركز على دوائر محددة يتمتع فيها مرشحوها بميزات نسبية تمكنهم من الفوز ، وهذا ما

أدى إلى نجاح مرشحين إثنين فقط لها ، علماً بأن نصيبها فى حالة نزول أحزاب الكتلة بلائحة واحدة لم يكن يقل عن خمسة عشر عضواً.

وقد رفضت أحزاب المعارضة إجراء مناظرة مع أحزاب الحكومة على أساس أن المناظرة سوف تكون بين برامج فقط ، وحيث لاتعترف أحزاب الحكومة بمسئوليتها عن الأزمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وإنتهاك حقوق الانسان. (٣١)

[٣] يلاحظ أن الأحزاب الموالية للحكومة لم تتقدم ببرامج متكاملة ومفصلة فى الحملة الانتخابية وإنما إكتفت بعبارات عامة ومطالب غير محددة ، بل إتهمتها أحزاب المعارضة بتبنى مطالب ترفعها الأخيرة بنفسها ، كما أن أحزاب الإدارة هذه قد رفعت شعارات محاربة الفساد والانحلال الخلقى وهاجمت إستخدام الأموال والنفوذ لشراء أصوات الناخبين كما لم تتعرض برامجها لنقد السياسات السابقة التى كانت مسئولة عنها .

(أ) فقد تشابهت برامج كل من الاتحاد الدستورى والحزب الوطنى الديمقراطى والحركة الشعبية فى المطالب التالية :- (٣٢) .

- التشاور المستمر مع المواطنين والعمل على تلبية حاجياتهم الضرورية .
- تحقيق العدالة الإجتماعية وضمان كرامة الانسان وإنصافه بالمساواة أمام القانون وإحترام حقوق الانسان .
- إعطاء عناية خاصة للشباب بوضع سياسة شاملة لإدماجهم فى الحياة العملية وخلق فرص الشغل .
- محاربة البطالة باعتماد أساليب جديدة وبديلة فى اطار برنامج تنموى شامل.
- تقوية الليبرالية الإقتصادية وضمان انعاش شامل للنمو الاقتصادى.

وكان التحالف الانتخابى بين هذه الأحزاب والذى سمى تحالف "أحزاب الوفاق الوطنى " هو الوحيد الذى تم بين أحزاب الإدارة. وجدير بالذكر أن أحزاب الحكومة هاجمت أحزاب المعارضة ، هى الأخرى وإدعت أن أحزاب المعارضة تمارس ضغوطاً على الناخبين من خلال إستخدام المال والنفوذ وتواجد أعضاء هذه الأحزاب فى المجالس

البلدية والقروية الذى تستغله فى تقديم إغراءات ووعود للموطنين من أجل انتخابهم فى البرلمان بل إن أحزاب الإدارة توجهت إلى المواطنين بدورها لدعوتهم لمحاربة وفضح المرشحين الذين يلجأون إلى استعمال الأموال لشراء الضمائر (٣٣) وهاجمت قيادات أحزاب الادارة المعارضة لأنها تعبر عن "أيديولوجيات" مستوردة وأنها إذا وصلت للسلطة فسوف تهدد الديمقراطية فى المغرب والحريات التى يتمتع بها حسبما زعمت ، وبالنسبة لأحزاب الإدارة الأخرى مثل التجمع الوطنى للأحرار والحركة الوطنية الشعبية فقد تشابهت برامجها مع البرامج السابقة وركزت كذلك على شعارات عامة مثل دعم اللامركزية والديمقراطية والليبرالية وقد غطى التجمع وأحزاب الوفاق جميع الدوائر (٢٢٢دائرة) وقد دخل الانتخابات ١١ حزبا سياسيا هم :-

١- الاستقلال .

٢- الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية .

٣- التقدم والاشتراكية .

٤- منظمة العمل الدايمقراطى الشعبى .

٥- التجمع الوطنى للاحـــرار .

٦- الاتحاد الدستورى .

٧- الحركة الشعبية .

٨- الحركة الوطنية الشعبية .

٩- الوطن الدايمقرطى .

١٠- العمـــل .

١١- الشورى والاستقلال (والأخيران حزبان صغيران ، رغم أنهما من الأحزاب الأقدم هناك ويرجع تاريخهما إلى ماقبل الاستقلال) هذا بالاضافة إلى عدد من المرشحين اللاانتمين

وقد بلغ عدد المرشحين حوالى ٢٠٠٠ مرشح ومن الظواهر الملفتة للنظر هى أعداد المرشحين من الشباب من ٢٣- ٢٥ سنة والذين نزلوا لأول مرة واستفادوا من

التعديل بإنقاص سن المرشح إلى ٢٣ سنة وبلغ عدد هؤلاء ٧ مرشحين ، كما ارتفع عدد المرشحين بين ٣٥- ٤٤ سنة من ٥٦٨ مرشحاً في انتخابات ١٩٨٤ إلى ٨٥٢ مرشحا فى إنتخابات ١٩٩٣ كما ارتفع عدد المرشحين بين ٢٦ إلى ٣٤ سنة من ٢٠١ مرشح إلى اكثر من ٥٠٠ مرشح بين انتخابات ١٩٨٤و١٩٩٣. ومن ناحية أخرى زاد المستوى الثقافى للمرشحي فالحاصلون على مؤهل عال زاد عددهم من ٦٥٣ مرشح فى انتخابات ١٩٨٤ إلى ١١٧٨ مرشحاً فى انتخابات ١٩٩٣ وارتفع عدد المرشحات من النساء من ١٦ مرشحة عام ١٩٨٤ إلى ٣٦ عام ١٩٩٣ .

الحركة الإسلامية والإنتخابات :-

الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية ويتزعمها د/ عبد الكريم الخطيب وهى ذات توجه إسلامى أصولى ويبدو أن مقاطعتها عائدة أساساً إلى ضعف قاعدتها الجماهيرية ورفض السلطة الترخيص لحليفتها حركة الإصلاح والتجديد التى يتزعمها " بن كيران " بالتحول إلى حزب سياسى ، وكانت الإثنتان عقدتا مؤتمرات ومسيرات شعبية مشتركة بمناسبة عيد العمال فى أول مايو ١٩٩٣ ، وفى المؤتمرات المشتركة هاجم " بن كيران " أحزاب المعارضة والحكومة معاً نظراً لغياب الهوية الإسلامية عند هذه الأحزاب كما ادعى ، وطالب المسئولين بالسماح لحركته بأن تنشىء حزباً سياسياً لكونها حسب قوله - الحركة الوحيدة القادرة على إخراج المغرب من النفق المسدود ، ويفسر هجومه هذا كرد فعل على التساؤلات المثارة عن اعتدال الحركة ومهادنتها للسلطة وتقديم نفسها كبديل معتدل عن جماعة العدل والاحسان (٣٤)

ومن الجدير بالذكر أن جماعة العدل والإحسان قد غابت عن أجواء الانتخابات بحكم ظروف تحديد إقامة قائدها الشيخ عبد السلام ياسين واستمرار العديد من شبابها وإعضائها فى السجون والذين إعتقلوا فى مناسبات مختلفة منها اضراب فاس الشهير فى ديسمبر ١٩٩٠ وكذلك مئات الطلاب من أعضاء وقيادات الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب الذى تتنازع السيطرة عليه كل من الحركة الاسلامية والأحزاب الوطنية ، واكتفت الجماعة باصدار بيان عقب إعلان نتائج الانتخابات ادعت فيه أن غياب نحو ربع الناخبين

عن المشاركة راجع إلى عدم مشاركتها فى التصويت ، ونفس الأمر ذكره بيان لحزب الطليعة الديمقراطى الإشتراكى اليسارى.

ومن الملفت للنظر أن حركة الاصلاح والتجديد (حاتم) ذكرت بشأن الانتخابات أنها وإن لم تشارك فى هذه الانتخابات ، الا أنها لاتستطيع أن تشكك فى الطابع الاسلامى لأى من الاحزاب المعارضة أو الحكومية ، فهذه الأحزاب، بدرجة أو بأخرى، تعتبر " إسلامية " من جهة نظرها، وأضافت أنه أيا كانت الحكومة المقبلة ، فإن الحركة ترجو منها أن تتوافر على الحس التاريخى والتطلع المستقبلى بما يؤهلها للتجاوب مع التحولات التى يشهدها العالم الإسلامى ، ليس من جهة المواجهة الحضارية مع الغرب فقط ، بل أيضا من زاوية التفاعل إيجابياً مع الصحوة الإسلامية أخذاً بعين الإعتبار تنامى قوة الصحوة وحركتها التى تدل كل المؤشرات على أنها قوة المستقبل القريب. وذكرت الحركة أيضا أن من بين عوامل نجاح الحكومة المقبلة فى المغرب ، قدرة الأولى على خلق نوع من الثقة لدى قطاعات الصحوة الاسلامية وأكدت على أنها - أى حركة الإصلاح والتجديد- سوف تتصدى بحزم لكل المحاولات التى تستهدف الدفع بالبلاد فى إتجاه " العلمنة " أو سلخها عن هويتها الدينية والحضارية (٣٥)

وأعربت حركة الاصلاح والتجديد عن أن التعديلات الدستورية التى تمت أجمعت كافة الأطراف على جوانبها الإيجابية ، رغم دعوة المعارضة إلى مقاطعة الاستفتاء ، ورأت أن ذلك يدل على عهد جديد - وقد سجلت الحركة ملاحظاتها التالية على الانتخابات (٣٦) :

(١) تميزت الحملة الانتخابية -من وجهة نظرها- بدعم مادى سخى للأحزاب من طرف الحكومة ودور أجهزة الإعلام فى التعريف ببرامج ومرشحى هذه الأحزاب مما لم يكن ممكنا تحقيقه بقدرة الأحزاب الذاتية فى ضوء تزايد ظاهرة اللامبالاة وأزمة الثقة ، وتغييب طرف مهم هو الطرف الإسلامى ، وتعتبر أن نسبة المشاركة تدل على تغييب الطرف الإسلامى واستشهدت بأن هذه النسبة تعد أضعف النسب بالمقارنة بالإنتخابات السابقة (٦٧٪فى انتخابات ١٩٨٤، و٦٢٫٧ ٪ فى إنتخابات ١٩٩٣) وقد زعمت

الحركة أن أكثر من ٣٧٪ بجانب الأصوات الباطلة ، أى حوالى ٥٠٪ من المواطنين لم يشاركوا أو عبروا عن عدم رضائهم عن الانتخابات كما تمت وأن هذه النسبة تحسب للحركة الإسلامية ، وأن نسبة ٥٠٪ هذه تدل على عدم تجاوب المواطنين مع اللعبة الإنتخابية ، مما يطرح بحدة تساؤلا حول مدى نجاح الأحزاب السياسية فى تأطير المواطنين .

(٢) ورأت الحركة أن ماشهدته الإنتخابات من خروقات شارك فيها جميع الأحزاب ، فسلوكيات الإدارة فى الخروقات استفاد منها المرشحون سواء أغلبية أو معارضة ، وأن تغييب الحركة الإسلامية ومنعها من حقها الدستورى فى الوجود فإنه مهما تكن الضمانات القانونية والسياسية والضوابط الاجرائية فإن النتائج لايمكن أن تعكس بحق الخريطة السياسية للبلاد و/ أو تكسبها من المصداقية ماينفى عنها التزوير.

(٣) عبرت الحركة عن رأيها فى أن الحضور الإسلامى فى الانتخابات كان باهتاً ، فقد اكتفت غالبية الأحزاب بكلمات عامة كالحديث عن الهوية والأصالة ، بينما غابت برامج مفصلة تتعلق بتحصين البلاد عقيدياً وأخلاقياً خاصة فى ضوء تراجع الحصانة الدينية والأخلاقية التى اليها مسلسل التغريب ،كما غاب الإلحاح على مطلب الشريعة الإسلامية خاصة فى دولة ينص دستورها على الإسلام كدين لها .

دلالات نتائج الإنتخابات :-

أعلنت النتائج الكاملة للانتخابات فى مؤتمر صحفى عقده وزير الداخلية والاعلام ادريس البصرى فى ١٩٩٣/٦/٢٦ ، بلغ عدد المواطنين المسجلين ٣٩٨/٩٨٧ر١١ ناخباً وبلغ عدد من ذهبوا إلى الصناديق ٢١١ر١٥٣ر٧ ناخباً ، بنسبة مشاركة قدرت ب٧٥ر٦٢ ٪ وهى نسبة معقولة فى دولة من دول العالم الثالث والعالم العربى ، وإن كانت أقل من نظيرتها فى إنتخابات ١٩٨٤ والتى بلغت ٦٧٪ تقريباً ، بينما كانت ٣٦ر٨٢٪ فى انتخابات عام ١٩٧٧ (٣٧) وهذا الانخفاض يرجع أساساً إلى أن هذه النسبة تعبر عن الواقع إلى حد كبير ، بمعنى أن هذا العدد أو أقل

قليلاً هو الذى ذهب للتصويت ، بينما أن الزيادة فى نسبة المشاركة السابقة تعود فى أحد أسبابها الهامة إلى تدخل السلطات الإدارية والتلاعب فى الأصوات وتسويد البطاقات الانتخابية أو مايسمى فى المغرب بظاهرة " الانزال "وبلغ عدد الأصوات الملغاة أو الباطلة ٩٩٣ر٩٣٠ وهى نسبة مرتفعة مقارنة بجملة عدد المصوتين ، والأصوات الصحيحة ٢١٨ر٢٢٢ر٦ صوتاً وعن النتائج التى حصلت عليها الأحزاب واللامنتمون فهى على النحو التالى :-

جدول رقم (٥)

نتائج الانتخابات التشريعية (٢٥/٦/١٩٩٣)

الانتماء الحزبى	عدد المقاعد	النسبة ٪
الاتحاد الاشتراكى	٤٨	٢١٫٦٢
حزب الاستقلال	٤٣	١٩٫٣٦
الحركة الشعبية	٣٣	١٤٫٦٨
التجمع الوطنى للاحرار	٢٨	١٢٫٦١
الاتحاد الدستورى	٢٧	١٢٫١٦
الحزب الوطنى الديمقراطى	١٤	٦٫٣
الحركة الوطنية الشعبية	١٤	٦٫٣
حزب التقدم والاشتراكية	٦	٢٫٧
حزب الشورى والاستقلال	٣	١٫٣٥
اللامنتمـــون	٢	٠٫٩
حزب العمل	٢	٠٫٩
منظمة العمل الديمقراطى الشعبى	٢	٠٫٩
المجمـــوع	٢٢٢	١٠٠

المصدر : الاتحاد الاشتراكى ٢٧/٦/١٩٩٣

يتضح من هذه النتائج مايلى :-

(١) تقدم حزبى المعارضة الرئيسيين :الاتحاد الاشتراكى والاستقلال إلى الصدارة فقد حاز الاتحاد الإشتراكى على أكبر المقاعد (٤٨) يليه فى المركز الثانى حزب الاستقلال (٤٣مقعداً) وهذا لم يحدث منذ سنوات عديدة حيث شهدت الانتخابات السابقة إبعاداً متعمداً للأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية عن الحصول على ماتستحقه من مقاعد بحسب قوتها الجماهيرية الفعلية ، ففى أول إنتخابات شهدها عهد مابعد الإستقلال عام ١٩٦٣ حدث تزوير واسع بما لايعبر عن ميزان القوة الحقيقى (حصل حزب الاستقلال على ٤٤ مقعداً من جملة أعضاء المجلس البالغة ١٤٤ ، ثم الاتحاد

الوطنى للقوات الشعبية قطب المعارضة فى ذلك الوقت وحصل على ٢٦ مقعداً بينما حصدت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية الممثلة للحكومة فى ذلك الوقت هى والمستقلون ٧٦ مقعداً وكان ذلك أيضاً هو الطابع المميز للانتخابات التالية (١٩٧٠، ١٩٧٧ ، ١٩٨٤) ويمكن القول أن الانتخابات جرت في جو من محدودية التدخل الإدارى فيما عدا دوائر معينة ، إلى حد كبير ، وحيث أقرت أحزاب المعارضة ذاتها بتوافر قدر ملحوظ من النزاهة والرقابة الشعبية وتلك التى مارسها مندبو المرشحين واللجان الإقليمية التابعة للجنة الوطنية للسهر على نزاهة الإنتخابات .

وكان الملك الحسن الثانى قد توجه بخطاب إلى الشعب قبل الانتخابات (١٩٩٣/٦/٢٢) اعتبر فيه يوم الانتخابات يوم عيد ، وانه فخور بما يحدث خاصة على ضوء الأحداث والمشاكل فى البلاد المجاورة ودعا المواطنين إلى التوجه للتصويت بكثافة وغزارة ، وتوجه إلى المسئولين عن العملية الانتخابية وإلى الأحزاب بطلب الإلتزام بالنزاهة وبالإستقامة واعتبر الانتخابات عملية مقدسة ، كما عبر عن خلافه مع الاحزاب السياسية جمعياً والتى أطلقت على مايجرى بأنه " لعبة " واعتبرها فلتة لسان وأنها مترجمة عما يكتب بالفرنسية ، كما ذكر أنه مهما تكون نتائج الإقتراع فإنه سوف يكون مسروراً ومشرفاً بالتعامل مع من ستفرزه النتائج (٣٨) .

وحصل حزب التقدم والاشتراكية على أربعة مقاعد إضافية ، إذ حصل على ستة مقاعد بينما كان نصيبه مقعدين فقط فى إنتخابات ١٩٨٤ ، بينما فازت منظمة العمل الديمقراطى بمقعد اضافى فقد حصلت على مقعدين ، بينما كان نصيبها مقعداً واحداً فى الانتخابات السابقة ، وهكذا يبلغ مجموع ماحصلت عليه أحزاب الكتلة ٩٩مقعداً بنسبة ٦ر٤٤٪ .

(٢) تراجعت أحزاب اليمين تراجعاً ملحوظاً فبينما حصل حزب الاتحاد الدستورى على ٥٥ مقعداً فى انتخابات ١٩٨٤ ، لم يحصل سوى على ٢٧ مقعداً فقط وكان فى المركز الأول فى عام ١٩٨٤ ، فتراجع إلى المرتبة الخامسة وفى حين احتل التجمع الوطنى للأحرار المرتبة الثانية فى انتخابات ١٩٨٤بـ ٣٨ مقعداً (من مجموع

٢٠٤ مقعداً) تراجع إلى المركز الرابع فى انتخابات ١٩٩٣ بـ ٢٨ مقعداً فقط ، ورغم زيادة نصيب الحركة الشعبية (ذات الأصول القروية والبربرية) بمقعدين (من ٣١ إلى ٣٣ مقعداً) واحتلالها المركز الثالث بدلاً من الرابع ، إلا أن هذا لايعد تقدماً فى ذاته وانما التقدم الفعلى أنها استطاعت تخطى الحزبين الرئيسيين من أحزاب الحكومة واللذين كانا يحصلان تقليدياً على أكبر المقاعد ، وتفوقت عليهما من حيث عدد الأصوات والترتيب .

ويعود تراجع أحزاب اليمين عموماً إلى تدنى شعبيتها ومسئوليتها عن السياسات الحكومية إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً منذ فترة طويلة ، والتى أدت إلى تدهور الأحوال المعيشية لأغلبية الناس وازدياد حدة الأزمة الإقتصادية والمديونية الخارجية وارتفاع الأسعار وتزايد معدلات التضخم ..إلخ ، هذا فضلاً عما ظهر من إلتزام الإدارة وأجهزة الأمن بالحياد إلى حد كبير فى غالبية الدوائر كما أن الدولة ووسائل الاعلام لم تمل إلى حزب معين من أحزاب اليمين ، وانما وزعت ذلك على الأحزاب الخمسة بدرجات متفاوتة .كما أن التقدم الذى حققته أحزاب المعارضة سواء على مستوى قوة البرامج الانتخابية أو حملات الدعاية أو تمتع نسبة كبيرة من مرشحى المعارضة بقدرات سياسية وثقافية وتعليمية عالية وأخيراً وليس آخرا فقد استطاعت هذه الأحزاب إستثمار الأوضاع المتردية وسلطت الأضواء قوية على مسئولية أحزاب اليمين عن صنعها وساهم نزول الحزبين الاشتراكى والإستقلا ل بمرشح واحد وبرنامج واحد ، وأدى استمرار اعتقال القيادى النقابى البارز نوبير الأموى إلى تعاطف قطاعات إضافية من المواطنين والناخبين مع لائحة الحزبين .

جدول رقم (٦)

نتائج الانتخابات التشريعية التى جرت فى عام ١٩٨٤

اسم الحزب	عدد المقاعد	النسبة ٪
الاتحاد الدستورى	٥٥	٢٧ر٦٤
التجمع الوطنى للأحرار	٣٨	١٩ر٠٩
الاتحاد الاشتراكى	٣٤	١٨ر٠٨
الحركة الشعبية	٣١	١٥ر٥٧
حزب الإستقلال	٢٣	١١ر٥٥
الحزب الوطنى الديمقراطى	١٥	٧ر٥٣
حزب التقدم والاشتراكية	٢	١
منظمة العمل الديمقراطى	١	٥٠ر٠
الحركة الشعبية الدستورية	-	-
حزب العمل	-	-
حزب الشورى والاستقلال	-	-
حزب التضامن	-	-
المجموع	١٩٩	-

هناك دوائر بطلت نتائجها ولذلك لم تظهر فى الجدول ، المصدر : مصطفى السحيمى مصدر سابق ، ص ١٢١ .

(٣) ولعل الظاهرة التى تستحق الإهتمام هى أن الانتخابات بالطريقة التى أجريت بها عام ١٩٩٣ وبسبب العوامل سالفة الذكر ، بجانب حضور ممثلين عن منظمات أوربية وأمريكية لمراقبة الانتخابات ، وصعود الضغوط الداخلية المطالبة باحترام نزاهة الانتخابات وحقوق الانسان وكذلك رغبة الملك الحسن الثانى فى دفع الاتهامات العديدة الموجهة لنظامه بسبب سجله فى انتهاك حقوق الانسان كل هذه العوامل تنفى إلى حد كبير ماتردد طوال الانتخابات السابقة من أن النظام الملكى يقرر سلفاً أغلبية المقاعد

بتوزيعها على الاحزاب بنظام "الحصة " والذى جرى العمل به فى المغرب ، بمعنى توزيع المقاعد على الأحزاب بحيث يكون لها نصيب معين يحدده النظام سلفاً مع ترك مقاعد قليلة للمنافسة الحزبية [٣٩] .ومن هنا فإن انتخابات ١٩٩٣ بالنتائج التى أعلنت لم تعرف هذا النظام ، وان عرفت بعض أشكال التدخل الإدارى والتلاعب فى توزيع بطاقات الناخبين على مرشحين معينين وأعوانهم قبل الانتخابات لتسليمها لأصحابها مقابل مبالغ مالية ووعود أخرى حتى يصوت لها لصالح بعض مرشحى أحزاب الإدارة والمرشحين اللامنتمين ، ومن المفارقات أن انتخابات ١٩٨٤ لم يسمح فيها اللامنتمين بالترشيح بينما سمح فى اللحظة الأخيرة لهؤلاء بالترشيح فى انتخابات ١٩٩٣/٦/٢٥ .

ويعد من أهم أهداف منع اللامنتمين من الترشيح عموماً هو الحؤول دون نزول عناصر من الحركة الإسلامية سواء من جماعة العدل والإحسان أو من حركة الاصلاح والتجديد ، ويبدو أن الإدارة تأكدت من عدم نزول هذه العناصر بعد مقاطعتها للانتخابات ، فسمحت لعدد من اللامنتمين بالترشيح لكى يكون نجاح هؤلاء سنداً لأحزاب الحكومة ، كما أن مرشحين أخرين من الاحزاب الوطنية رغبوا فى النزول كمستقلين بعد أن رفضت أحزابهم إدراجهم على لوائحها ، ورفضت طلبات ترشيحهم [٤٠] .

وقد شهدت الانتخابات وقوع بعض حوادث العنف بفعل المنافسة الانتخابية فقد ذكر مراسل تليفزيون MBC السعودى فى لندن والذى تلتقط برامجه فى المغرب أن مالايقل عن ٢٠ قتيلاً كانوا ضحية العنف فى الانتخابات وخاصة فى البادية وقد اعترف وزير الداخلية بوقوع بعض حوادث العنف المحدودة وأكد إلتزام أجهزة وزارته بالحياد ، وفسر تراجع أحزاب اليمين بكونها شاركت فى حكم البلاد لمدة طويلة مما أثر على شعبيتها وتآكل مصداقيتها من طول فترة البقاء فى الحكم ،بل ذكر أنه كان يتوقع أن تفوز أحزاب الكتلة المعارضة بمقاعد أكثر مما فازت به . وحول اشتراك الصحراء فى الانتخابات ذكر أنها مسألة وطنية لاعلاقة لها بالاستفتاء الذى سوف تشرف عليه الامم

المتحدة وأن الصحراويين مغاربة. (٤١)

جدير بالذكر أن مرشحتين فقط عن حزبى الاستقلال والاتحاد الاشتراكى هما اللتان نجحتا ، الأولى بديعة الصقلى عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وأمينة المرأة به، ولطيفة سميرس عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال .

وحول الخطوات القادمة اكد محمد اليازغى الأمين العام بالنيابة للاتحاد الاشتراكى ان الحزبين اللذين حصلاعلى ٤١٪ من جملة الأصوات سوف يستمران فى التنسيق للتصعيد للاقتراع المباشر ،ففيما يتعلق بالمجالس البلدية والقروية سوف يدخلان بلائحة واحدة ،اما بالنسبة للغرف المهنية ،فلأنها تجرى على أساس النسبية فسوف ينزل كل حزب بقائمة مستقلة (٤٢) .

وكان من اهم حوادث التدخل الإدارى الصارخ لانجاح مرشحين معينين ماتم فى أربعة دوائر هى :ـ الحى الحسنى ـ عين الشق (الدار البيضاء) دائرة الحى الحسنى بوزنيقة (بجوار الرباط) تيفلت (تتبع مدينة الخميسات) ابن احمد (قرية بجوار الدار البيضاء) فقد شهدت هذه الدوائر قيام عناصر من الأمن بالتعاون مع مؤيدى مرشحين معينين بخطف الصناديق ،بعد أن تم التأكد من نجاح مرشحى الوحدة (الإستقلال والإتحاد الإشتراكى) بفارق كبير فى الأصوات بينهم وبين مرشحى أحزاب الإدارة ونقلها إلى أماكن غير معروفة إلى أن يتم تسويد البطاقات الإنتخابية ،كما رفض رؤساء مكاتب التصويت تسليم نسخ من المحاضر المبينة للنتائج وذلك لمندوبى مرشحى الحزبين بعد أن تأكدوا بأنفسهم من نجاح هؤلاء المرشحين. وحدثت تجمعات جماهيرية أمام مكاتب التصويت ومقار العمالات والمقاطعات احتجاجاً على تزوير النتائج وشهدت مدينة بوزنيقة الصغيرة إحتجاجات جماهيرية واسعة سارت إلى القصر الملكى بالصخيرات (ولم يكن الملك موجوداً) الا أن سلطات الأمن وقوات التدخل السريع (التى استحدثت لمواجهة أحداث الاحتجاج الشعبى) وقوات الدرك الملكى (وهى بمثابة قوات خاصة تتبع الملك شخصياً وكانت فرعاً داخل الجيش إلا انها فصلت عنه وأصبحت إدارة مستقلة بعد اتهام " الدليمى " الذى كان قائداً للجيش وأحد كبار

المسئولين عن أغتيال المهدى بن بركة المعارض الشهير فى باريس بالقيام بمحاولة انقلاب واغتياله عام ١٩٨٣.

وتتولى قوات الدرك الملكى مهام السيطرة على البوليس العادى الذى يسمى هناك بالأمن الوطنى ، وكانت هى التى تولت القبض على العميد مصطفى ثابت والذى كان مسئولاً كبيراً فى جهاز مباحث أمن الدولة بدائرة الصخور السوداء بالدار البيضاء ويسمى فى المغرب بجهاز الاستعلامات العامة . وقد تم القبض عل العشرات في حوادث الاحتجاج الجماهيرى بالدوائر الأربع وتقديمهم إلى المحاكمة ، مما يلفت النظر أن إحدى هذه الدوائر وهى الحى الحسنى تم تزوير النتائج فيها لصالح المعطى بو عبيد رئيس حزب الاتحاد الدستورى ورئيس الوزراء الأسبق (٤٣)، ومن المفارقات الأخرى أن التليفزيون كان أعلن عن فوز مرشح الوحدة بدائرة فجيج بالبادية ، ثم أعلن عن فوز مرشح أخر ينتمى لأحد أحزاب الإدارة ، وقد تقدم الحزبان بطعون أمام القضاء فى تزوير النتائج فى الدوائر السابقة (٤٤). ومن المفارقات الأخرى أن أحزاب الاتحاد الاشتراكى والاستقلال ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبى بجانب حزبى التجمع الوطنى للاحرار والحركة الشعبية أصدروا بياناً مشتركاً عما حدث فى دائرة مراكش ـ المنارة من تدخل رجال الإدارة والأمن لصالح إنجاح مرشح حزب التقدم والاشتراكية المعارض ووزير التربية الوطنية الطيب الشكيلى ، وأخبرت اللجنة الوطنية للسهر على الانتخابات بذلك (٤٥) وقد أثبت مندوب المنظمة الامريكية المسماة بـ "الجمعية الدولية لنظم الانتخابات" بالتزوير الذى تم فى دائرة بوزنيقة. (٤٦)

ويمكن القول أن النتائج سالفة الذكر للانتخابات التشريعية المغربية تفتح الباب لإحتمالات عديدة ومفتوحة، فلا يمكن التنبؤ بدقة سواء بتركيبة البرلمان القادم بإعتبار أن الثلث الباقى من مقاعده يأتى من خلال إقتراع غير مباشر بإنتخاب ممثلين من أعضاء المجالس القروية والحضرية والغرف المهنية وممثلى المأجورين من أعضاء مجالس النقابات والذين يمثلون بدورهم فى لجان تضم ممثلى أرباب العمل وممثلى المأجورين

موظفين وعمالاً برغم حصول أحزاب المعارضة على أغلبية نسبية ضئيلة (٩٩ مقعداً مقابل ٧٤ لأحزاب «الوفاق» الثلاثة الموالية للحكومة وهى الإتحاد الدستورى والحركة الشعبية والوطنى الديموقراطى و٤٩ لبقية الأحزاب المنافسة) فإنها لاتمكن أحزاب المعارضة من إحتمال قوى لتشكيل حكومة أقلية فى ضوء النتائج المقبلة للإقتراع غير المباشر بينما هناك إحتمال كبير لأن تلتقى الأحزاب الأخرى سواء بإرادتها أو بتوجيه من الملك لكى تشكل أغلبية مطلقة ، فقد حصلت مجتمعة على نسبة ٥٥،٤ ٪ من مقاعد البرلمان فى إطار نسبة الثلثين المخصصة للإنتخابات التشريعية، ولم تتمكن أحزاب الكتلة من الإحتفاظ بنفس النسبة التى حصلت عليها فى الإنتخابات التشريعية وهى ٤٤،٦٪ ،

فقد أدت الإنتخابات غير المباشرة لتصعيد ثلث أعضاء البرلمان من ممثلى المجالس البلدية والقروية والغرف المهنية (من صناعة وتجارة وخدمات) وممثلى العمال (المأجورين) إلى حدوث ماهو متوقع من تزايد المقاعد التى حصلت عليها أحزاب الغالبية السابقة فى البرلمان نظراً لكونها حازت على حوالى أربعة أخماس أعضاء المجالس البلدية والقروية، وعلى الأغلبية النسبية فى انتخابات الغرف، ومن المعروف أن ثلث مقاعد البرلمان الذى ينتخب فى إطار إقتراع غير مباشر يبلغ ١١١ مقعداً ، وقد توزعت نتائج الإقتراع غير المباشر على النحو التالى:

(١) حصل حزب الإتحاد الإشتراكى على ثمانية مقاعد فقط من مجموع المقاعد البالغ ١١١ مقعداً، منها أربعة مقاعد للكونفدرالية الديموقراطية للشغل وحدها والتابعة له، مما يدل على قلة المقاعد التى حصل عليها مرشحوه عن المجالس البلدية والقروية والغرف المهنية. وبذلك يبلغ مجموع مقاعده ٥٦ مقعداً، إذا أضفنا المقاعد التى حصل عليها فى الإنتخابات التشريعية المباشرة وهى ٤٨ مقعداً .

(٢) أما حزب الإستقلال ، فقد نال ٩ مقاعد من تلك المخصصة للإقتراع غير المباشر أوالثلث المتبقى من البرلمان ، ومن بينها ثلاثة مقاعد حصل عليها "الإتحاد العام للشغالين " فى انتخابات التصعيد لممثلى المأجورين ، وبذلك يبلغ مجموع ماحصل عليه ٥٢ مقعداً ، بإضافة ٤٣ مقعداً حصل عليها فى الإنتخابات التشريعية.

(٣) فى حين حصل حزب التقدم والإشتراكية على ٤ مقاعد فقط فى الإنتخابات الثلاث غير المباشر ، وكان نصيبه ٦ مقاعد فى الانتخابات التشريعية، وبذلك يبلغ إجمالى ماحصل عليه ١٠ مقاعد.

(٤) ولم تحصل منظمة العمل الديموقراطى الشعبى على أية مقاعد فى الإقتراع غير المباشر وتوقف نصيبها عند مقعدين فقط، وتكون أحزاب الكتلة حصلت على ٢١ مقعداً فقط فى الإقتراع غير المباشر ، بنسبة تقارب ١٩٪ فقط من جملة المقاعد الناجمة عن هذا الإقتراع (١١١ مقعداً). وأدى ذلك إلى هبوط نصيب أحزاب المعارضة الأربعة من مجموع مقاعد البرلمان (المباشر وغير المباشر) من نحو ٤٤,٦٪ إلى حوالى ٣٦٪ تقريباً.

(٥) تمكنت أحزاب الغالبية السابقة من الإستحواذ على النصيب الأكبر من المقاعد المخصصة للإقتراع غير المباشر ، فقد حصل حزب الإتحاد الدستورى على ٢٧ مقعداً، وهو نفس العدد الذى سبق له الفوز فى الانتخابات التشريعية ، وبذلك يقفز مجموع مقاعده إلى ٥٤ وليحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الإشتراكى، بينما كان حصل على المركز الخامس فى الانتخابات التشريعية . ومن ناحية أخرى زاد نصيب الشريكين الآخرين للإتحاد الدستورى فى التحالف الإنتخابى الذى تم بينهم فيما سمى بأحزاب الوفاق الوطنى ، وهما الحركة الشعبية والحزب الوطنى الديموقراطى، فقد حصلت الحركة الشعبية على ١٨ مقعداً من مقاعد الإقتراع غير المباشر ووصل مجموع مقاعدها إلى ٥١ مقعداً ، باضافة ٣٣ مقعداً سبق لها الحصول عليها فى الإنتخابات المباشرة ، وأدى ذلك إلى تراجع الحركة الشعبية من الترتيب الثالث فى الإنتخابات التشريعية إلى المركز الرابع في النتائج النهائية، وكان نصيب الحركة الوطنية الشعبية التى انضمت لتحالف الوفاق ٢٥ مقعداً.

وحصل الحزب الوطنى الديموقراطى على عشرة مقاعد فى الإقتراع غير المباشر ، وبذلك إرتفع نصيبه من ١٤ مقعداً فى الإنتخابات المباشرة إلى ٢٤ مقعداً فى النتائج النهائية . وبصفة عامة بلغ مجموع مقاعد أحزاب الوفاق الوطنى ١٥٤ مقعداً من إجمالى مقاعد البرلمان (٣٣٣ مقعداً) بنسبة ٤٦,٢٪ تقريباً، وتفوقت بذلك على أحزاب الكتلة الديموقراطية.

(٦) لم تؤد نتائج الإقتراع غير المباشر إلى تحسن كبير فى نصيب حزب التجمع الوطنى للأحرار أو إلى زيادة غير متوقعة فى المقاعد التى حصل عليها ، فقد نال ١٣ مقعداً فى الإقتراع غير المباشر بالإضافة إلى ٢٨ مقعداً سبق أن فاز بها فى الإنتاخابات التشريعية ، وبذلك بلغ مجموع مقاعده ٤١ مقعداً، وأدى إلى تراجع الحزب من المركز الرابع فى الانتخابات التشريعية إلى المركز الخامس حسب النتائج النهائية.

وقدنالتبقيةالأحزابوالمستقلينأواللامنتمين بقية المقاعد على نحو ما يتضح من الجدول التالى

جدول رقم (٧)

النتائج النهائية للإنتخابات البرلمانية المغربية (سبتمبر ١٩٩٣)

الحزب أو الهيئة السياسية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
الإتحاد الإشتراكى	٥٦	١٦,٨١
الإتحاد الدستورى	٥٤	١٦,٢١
الإستقلال	٥٢	١٥,٦١
الحركة الشعبية	٥١	١٥,٣١
التجمع الوطنى للأحرار	٤١	١٢,٣١
الحركة الوطنية الشعبية	٢٥	٧,٥٠
الحزب الوطنى الديموقراطى	٢٤	٧,٢٠
التقدم والإشتراكية	١٠	٣,٠٣
الشورى والإستقلال	٩	٢,٧٠
لامنتمون	٤	١,٢٠
العمل الديموقراطى الشعبى	٢	٠,٦٠
العمل	٢	٠,٦٠
جهات أخرى:		
الإتحاد المغربى للشغل	٣	٠,٩٠
المجموع	٣٣٣	١٠٠٪

المصدر: الحياة (لندن) ١٩٩٣/٩/٢٠

يلاحظ على هذا الجدول تراجع نصيب اللامنتمين بدرجة كبيرة بعد إعلان النتائج النهائية ، رغم أنهم فازوا بنسبة كبيرة في انتخابات المجالس الجماعية التى تمت فى ١٩٩٢/١٠/١٦ وبنسبة ١٣,٩٪ وجاؤوا فى المركز الثانى بعد التجمع الوطنى للأحرار (٢١,٧٪) وكذلك فى انتخابات الغرف المهنية ، حيث حصلوا على المركز الأول بنسبة تزيد عن ٣٦٪ ، وقد يمكن تفسير ذلك إلى إنضمام العدد الأكبر من هؤلاء إلى الأحزاب السياسية المختلفة وخاصة أحزاب الغالبية السابقة ويلاحظ أيضا أن أحزاب الغالبية السابقة فقدت الوضعية التى تمتعت بها في البرلمان السابق في ضوء الخلافات التي دبت في صفوفها ، وخاصة بعد الإنشقاق الذي عاني منه حزب التجمع الوطني للأحرار وأدي إلي عدم حماسه للمشاركة في حكومة مع شركائه السابقين من أحزاب الوفاق الوطني الأربعة، حيث انضمت الحركة الوطنية الشعبية إلي هذا التحالف ، ويطرح هذا الوضع تساؤلا عن شكل الحكومة القادمة ، فرغم حصول هذه االأحزاب على ١٩٥ مقعدا من جملة مقاعد البرلمان وبنسبة ٥٨,٥٥٪ تقريباً ، فإن الخلافات التي نشبت بينها تحول دون إمكانية تعاونها لتشكيل حكومة أقلية .

هذا بالإضافة إلى أن النتائج النهائية أبقت على ظاهرة التفتت فى الأصوات والمقاعد التى حصلت عليها الأحزاب المغربية، فى ضوء التعدد الظاهر وخاصة بالنسبة للأحزاب الموالية للحكم والأحزاب الصغيرة وبما يحرم ليس فقط وجود حزب ذى أغلبية واضحة، وإنما أيضاً تكتل حزبى إئتلافى - فى ضوء الظروف والأسباب سالفة الذكر - يتمكن من تشكيل حكومة إئتلاف وطنى.

وقد وجهت أحزاب المعارضة انتقادات عديدة للمخالفات والممارسات التى شابت الإقتراع غير المباشر، ودعا كل من حزبى الإستقلال والإتحاد الإشتراكى إلى انتخاب جميع أعضاء البرلمان بأسلوب الإنتخاب المباشر، وزاد حزب الإتحاد الإشتراكى على ذلك بمطالبته بادخال تعديلات جديدة على الدستور المعدل كانت وردت في المذكرة المشتركة التى رفعها الحزب مع حزب الإستقلال إلى الملك الحسن الثانى في أكتوبر ١٩٩١ ، ومن أهمها أن تكون الحكومة منبثقة من أعضاء البرلمان ومن الغالبية البرلمانية، وطالب أيضاً

بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق لتحديد المسئولية عن استخدام الأموال فى التأثير على الناخبين ، وتحريك الدعوى القضائية ضد من تثبت عليه تهم التورط فى إفساد العملية الإنتخابية. (٤٧)

وقد شهدت الفترة التالية للإنتخابات التشريعية أزمة خلاف حاد فى صفوف حزب الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية حول عدة قضايا من أهمها الجدل حول مشاركة الحزب فى الحكومة القادمة ، والتى لابد أن تكون إئتلافية، أو تفضيل بقاء الحزب فى مقاعد المعارضة، وأدت الأزمة والتى يرجح أن تكون نشبت بين جناحى التشدد والإعتدال فى الحزب خاصة بعد قرار العفو الملكيعن الزعيم النقابى البارز نوبير الأموى والذى يقود الجناح المتشدد فى مواجهة الجناح المعتدل بقيادة محمد اليازغى الأمين العام بالنيابة للحزب، إلى إستقالة عبد الرحمن اليوسفى الأمين العام للحزب (٤٨). وفيما يبدو أن الجناح المتشدد حقق تقدماً فى مواجهة الإعتدال وعلى قاعدة رفض المشاركة فى أية حكومة قادمة، ومن مظاهر ذلك أن نوبير الأموى ترأس اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى أوائل أكتوبر ١٩٩٣ ، مستنداً فى ذلك إلى ماحققته الإنتخابات المباشرة وغير المباشرة من فوز مرشحى الحزب من أعضاء الكونفدرالية الديموقراطية للشغل - أكبر تنظيم نقابى مستقل فى المغرب ويرأسه الأموى - من نسبة تقترب من نصف مجموع المقاعد التى حصل عليها الحزب ، فقد حصل هؤلاء على ٢٥ مقعداً من مجموع ٥٦ من النواب الفائزين (٤٩).

وعلى الرغم من إستمرار موقف أحزاب الإتحاد الإشتراكى والإستقلال والعمل الديموقراطى الشعبى من رفض المشاركة فى الحكومة المقبلة إنطلاقاً من التحفظات التى أبدتها ، خرج حزب التقدم والإشتراكية من ذلك بقبوله المشاركة ، مما يهدد تماسك الكتلة الديموقراطية وينذر بخروج هذا الحزب منها. وقد أكدت الأحزاب الثلاثة على موقفها من جديد رغم مطالبة العاهل المغربى لها بذلك فى خطابه بمناسبة إفتتاح البرلمان الجديد فى ١٩٩٣/١٠/٨ ، وكان الحسن الثانى دعا كلاً من أحزاب المعارضة والوفاق إلى المشاركة

فى تشكيل الحكومة الجديدة على أساس تقديم برنامج سياسى وإقتصادى يقوم الملك فى إطاره بتعيين رئيس الوزراء (٥٠).

وقد اجتمع الملك الحسن الثانى بقيادات أحزاب المعارضة أولاً ثم بقيادات أحزاب الوفاق والتجمع الوطنى للأحرار، ونظراً لرفض أحزاب المعارضة المشاركة فى تشكيل حكومة إئتلاف وطنى مع أحزاب الوفاق، فقد رجع المراقبون أن يكون الهدف من دعوة الملك لأحزاب المعارضة بالمشاركة فى تشكيل الحكومة هو الحصول على موافقة هذه الأحزاب أولاً، ثم دخولها فى مفاوضات إما مع الأحزاب الصغيرة والمستقلين أو مع حزب التجمع الوطنى للأحرار الذى عانى من خلافات جعلته لايشارك أحزاب الوفاق ذات التوجه الحكومى فى إحتمال تشكيل حكومة من النواب المنتمين إليهم، غير أن أحزاب المعارضة الثلاثة تتجه إلى تغليب إحتمال المشاركة ولكن ترهنه بشروط جوهرية مثل إعادة النظر فى نتائج الإقتراع غير المباشر والوعد بتعديل الدستور مرة أخرى والتحقيق فى الانتهاكات والخروقات التى شابت الإنتخابات عموماً والإنتخابات غير المباشرة خصوصاً. (٥١)

غير أن تلبية الملك لمثل تلك الشروط تكتنفها صعوبات شديدة بمضاعفات قضية الصحراء وبالوضع الإقتصادى والإجتماعى للبلاد، وكذلك فإنها تمس صدقية النظام السياسى الملكى ذاته، مما يرجح القول أن هذه المطالب كانت وسيلة من أحزاب المعارضة ، خاصة الإتحاد الإشتراكى ، لتخفيف موقف الرفض المبدئى للمشاركة فى الحكومة والتعبير عن غلبة الأجنحة المتشددة التى تميل إلى عدم التضحية بصورتها الجماهيرية وبالمكتسبات الديموقراطية والنضالية التى حققتها ، وحيث أن قبول المشاركة قد يهدد بتفكك أحزاب المعارضة ذاتها خاصة الإتحاد الإشتراكى الذى لايمكن له أن يضحى بقاعدته النقابية العمالية التى تمثلها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل ، وكذلك بالنواب الذين ينتسبون إليها وحيث أنهم يمثلون نسبة تقترب من نصف مجموع مقاعد الحزب فى البرلمان ، كما لايرغب الحزب عموماً فى تحمل عبء ومسئولية السياسات القادمة للنظام الملكى ككل والتى تذهب إلى تعميق التحول إلى الليبرالية الإقتصادية

وآليات السوق ، وهى ذات تكلفة سياسية وإجماعية عالية الثمن ، وبما يؤثر على القاعدة الشعبية ويهدد بفقدان التأييد الجماهيرى للحزب الذى تجلى فى الإنتخابات التشريعية. وهذا مادفع الملك إلى إعادة تكليف رئيس الوزراء محمد كريم العمرانى إلى تشكيل وزارة جديدة فى أوائل نوفمبر ١٩٩٣ من وزراء تكنوقراط وغير حزبيين.

خاتمة

يتبين من الدراسة أن عمليات الإصلاح الدستورى والسياسى أدت بالفعل إلى إدخال قدر من التغيير الإيجابى لجهة دعم التحول الديموقراطى وتوفير ضمانات دستورية وقانونية وسياسية للممارسة والعمل السياسيين، ولكن هل سوف يؤدى ذلك إلى تدعيم المؤسسات السياسية وإضفاء الطابع المؤسسى على النظام السياسى؟

وهل سوف يفضى إلى الحد من محوره النظام الملكى برمته حول شخص الملك؟ وهل يؤسس لدولة القانون ولترشيد القرار السياسى وعقلنته ونزع الطابع الشخصى عنه؟ مثل هذه التساؤلات تطرح نفسها في ضوء أن ماتم من إصلاح ديموقراطى رغم أهميته، إلا أنه يقف عند مستوى أقل أهمية من المستويات سالفة الذكر ، أو يليها فى الأهمية ذلك أنه يتعلق بتقوية سلطة البرلمان فى مواجهة الحكومة وبأن تكون الحكومة مسئولة أمامه، وبأن يقترح رئيس الوزراء المعين من قبل الملك أسماء أعضاء الوزراء عليه بدلاً من الوضع السابق الذى كان الملك فيه يقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء، ومع أن الدستورالمعدل أكد على إحترام حقوق الإنسان، فإنه لم يتضمن النص على عدم تعارض القوانين الداخلية مع المواثيق والإعلانات والإتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، وماتزال توجد قوانين عديدة استثنائية مثل قانون الصحافة والمطبوعات وتلك القوانين الموروثة من عهد الإحتلال الفرنسى والتى تجرم الرأى وتحد من الحريات.

وتظل آفاق التطور الديموقراطى مقيدة سواء بنصوص الدستور أم بواقع الممارسة السياسية ، فالدستور المعدل لم يشترط أن يكون رئيس الوزراء من حزب أو أحزاب

حصلت على غالبية المقاعد ، وكذلك لم يشترط أن يكون عضواً فى البرلمان ، كما تضمن حق الملك فى تعيينه ، كذلك أبقى الدستور على أحقية الحكومة فى تحديد اختصاص البرلمان ذاته فى إدخال اقتراح أو تعديل معين من عدمه ، فمن حق الحكومة أن تدفع بعدم القبول كل اقتراح أو تعديل لايدخل فى اختصاص السلطة التشريعية ، ويظل دور المجلس الدستورى ، الذى لم تحدد إختصاصاته بدقة ، مقيداً فى ضوء أن الملك يعين نصف الأعضاء، بينما يختار البرلمان النصف الآخر.

ومن واقع الممارسة السياسية، يلاحظ أن إستمرار هيمنة الأجهزة الإدارية والأمنية على النظام السياسى وتحكمها فى صناعة قوانين الإنتخاب وإجراء وتنظيم الإنتخابات، يعد من أهم العوامل التى تحد من الإنفتاح الديمقراطي الواسع ومن آفاق التطور الديمقراطي ، هذا فضلا عن أن استمرار أداء الملك لدور الموازن والحكم وتدخله الشخصي في نهاية المطاف وبعد إستفحال الأزمة، يقيد إلي حد كبير من التحول الديمقراطي ومن إضفاء الطابع المؤسسي علي النظام السياسي، فذلك يجعل التطور الديموقراطى متوقفاً على مدى رغبة الملك فى التغيير والتجديد السياسيين، وفى الحدود التى لاتؤدى إلى إضعاف سلطاته أو إدخال تغييرات واسعة على النظام الملكى، هذا فضلاً عن أن إستمرار الطابع التقليدى لنظام الحكم، من زاوية أن أساس شرعيته ومرتكزها الرئيسى هوالشرعية الدينية والشرعية العرفية التاريخية والتى لايحكمها نص مكتوب ، يجعل حقل الشرعية الدستورية محدوداً وهامشياً، ويجعل قرارات الملك فوق المحاسبة وسلطة القضاء، ومن هنا تثور التساؤلات عن استثناء السلطة القضائية من أى تغيير إيجابى لصالح تأكيد إستقلالها ، فى إطار عمليات الإصلاح الدستورى والسياسى التى تمت.

وتبدو الأزمة الإقتصادية الإجتماعية الناجمة عن السياسات المتبعة خلال العقود الماضية والتى سوف تستمر فى التطبيق لجهة خفض الإنفاق الحكومى والإنفاق

الإستثمارى العام والتشتت وتوقف إلتزام الدولة بسياسة للتوظف، وإلى الخصخصة، بجانب ماتفرضه المديونية الخارجية من أعباء يؤدى سدادها إلى أثار إنكماشية واضحة .. تبدو هذه الأزمة مرشحة للإستمرار فى ضوء عزم الحكومة على تطبيق ماتم الإتفاق عليه من برامج مع صندوق النقد الدولى، وتشكل عبئاً ضاغطاً على إمكانية حدوث تحول ديموقراطى جذرى أو فعلى ، فقد يؤدى تطبيقها إلى شيوع مظاهر للسخط الشعبى يُواجه من قبل السلطات باجراءات أمنية وإدارية تهدد التطور الديموقراطى.

هوامش الفصل الثالث:

(١) الاتحاد الاشتراكي ، ١٢/١٠/١٩٩٢.

(٢) الاتحاد الاشتراكى ، ٢/١/١٩٩٣

(٣) انظر مداخلة خالدعليوة أحد مثقفى الحزب في : الاتحاد الاشتراكى ١٣/٢/١٩٩٣

(٤) نفس المصدر.

(٥) الاتحاد الاشتراكى ١٥/٦/١٩٩٣.

(٦) الاتحاد الاشتراكى ١٦/٦/١٩٩٣.

(٧) تتفاوت التقديرات حول البطالة فى المغرب بين تقديرات البنك الدولى والتقديرات الرسمية وتقديرات أحزاب المعارضة، فبينما يقدرها البنك الدولى في حدود الرقم السابق ، فإن التقديرات الرسمية تقلل منها بحيث لا تزيد عن مليون ونصف، بينما تقديرات المعارضة المغربية ترتفع بالرقم إلى ٨ ملايين عاطل لأنها تدخل فى هذه الأرقام الصبية والأطفال الذين يتسربون من المدارس أو لا يكملون تعليمهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ونظرا للصعوبة المتعمدة فى نظم الامتحانات فى كافة المراحل التعليمية من الابتدائية إلى الجامعة ، حيث يدخل الطالب مرحلتين أو أكثر للإمتحان ينبغى عليه أن يحصل فيما يعرف باسم "نظام المعادلة" هناك على نسبة محددة للنجاح ، فإذا رسب فى مادة واحدة مثلا يرسب العام كله ولاتوجد فرصة للتقدم للامتحان فى هذه المادة فيما يعرف بنظام الملحق فى مصر ،هذا فى التعليم ما قبل الجامعى . أما فى الأخير ، فإن الطالب عادة ما يؤدى الامتحان في مادتين أو ثلاثة مجمعة معا والمطلوب منه أن يجيب غالبا علي سؤال واحد، فإذا رسب فى أى من المواد يدخل إمتحانا بعد حوالى شهر في نفس المواد ، وينتظر - إذا نجح فيها- الدورة الثالثة من مادتين أو أكثر مخصصتين للامتحان الشفوى . من

هنا لاحظ الباحث أن نسب النجاح قليلة للغاية فى عدد من الكليات النظرية التى زارها ، مما يؤدى إلي أن نسبة كبيرة تتزايد سنوياً من التلاميذ والطلاب لايكملون تعليمهم ويتجهون إلى البحث عن عمل أو يتجهون إلي التعليم الفنى ، ومدته عامان ، كما لاحظ الباحث أن نسب النجاح عادة ما تقل فى السنوات النهائية للدراسة بالمقارنة بالسنوات الأخرى ، ومن لقاءات الباحث وحواراته مع عدد من الاساتذة الجامعيين لاحظ احتمالا كبيرا لتعليمات عليا بتقليل نسب الناجحين ، حتى لا يكون هناك ضغط إضافى علي سوق العمل ومضاعفة البطالة .

(٨) الاتحاد الاشتراكى ،١٩٩٣/٦/١٥

(٩) العلم، ١٩٩٣/٦/١٤، الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٧/٣

(١٠) العلم، ١٩٩٣/٥/٢٥.

(١١) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٢/٢٥

(١٢) العلم ، ١٩٩٣/٦/١٠.

(١٣) ورد فى : مصطفى السحيمى ، مصدر سابق ، ص ١١١

(١٤) العلم، ١٩٩٣/٥/١١

(١٥) العم ، ١٩٩٣/٦/٩

(١٦) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٦/٥

(١٧) العلم ، ١٩٩٣/٦/٥

(١٨) الاتحاد الاشتراكى ١٩٩٣/٦/٦

(١٩) العلم ، ١٩٩٣/٦/٢٣

(٢٠) انظر فى ذلك : محمد ضريف ، الأحزاب السياسية المغربية (الدار البيضاء : أفريقيا الشرق ، ١٩٨٨)

(٢١) انظر فى ذلك: مقال بجريدة أنوال بعنوان : "علي هامش الانتخابات المغربية :

الديمقراطية تراوح مكانها فى مصر والمغرب ، ١٩٩٣/٦/١٧

(٢٢) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٦/١٥

(٢٣) انظر النص الكامل للبرنامج المشترك في صحيفة الاتحاد الاشتراكى ١٩٩٣/٦/٢٣

(٢٤) ودر فى محمد ضريف، النسق السياسى المغربى المعاصر مصدر سابق، ١١٩.

(٢٥) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٦/١٣

(٢٦) العلم، ١٩٩٣/٦/١٦

(٢٧) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٦/١٣

(٢٨) انظر فى ذلك : الاتحاد الاشتراكى ١٩٩٣/٦/١٣، جريدة الأسبوع الصحفى السياسي ١٩٩٣/٦/١١

(٢٩) العلم ، ١٩٩٣/٦/١٣

(٣٠) انظر النص الكامل للبرنامج فى أنوال ،١٩٩٣/٦/١٢

(٣١) الاتحاد الاشتراكى ١٩٩٣/٦/١٣

(٣٢) انظر فى ذلك جريدة رسالة الأمة الناطقة بلسان حزب الاتحاد الدستورى، ١٩٩٣/٦/٢٣

(٣٣) انظر فى ذلك جريدة الميثاق الوطنى الناطقة بلسان حزب التجمع الوطنى للأحرار وجريدة رسالة الأمة ٢١-١٩٩٣/٦/٢٤

(٣٤) المجلة المغربية ، السنة الأولى ، العدد ١٤ مكرر ،١٩ مايو ١٩٩٣ ، ص٤ ، وهى مجلة نصف شهرية مستقلة .

(٣٥) انظر فى ذلك : جريدة الراية الناطقة بلسان الحركة ، ١٩٩٣/٦/٢٩،٨

(٣٦) الراية ١٩٩٣/٦/٢٩

(٣٧) مصطفى السحيمى ، مصدر سابق ،ص١١١.

(٣٨) رسالة الأمة ،١٩٩٣/٦/٢٣ .

(٣٩) مصطفى السحيمى ، مصدر سابق ،ص ص ١٢٠ - ١٢١

(٤٠) الاتحاد الاشتراكى ، ١٩٩٣/٦/٢٣

(٤١) العلم ،١٩٩٣/٦/٢٧.

(٤٢) حديث أدلى به إلى جريدة القدس العربى الصادرة فى لندن ، نشرته الاتحاد الاشتراكى ،١٩٩٣/٧/١٣

(٤٣) انظر فى ذلك : الاتحاد الاشتراكى ، ٢٦ ، ٢٧ ، ١٩٩٣/٦/٢٨.

(٤٤) الإتحاد الإشتراكى ، ١٩٩٣/٦/٢٦ .

(٤٥) أنوال ،١٩٩٣/٦/٢٦ .

(٤٦) الاتحاد الاشتراكى ١٩٩٣/٧/٣ ، كان ترتيب المعطى بوعبيد ماقبل الأخير من حيث عدد الأصوات وكان مرشح الاتحاد الاشتراكى حائزاً على أعلى الأصوات مما تسبب فى احتجاجات وسخط جماهيرى على خطف الصناديق وتسويدها بهذه الصورة الصارخة .

(٤٧) انظر فى ذلك : الاتحاد الإشتراكى ، ١٩٩٣/١٠/٢ ، العلم، ١٩٩٣/٠/٤.

(٤٨) الحياة، ١٩٩٣/٩/٦، ١٩٩٣/٩/٧.

(٤٩) الحياة، ١٩٩٣/٩/٦.

(٥٠) الحياة، ١٩٩٣/١٠/١٠.

(٥١) الحياة، ١٩٩٣/١٠/٢٧.

الملاحق



ملحق (أ)
دستور المملكة المغربية
٤ سبتمبر ١٩٩٢

تصدير

المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة لغتها : الرسمية هى اللغة العربية، وهى جزء من المغرب العربى الكبير.

وبصفتها دولة إفريقية ، فإنها تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الأفريقية .

وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في إطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية ، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات ، تتعهد بالتزام ماتقتضيه مواثيقها من مبادئ وحقوق وواجبات وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هى متعارف عليها عالميا.

كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم .

الباب الأول
أحكام عامة
المبادئ الأساسية

الفصل الأول

نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية

الفصل الثانى

السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالإستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية.

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم فى تنظيم المواطنين وتمثيلهم .

ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع.

الفصل الرابع

القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، ويجب على الجميع الإمتثال له، وليس للقانون أثر رجعى.

الفصل الخامس

جميع المغاربة سواء أمام القانون.

الفصل السادس

الإسلام دين الدولة ، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية

الفصل السابع

علم المملكة هو اللواء الأحمر الذى يتوسطه نجم أخضر خماسى الفروع شعار المملكة : الله - الوطن - الملك

الفصل الثامن

الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية

لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى الحق في أن يكون ناخبا إذا كان بالغا سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.

الفصل التاسع

يضمن الدستور لجميع المواطنين :

- حرية التجول وحرية الإستقرار بجميع أرجاء المملكة .
- حرية الرأى وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الإجتماع.
- حرية تأسيس الجمعيات وحرية الإنخراط فى أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم .

ولايمكن أن يوضع حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون.

الفصل العاشر

لايلقى القبض على أحد ولايعتقل ولايعاقب إلا فى الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

المنزل لاتنتهك حرمته ولاتفتيش ولاتحقيق إلا طبق الشروط والإجراءات المنصوص عليها فى القانون.

الفصل الحادى عشر

لاتنتهك سرية المراسلات

الفصل الثانى عشر

يمكن لجميع المواطنين أن يتقلدوا الوظائف والمناصب العمومية وهم سواء فيما يرجع للشروط المطلوبة لنيلها.

الفصل الثالث عشر

التربية والشغل حق للمواطنين على السواء.

الفصل الرابع عشر

حق الإضراب مضمون

وسيبين قانون تنظيمى الشروط والإجراءات التى يمكن معها ممارسة هذا الحق

الفصل الخامس عشر

حق الملكية مضمون

للقانون أن يحد من مداه واستعماله إذا دعت إلى ذلك ضرورة النمو الإقتصادى والإجتماعى المخطط للبلاد .

ولايمكن نزع الملكية إلا فى الأحوال وحسب الإجراءات المنصوص عليها فى القانون.

الفصل السادس عشر

على المواطنين جميعهم أن يساهموا في الدفاع عن الوطن.

الفصل السابع عشر

على الجميع أن يتحمل ، كل على قدر استطاعته ، التكاليف العمومية التى للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها حسب الإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور

الفصل الثامن عشر

على الجميع أن يتحملوا متضامنين التكاليف الناجمة عن الكوارث التى تصيب البلاد .

الباب الثانى

الملكية

الفصل التاسع عشر

الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها ، وهو حامى حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانه حقوق

وحريات المواطنين والجماعات والهيئآت.

وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

الفصل العشرون

إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك الحسن الثانى ، ثم إلى إبنه الأكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا ، ماعدا إذا عين الملك فى حياته خلفاً له ولدا آخر من أبنائه غير الولد الأكبر سنا ، فإن لم يكن ولد ذكر من ذرية الملك، فالملك ينتقل إلى أقرب أقربائه من جهة الذكور ثم إلى إبنه طبق الترتيب والشروط السابقة الذكر.

الفصل الحادى والعشرون

يعتبر الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة السادسة عشرة من عمره وإلى أن يبلغ سن الرشد يمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتي يدرك تمام السنة الثانية والعشرين من عمره.

يرأس مجلس الوصاية الرئيس الأول للمجلس الأعلى ويتركب بالإضافة إلى رئيسه ، من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس العلمى لمدينتى الرباط وسلا وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره.

قواعد سير مجلس الوصاية تحدد بقانون تنظيمى.

الفصل الثانى والعشرون

للملك قائمة مدنية.

الفصل الثالث والعشرون

شخص الملك مقدس لاتنتهك حرمته.

الفصل الرابع والعشرون

يعين الملك الوزير الأول

ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول وله أن يعفيهم من مهامهم ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها.

الفصل الخامس والعشرون

يرأس الملك المجلس الوزاري.

الفصل السادس والعشرون

يصدر الملك الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالته من مجلس النواب إلى الحكومة بعد تمام الموافقة عليه.

الفصل السابع والعشرون

للملك حق حل مجلس النواب بظهير شريف طبق الشروط المبينة في الفصلين ٧٠و٧٢ من الباب الخامس

الفصل الثامن والعشرون

للملك أن يخاطب مجلس النواب والأمة ، ولايمكن أن يكون مضمون خطابه موضوع أي نقاش.

الفصل التاسع والعشرون

يمارس الملك بمقتضى ظهائر السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور.

الظهائر الشريفة توقع بالعطف من لدن الوزير الأول ماعدا الظهائر المنصوص عليها في الفصل 21 (الفقرة الثانية) و 24 (الفقرة الأولى والرابعة) و35 و 68 و 70 و 77 و 82 و 89 و 99.

الفصل الثلاثون

الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية .

وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق.

الفصل الواحد والثلاثون

يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، ولديه يعتمد السفراء وممثلوا المنظمات الدولية .

يرفع الملك المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لايصادق على المعاهدات التى تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد موافقة مجلس النواب ، تقع المصادقة على المعاهدات التي يمكن أن تكون غير متفقة مع نصوص الدستور باتباع المسطرة المنصوص عليها فيما يرجع لتعديله.

الفصل الثانى والثلاثون

يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للإنتعاش الوطنى.

الفصل الثالث والثلاثون

يعين الملك القضاة طبق الشروط المنصوص عليها في الفصل 82.

الفصل الرابع والثلاثون

يمارس الملك حق العفو .

الفصل الخامس والثلاثون

إذا كانت حوزة التراب الوطنى مهددة أو وقع من الأحداث مامن شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية ، يمكن للملك أن يعلن حالة الإستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الدستورى وتوجيه خطاب إلى الأمة ، ويخول بذلك ، على الرغم من جميع النصوص المخالفة ، صلاحية اتخاذ الإجراءات التى يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادى أو يتطلبها تسيير شئون الدولة.

لايترتب علي حالة الإستثناء حل مجلس النواب.

ترفع حالة الإستثناء باتخاذ الإجراءات الشكلية المقررة لإعلانها.

الباب الثالث
مجلس النواب
تنظيم مجلس النواب

الفصل السادس والثلاثون

يستمد أعضاء مجلس النواب نيابتهم من الأمة وحقهم في التصويت حق شخصى لايمكن تفويضه.

الفصل السابع والثلاثون

لايمكن متابعة أى عضو من أعضاء مجلس النواب ولاالبحث عنه ولاإلقاء القبض عليه من أجل جناية أو جنحة غير ماسبقت الإشارة إليه في الفقرة الأولى من هذا الفصل إلا بإذن من المجلس مالم يكن هذا العضو في حالة تلبس بالجريمة.

ولايمكن خارج مدة دورات المجلس إلقاء القبض على أى عضو من أعضائه إلا بإذن من مكتب المجلس ماعدا في حالة التلبس بالجريمة أومتابعة مأذون فيها وصدور حكم نهائى بالعقاب.

يوقف اعتقال عضو من أعضاء مجلس النواب أو متابعته إذا صدر طلب بذلك من المجلس ماعدا في حالة التلبس بالجريمة أومتابعة مأذون فيها أو صدور حكم نهائي بالعقاب.

الفصل الثامن والثلاثون

يعقد مجلس النواب جلساته في أثناء دورتين في السنة

يرأس الملك افتتاح الدورة الأولى التى تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر إبريل.

إذا استمرت جلسات المجلس شهرين على الأقل في كل دورة جاز ختم الدورة بمقتضى مرسوم

الفصل التاسع والثلاثون

يمكن جمع مجلس النواب في دورة استثنائية إما بطلب من الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وإما بمرسوم .

الفصل الأربعون

للوزراء أن يحضروا جلسات مجلس النواب واجتماعات لجانه ويمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينوهم لهذا الغرض ، علاوة على اللجان الدائمة المشار إليها في الفقرة السابقة يجوز أن تشكل بمبادرة من الملك أو بطلب من أغلبية مجلس النواب لجان نيابية لتقصى الحقائق يناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة وإطلاع مجلس النواب على النتائج التى تنتهى إليها أعمالها ، ولايجوز تكوين لجان لتقصى الحقائق في وقائع تكون موضوع متابعات قضائية مادامت هذه المتابعة جارية ، وتنتهى مهمة كل لجنة لتقصى الحقائق سبق تكوينها فور فتح بحث قضائى في الوقائع التى اقتضت تشكيلها .

لجان تقصي الحقائق مؤقتة بطبيعتها وتنتهى مهمتها بإيداع تقريرها .

يحدد قانون تنظيمى طريقة تسيير لجان تقصى الحقائق.

الفصل الواحد والأربعون

جلسات مجلس النواب عمومية، وينشر محضر المناقشات برمته بالجريدة الرسمية.

وللمجلس أن يعقد اجتماعات سرية بطلب من الوزير الأول أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس .

الفصل الثانى والأربعون

يضع مجلس النواب نظامه الداخلي ويقره بالتصويت ، ولكن لايجوز العمل به إلا بعد أن يصرح المجلس الدستورى بمطابقته لأحكام هذا الدستور.

الفصل الثالث والأربعون

ينتخب أعضاء مجلس النواب لمدة ست سنوات عليهم إسم النواب، ينتخب ثلثا أعضاء مجلس النواب بالإقتراع العام المباشر وينتخب الثلث الباقى من لدن هيئة ناخبة تتألف من أعضاء المجالس الحضرية والقروية ومن لدن هيئات ناخبة تتألف من المنتخبين في الغرف المهنية وممثلى المأجورين .

ويبين قانون تنظيمى عدد أعضاد مجلس النواب وعدد النواب الذين تنتخبهم كل هيئة ناخبة وطريقة الإنتخاب وشروط القابلية للإنتخاب وأحوال التنافى.

وينتخب مجلس النواب رئيسه لمدة ثلاث سنوات وينتخب أعضاء مكتبه لمدة سنة علي أساس التمثيل النسبى لكل فريق.

سلط مجلس النواب

الفصل الرابع والأربعون

يصدر القانون عن مجلس النواب بالتصويت ، ويمكن المجلس أن يأذن للحكومة تتخذ في ظرف من الزمن محدود ولغاية معينة بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها ويجرى العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها ، غير أنه يجب عرضها على مجلس النواب بقصد المصادقة عند انتهاء الأجل الذى حدده قانون الإذن بإصدارها ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلس النواب.

الفصل الخامس والأربعون

يختص القانون بالإضافة إلى المواد المسندة إليه صراحة بفصول أخرى من الدستور بتشريع في الميادين الآتية:

- الحقوق الفردية والجماعية المنصوص عليها في الباب الأول من هذا الدستور.
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والمسطرة الجنائية المدنية وإحداث أصناف جديدة من المحاكم
- النظام الأساسى للقضاة

- النظام الأساسى للوظيفة العمومية
- الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين
- النظام الإنتخابى لمجالس الجماعات المحلية.
- نظام الإلتزامات المدنية والتجارية
- إحداث المؤسسات العمومية.
- تأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص

لمجلس النواب الصلاحية للتصويت على قوانين تضع إطاراً للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

الفصل السادس والأربعون

إن المواد الأخرى التى لايشملها اختصاص القانون يختص بها المجال التنظيمى

الفصل السابع والأربعون

النصوص التشريعية من حيث الشكل يمكن تغييره بمرسوم بعد موافقة المجلس الدستورى إذا كان مضمونها يدخل في مجال من المجالات التى تمارس فيها السلطة التنظيمية اختصاصها.

الفصل الثامن والأربعون

يمكن الإعلان عن حالة الحصار لمدة ثلاثين يوما بمقتضى ظهير شريف ، ولا يمكن تمديد أجل الثلاثين يوما إلا بالقانون.

الفصل التاسع و الأربعون

يصدر قانون المالية عن مجلس النواب بالتصويت طبق شروط ينص عليها قانون تنظيمى.

يصوت مجلس النواب مرة واحدة علي نفقات التجهيز التي يتطلبها تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية متكاملة ، وذلك عندما يوافق على هذه البرامج ويستمر مفعول الموافقة على النفقات تلقائيا طوال مدة تنفيذ البرامج المرصدة لها . وللحكومة

وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير البرنامج المصادق عليه كما ذكر.

إذا لم يقع قبول الميزانية في 31 ديسمبر فإن الحكومة تفتح بمرسوم الإعتماد اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ماهو مقترح بالميزانية المعروضة بقصد المصادقة.

ويسترسل العمل فى هذه الحالة باستخلاص المداخيل طبقاً للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجارية عليها باستثناء المداخيل المقترح إلغاؤها في مشروع قانون المالية، أما المداخيل التى ينص المشروع المذكور على تخفيض مقدارها فتستخلص على إساس المقدار الجديد المقترح .

الفصل الخمسون

إن المقترحات والتعديلات التى يتقدم بها أعضاء مجلس النواب ترفض إذا كان قبولها يؤدى بالنسبة للقانون المالى إما تخفيض الموارد العمومية وإما إحداث تكليف عمومى أو الزيادة فى تكليف موجود.

ممارسة السلطة التشريعية

الفصل الواحد والخمسون

للوزير الأول ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق التقدم باقتراح القوانين توضع مشاريع القوانين بمكتب مجلس النواب

الفصل الثانى والخمسون

للحكومة أن تدفع بعدم القبول كل اقتراح أو تعديل لايدخل في اختصاص السلطة التشريعية.

وكل الخلاف فى هذا الشأن يفصل فيه المجلس الدستورى فى ظرف ثمانية أيام بطلب من مجلس النواب أو من الحكومة.

الفصل الثالث والخمسون

تحال المشاريع والإقترحات لأجل النظر فيها على لجان يستمر عملها خلال

الفترات الفاصلة بين الدورات.

الفصل الرابع والخمسون

يمكن للحكومة أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان التى يعنيها الأمر مراسيم قوانين يجب عرضها بقصد المصادقة في أثناء الدورة العادية التالية لمجلس النواب.

الفصل الخامس والخمسون

يضع مكتب مجلس النواب جدول أعمال المجلس ، ويتضمن هذا الجدول بالأسبقية ووفق الترتيب الذى تحدده الحكومة مناقشة مشاريع القوانين التى تقدمها الحكومة واقتراحات القوانين التى تقبلها.

تخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلس النواب وأجوبة الحكومة .

يجب أن تدلى الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما التالية لإحالة السؤال إليها .

الفصل السادس والخمسون

لأعضاء مجلس النواب وللحكومة حق التعديل ، وللحكومة بعد افتتاح المناقشة أن تعارض فى بحث كل تعديل لم يعرض من قبل على اللجنة التى يعنيها الأمر.

الفصل السابع والخمسون

تتخذ القوانين التنظيمية وتغير طبق الشروط الآتية:

لايقدم المشروع أو الإقتراح لمداولة وتصويت مجلس النواب إلا بعد مضى عشرة أيام على إيداعه.

ولايمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية إلا بعد عرضها على المجلس الدستورى للموافقة عليها.

الباب الرابع
الحكومة

الفصل الثامن والخمسون

تتألف الحكومة من الوزير الأول والوزراء

الفصل التاسع والخمسون

الحكومة مسئولة أمام الملك وأمام مجلس النواب .

يتقدم الوزير الأول أمام مجلس النواب بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة ويعرض البرنامج الذى يعتزم تطبيقه ، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذى تنوى الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطنى وبالأخص فى ميادين السياسة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والخارجية.

يكون البرنامج المشار إليه أعلاه موضوع مناقشة يتبعها تصويت يجب أن يقع وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 74 ويترتب عليه الأثر المشار إليه في الفقرة الأخيرة منه.

الفصل الستون

تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسئولية الوزيرالأول ، والإدارة موضوعة رهن تصرفها.

الفصل الواحد والستون

للوزير الأول حق التقدم بمشاريع القوانين ولايمكنه أن يودع أى مشروع بمكتب مجلس النواب قبل المداولة في شئونه بالمجلس الوزارى.

الفصل الثانى والستون

يمارس الوزير الأول السلطة التنظيمية

تحمل المقررات التنظيمية الصادرة عن الوزير الأول التوقيع بالعطف من لدن الوزراء المكلفين بتنفيذها.

الفصل الثالث والستون

للوزير الأول الحق في تفويض بعض سلطة الوزراء

الفصل الرابع والستون

يتحمل الوزير الأول مسئولية تنسيق النشاطات الوزارية

الفصل الخامس والستون

تحال على المجلس الوزارى المسائل الآتية قبل البت فيه:

- القضايا التى تهم السياسة العامة للدولة.
- الإعلان عن حالة الحصار.
- إشهار الحرب.
- طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسئوليتها.
- مشاريع القوانين قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب
- المراسيم التنظيمية
- المراسيم المشار إليها في الفصول 38 ، 39 ، 44 ، 54 من هذا الدستور
- مشروع تعديل الدستور.

الباب الخامس
علاقات السلط بعضها ببعض
العلاقة بين الملك و مجلس النواب

الفصل السادس والستون

للملك أن يطلب من مجلس النواب أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو إقتراح قانون.

الفصل السابع والستون

تطلب القراءة الجديدة بخطاب ، ولايمكن أن ترفض هذا القراءة الجديدة.

الفصل الثامن والستون

للملك أن يستفتى شعبة بمقتضى شهير شريف في شأن كل مشروع أو اقتراح قانون بعد أن يكون المشروع أو الإقتراح قد قرئ قراءة جديدة ، اللهم إلا إذا كان نص المشروع أو الإقتراح قد قبل أو رفض بعد قراءته بجدية بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

الفصل التاسع والستون

نتائج الإستفتاء تلزم الجميع.

الفصل السبعون

للملك بعد استشارة رئيس المجلس الدستورى وتوجيه خطاب للأمة أن يحل مجلس النواب بظير شريف.

الفصل الحادى والسبعون

يقع انتخاب مجلس النواب الجديد فى ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بعد تاريخ الحل.

وفى أثناء ذلك يمارس الملك تلافيا للفراغ بالإضافة إلى السلط المخولة له بمقتضى هذا الدستور السلط التى يختص بها مجلس النواب.

الفصل الثانى والسبعون

إذا وقع حل مجلس النواب فلا يمكن حل المجلس الذي يليه إلا بعد مضى سنة على انتخاب المجلس الجديد.

الفصل الثالث والسبعون

يقع إشهار الحرب بعد إحاطة مجلس النواب علماً بذلك.

علاقة مجلس النواب بالحكومة

الفصل الرابع والسبعون

بإمكان الوزير الأول أن يربط لدى مجلس النواب مواصلة الحكومة تحمل مسئوليتها بتصويت بمنح الثقة بشأن تصريح يقضى به الوزير الأول في موضوع

السياسة العامة أو بشأن نص يطلب المصادقة عليه.

ولايمكن سحب الثقة من الحكومة أو رفض النص إلا بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب .

لايقع التصويت إلا بعد مضى ثلاثة أيام كاملة على اليوم الذى طرحت فيه مسألة الثقة .

يؤدى سحب الثقة إلى إستقالة الحكومة استقالة جماعية

الفصل الخامس والسبعون

يمكن مجلس النواب أن يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسئوليتها وذلك بالمصادقة على ملتمس الرقابة ، ولايقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه على الأقل ربع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

لاتصح الموافقة على ملتمس الرقابة من لدن مجلس النواب إلا بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ولايقع التصويت إلا بعد مضى ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتمس.

تؤدى الموافقة على ملتمس الرقابة إلى إستقالة الحكومة استقالة جماعية.

إذا وقعت مصادقة مجلس النواب على ملتمس الرقابة فلا يقبل أى ملتمس رقابة بعده طيلة سنة.

الباب السادس
المجلس الدستورى

الفصل السادس والسبعون

يحدث مجلس دستورى

الفصل السابع والسبعون

يتألف المجلس الدستورى من:

- أربعة أعضاء يعينهم الملك لمدة ست سنوات

- أربعة أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب لنفس المدة بعد استشارة الفرق النيابية .

وعلاوة على الأعضاء المشار إليهم أعلاه يعين الملك رئيس المجلس الدستورى لنفس المدة، يحدد كل ثلاث سنوات نصف كل فئة من أعضاء المجلس الدستورى.

الفصل الثامن والسبعون

يحدد قانون تنظيمى قواعد تنظيم وسير المجلس الدستورى والإجراءات المتبعة أمامه خصوصاً ما يتعلق بالآجال المقررة لعرض مختلف النزاعات عليه.

ويحدد أيضاً الوظائف التى لايجوز الجمع بينها وبين عضوية المجلس الدستورى. وطريقة إجراء أول تجديد نصفى لأعضائه . وإجراءات تعيين من يحل محل أعضائه الذين استحال عليهم القيام بمهامهم أو استقالوا أو توفوا أثناء مدة عضويتهم

الفصل التاسع والسبعون

يمارس المجلس الدستورى الإختصاصات المسندة إليه بفصول الدستور أو بأحكام القوانين التنظيمية ويفصل بالإضافة إلى ذلك - فى صحة انتخاب أعضاء مجلس النواب وعمليات الإستفتاء .

تحال القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها ، والنظام الداخلى لمجلس النواب قبل الشروع فى تطبيقه إلى المجلس ليبث في مطابقتها للدستور.

وللملك أو الوزير الأول أو رئيس مجلس النواب أو ربع الأعضاء الذين يتألف منهم هذا المجلس أن يحيلوا القوانين قبل إصدار الأمر بتنفيذها إلى المجلس الدستورى ليبث في مطابقتها للدستور.

يبث المجلس الدستورى في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين خلال شهر.

وتخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام بطلب من الحكومة إذا كان الأمر يدعو إلى التعجيل.

يترتب علي إحالة القوانين إلى المجلس الدستورى في الحالات المشار إليها أعلاه وقف سريان الأجل المحدد لإصدار بتنفيذها

لايجوز إصدار أو تطبيق أى نص يخالف الدستور.

لاتقبل قرارات المجلس الدستورى أى طريق من طرق الطعن .. وتلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية.

الباب السابع
القضاء

الفصل الثمانون

القضاء مستقل عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية

الفصل الواحد والثمانون

تصدر الأحكام وتنفذ بإسم الملك

الفصل الثانى والثمانون

يعين الملك القضاة بظهير شريف باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء.

الفصل الثالث والثمانون

لايعزل قضاة الأحكام ولاينقلون إلا بمقتضى القانون.

الفصل الرابع والثمانون

يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء ويتألف هذا المجلس بالإضافة إلى رئيسه من:

- وزير العدل للرئيس.
- الرئيس الأول للمجلس الأعلى.
- الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى
- ممثلين اثنين لقضاة محاكم الإستئناف ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم.
- أربعة ممثلين محاكم أول درجة ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم

الفصل الخامس والثمانون

يسهر المجلس الأعلى للقضاء على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يرجع لترقيتهم وتأديبهم.

الباب الثامن
المحكمة العليا

الفصل السادس والثمانون

أعضاء الحكومة مسئولون جنائيا عما يرتكبون من جنايات وجنح أثناء ممارستهم لمهامهم.

الفصل السابع والثمانون

يمكن أن يوجه مجلس النواب التهمة إليهم وأن يحالوا على المحكمة العليا .

الفصل الثامن والثمانون

يبث مجلس النواب في هذا الأمر بالإقتراع السرى وبأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء الأعضاء الذين يعهد إليهم بالمشاركة في المتابعة والتحقيق والحكم.

الفصل التاسع والثمانون

تتألف المحكمة العليا من أعضاء ينتخبهم المجلس من بين النواب ويعين رئيسها بظهير شريف.

الفصل التسعون

يحدد قانون تنظيمى عدد أعضاء المحكمة العليا وكيفية انتخابهم وكذا المسطرة التى يتعين اتباعها.

الباب التاسع
المجلس الإقتصادى والإجتماعى

الفصل الواحد والتسعون

يحدث مجلس اقتصادى واجتماعى

الفصل الثانى والتسعون

للحكومة ولمجلس النواب أن يستشيروا المجلس الإقتصادى والإجتماعى في جميع القضايا التى لها طابع اقتصادى أو اجتماعى ، ويدلى المجلس برأية في الاتجاهات العامة للإقتصاد الوطنى والتكوين

الفصل الثالث والتسعون

يحدد قانون نتظيمى تركيب المجلس الإقتصادى والإجتماعى وتنظيمه وسلاحيته وطريقة تسييره.

الباب العاشر
الجماعات المحلية

الفصل الرابع والتسعون

الجماعات المحلية بالمملكة هى الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية، ولايمكن إحداث أى جماعة محلية أخرى إلا بقانون.

الفصل الخامس والتسعون

تنتخب الجماعات المحلية مجالس مكلفة بتدبير شئونها تدبيراً ديمقراطيا طبق شروط يحددها القانون.

الفصل السادس والتسعون

يتولى العمال في العمالات والأقاليم تنسيق نشاط الإدارات والسهر على تطبيق القانون وتنفيذ مقررات مجالس العمالات والأقاليم.

الباب الحادي عشر
مراجعة الدستور

الفصل السابع والتسعون

للملك ولمجلس النواب حق اتخاذ المبادرة قصد مراجعة الدستور.

للملك أن يستفتي شعبه مباشرة في شأن المشروع الذي يستهدف به مراجعة الدستور.

الفصل الثامن والتسعون

إن اقتراح مراجعة الدستور الذي يتقدم به عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النواب لاتصح الموافقة عليه إلا بتصويت ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

الفصل التاسع والتسعون

تعرض مشاريع واقتراحات مراجعة الدستور لمقتضى ظهير على الشعب قصد الإستفتاء.

تصير المراجعة نهائية بعد إقرارها بالإستفتاء.

الفصل المائة

النظام الملكي للدولة وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي لايمكن أن تتناولها المراجعة

الباب الثانى عشر
أحكام خاصة

الفصل الواحد بعد المائة

إلى أن يتم تنصيب مجلس النواب المنصوص عليه في هذا الدستور يتخذ جلالة الملك الإجراءات التشريعية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية وسير السلطة العمومية وتدبير شؤون الدولة.

الفصل الثانى بعد المائة

إلى أن يتم تنصيب المجلس الدستورى تمارس الغرفة الدستورية بالمجلس الأعلى جميع الصلاحيات التي يخولها الدستور إياه.

ملحق ٣

خطاب الملك الحسن الثانى بمناسبة الإنتخابات التشريعية في ١٩٩٣/٦/٢٤

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى الذى كان محفوفاً بصاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير سيدى محمد وصاحب السمو الملكى الأمير مولاى رشيد مساء الأثنين خطابا إلى الأمة .

وفى مايلى نص الخطاب الملكى الذى بث على أمواج الإذاعة وشاشة التلفزة:

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه:

شعبى العزيز

كان النبى صلى الله عليه وسلم يحب الفال الحسن ويحث عليه وقد كنت قررت أن أخاطبك اليوم ولم أكن انتظر أن يصادف ذلك ليلة فاتح السنة الهجرية.

فحينما أرى فى هذه المطابقة مايشجع على التفاؤل بل يثبت التفاؤل انتهزها فرصة- شعبى العزيز- لأبلغ تهنئى الحارة لكل واحد منك ولكل أسرة ولكل بيت وأن أطلب من الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه السنة سنة مباركة مليئة بالخير وطافحة بالمنجزات وبالوثوب وأرادة الوثوب للإنتقال مما هو حسن إلى ماهو أحسن.

جرت العادة - شعبى العزيز- أن أخاطبك كلما قرب أجل الإقتراع وها أنت ستتجه يوم الجمعة بحول الله إلى صناديق الإقتراع لتختار من تريد أن يمثلك وأن ينجح برنامجه ويحقق ماتعلق عليه من آمال.

اننا - شعبى العزيز- فى هذه القترة كلها منذ شهر يوليوز من السنة الماضية قمنا بكل ما يمكن أن يقوم به المرى من إيجاد أدوات صالحة حتى يكون هذا الإقتراع كما أردته وكما أريده وكما تريده مطبوعاً بالنزاهة والشفافية وبكيفية موضوعية يمكننى أن أقول أن جميع القوانين وجميع المسطرات وجميع الأوامر صدرت لنصل إلى

هذا الهدف ألا وهو انتخابات سليمة وشفافة ونزيهة ولم يبق لنا الآن إلا أن نعتمد على ضمير كل منا سواء كان في الإدارة أو كان خارجها ، فعلى كل واحد منا أن يعتبر يوم الجمعة يوم العيد الذى انتظره وسوف أزهو به إن شاء الله وأفخر به وأن يكون يوم الجمعة يوم عيد حقيقى يشعبر به كل مواطن ومواطنة فيوم الجمعة ستختار - شعبى العزيز - من سيشرع لك على مدى ست سنوات بمعنى أم مدة إصدار التشريعات من قبل البرلمان أما بموافقته عليها أو كمشاريع أتت منه سوف تنتهى بالضبط عند وقوفها على سنة 2000 إذن سنشرع لمدة ست سنوات أو ماينيف على ست سنوات وستصبح تشريعات هذا البرلمان تؤرخ بسنة 1993 كما ستؤرخ بعد ذلك بسنة 2010 و 2015 و 2020 الخ.

لذا اعتبرشخصياً يوم الجمعة يوم عيد لأسباب متعددة فأولاً علينا أن نكون جميعاً فخورين حينما نرى مع مايجرى حولنا من مشاكل ومن أحداث أن أخذنا باختيار الحرية واختيار الديموقراطية واختيار الحوا ر اليومى المباشر الشفاف.

فرغم مايعانيه العالم كله من مشاكل اقتصادية واجتماعية وبالطبع مايعانيه المغرب الذى عرف اضافة إلى ذلك سنتين متتاليتين من الجفاف قررنا أنا وأنت أن نراهن وأن نزيد عن مشاكلنا اليومية مسؤولية الإختيار في ظروف لا تعطى المجال الكبير للإختيار بين هذا وذاك

فلهذا أنا فخور كما أنت فخور بكوننا اتجهنا نحو هذف شريف في وقت ضيق جدا وفى وقت حرج. ولكن شعبى العزيز ليست هذه أول مرة تتحدى فيها التاريخ وتجعل من ذلك التحدى انتصارا باهراً له اسس متينة ونتائج تستمر على مدى السنين والسنين.

شعبى العزيز:

عليك إذن أن تتجه إلى صناديق الإقتراع بكثرة وغزارة يوم الجمعة حتى لاتكون من الذين قال فيهم سبحانة وتعالى فى سورة التوبة «رضوا أن يكونوا من الخوالف» ومعنى الخوالف المتخلفين عن الجهاد وهذا الإقتراع ، هو النوع الحقيقى من الجهاد الأكبر ، فحينما استقلت البلاد قال والدنا سيدنا محمد الخامس ورحمة الله تعالى وبركاته عليه : «لقد خرجنا اليوم من جهادنا الأصغر إلى جهادنا الأكبر ، فالجهاد الأكبر لايرضى بالخوالف ولا ارضى لك شعبى العزيز أن تكون من الخوالف.

فسر على بركة الله إلى صناديق الإقتراع ، سر وكن على يقين أنك شعب مؤمن وأنك إن شاء الله ستحسن الإختيار وأن الله سبحانه وتعالى سيلهمك حسن الإختيار. ولهذا أتوجه الآن إلى كل المسؤولين فى المملكة المغربية وحينما أقول المسؤولين أعنى بذلك رجال الإدارة ورجال الأحزاب السياسية لأن رجال الإدارة من العامل إلى القائد الممتاز والخليفة والشيخ والمقدم عليهم مسئولية جسيمة فى عملية الإقتراع وذلك لما خولناه لها من مسؤوليات داخل مكاتب الإقتراع فاليتصف كل واحد منكم بالنزاهة والإستقامة علماً منكم أن هذه العملية عملية مقدسة .

لقد سمعت - شعبي العزيز - فى هذه الأيام الأخيرة وأنا أتتبع النقاشات المباشرة فى التلفزة لفظاً تكرر مع الأسف على لسان جميع الشرائح الحزبية تقريباً على إختلافها وهو لفظ اللعبة . وهو فى الحقيقة ترجمة حرفية لما يكتب الفرنسية.

إننا لسنا بصدد لعبة فتحاشى شعبى العزيز أن يتعاطى للعبة قادة سياسيون ومواطنون . ولكن ربما كانت فلتة لسان ولايمكنني أن أفهمها إلا كفلتة لسان .

إننا على عتبة عمل مقدس ألا وهو إئتمان البعض منا ليسير بنا فى طريق النجاح لنصل إلى أهدافنا ونسعد أبنائنا وحفلاتنا فلهذا أقول لك شعبى العزيز أن يوم الجمعة سيكون إن شاء الله عندى يمو عيد ويجب أن يكون عندك يوم عيد.

واعلم شعبى العـزيز أننا أنا وأنت كنا دائماً على طريقـة واحدة وعلى وتيـرة واحدة وعلى دبدبة واحـدة. فكلكم أبنائى لافـرق بين هذا وذاك ، وكـيـفـمـا كـانت نتـائج الإقـتـراع سـوف أكون كـملك للبـلاد وكـمـخلوق من مـخلوقـات الله مـسروراً ومـشـرفـاً بالتعامل مع من ستفرزه هذه النتائج. فهيا بنا إذن - لأقصد نفسى لأن الإقتراع ممنوع على - ولكن هيـا بكم وهيـا بى أنا كـذلك مـعكم روحـيـاً وعـاطفـيـاً إلى صناديق الإقتراع.

ونصيحتى الأخيرة - شعبى العزيز- حينما يقف كل واحد منكم وكل واحدة منكن لتضع ورقتها فى الصندوق أرجوه وأرجوها بإلحاح أن تقرأ هذه الآية من كتاب الله الكريم تيمناً وبركة: «ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا».

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

ملحق (٣)

نداء من اللجنة الوطنية للسهر على العمليات الانتخابية



شراء الاصوات الانتخابية استهتار بكرامة الانسان

افضحوا المتلاعبين بكرامتكم، بضمائركم وباصواتكم

... في نداء وجهته اللجنة الوطنية المكلفة بتتبع العمليات الانتخابية الى المواطنين، جاء فيه:

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية القاضية بتوفير كافة الضمانات وعلى جميع المستويات لاجراء الانتخابات التشريعية في جو تطبعه الحرية والنزاهة والشفافية والمصداقية.

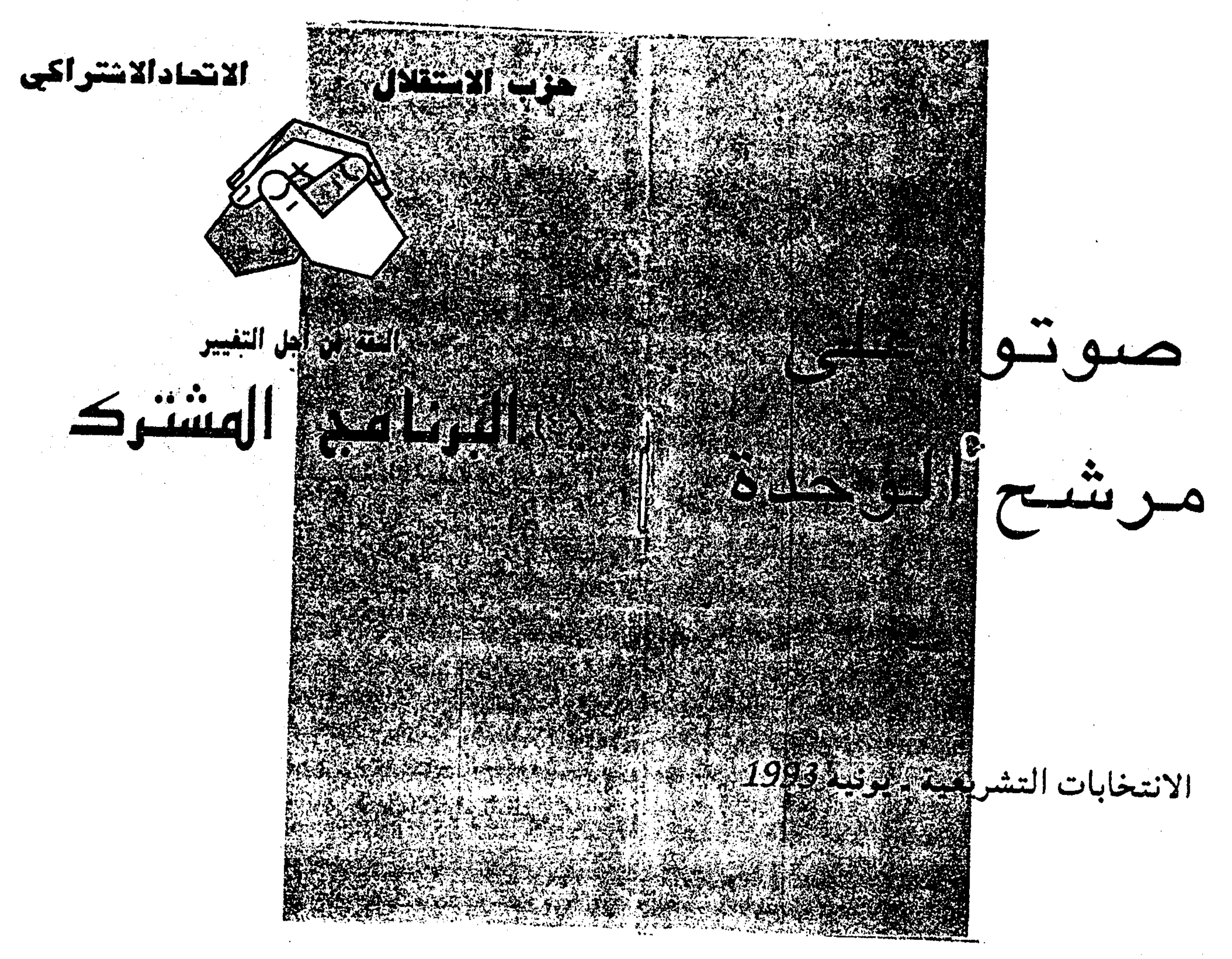
ورغبة من اللجنة الوطنية في تنفيذ التعليمات المولوية المنيفة بكل أمانة واخلاص والتقيد بمقتضيات القانون، تدعو كافة المرشحين الى عدم الالتجاء الى وسائل غير شريفة للتأثير على الناخبين اذ لايخفى أن مستقبل البلاد ومتانة مؤسساته المنتخبة وخاصة التشريعية المقرر الاقتراع على الجزء المباشر منها يوم 25 يونيو القادم، يستلزم حرصا كاملا من لدن جميع الاطراف لتمر هذه الاستشارة في ظروف عادية لاتشوبها أية عوامل لا علاقة لها بالديمقراطية كاستغلال النفوذ والاستعمال غير النزيه للاموال.

فمحاولة شراء ضمائر الناخبين او اصواتهم تعتبر استهتارا بكرامة الانسان وتتعارض مع أبسط مبادىء الاخلاق وتتناقض بالتالي مع مقتضيات القانون رقم 12.92 المتعلق بوضع ومراجعة اللوائح الانتخابية العامة وتنظيم انتخابات مجالس الجماعات الحضرية والقروية والذي تنص المادة الثانية والتسعون منه على معاقبة كل شخص قام خلال الحملة الانتخابية بتقديم هدايا او تبرعات او وعود بها او بهبات ادارية إما لجماعة حضرية او قروية واما لمجموعة من المواطنين أيا كانت بقصد التأثير في تصويت هيئة من الناخبين او بعض منهم بعقوبة حبسية ومالية او باحدى العقوبتين فقط.

ان ما تنتظره الامة من الانتخابات المقبلة هو إقرار الخريطة السياسية للبلاد وهذا لن يتحقق عن طريق شراء الضمائر والاصوات.

لذلك فإن اللجنة الوطنية للسهر على العمليات الانتخابية اذ تسجل بارتياح ان ممثلي الاحزاب السياسية فيها، عبروا عن شجبهم الكامل لكل عمل من هذا القبيل والتزموا بالتعاون مع السلطات العمومية لمحاربة هذه الظاهرة، تحث المواطنين على فضح كل من سولت له نفسه التلاعب بضمائرهم كما تدعوهم الى التعاون مع اللجن الاقليمية المكلفة، كذلك، بمراقبة استعمال الاموال والنفوذ.

ان اللجنة الوطنية اذ تصدر هذا النداء تسعى ان تكون في مستوى المسؤوليات الملقاة على عاتقها والامانة التي طوقها بها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ولها اليقين ان جميع المواطنين سيتعاونون معها لتحقيق ذلك حتى نكون جميعا عند حسن ظن مولانا الامام. والله ولي التوفيق، والسلام.


حزب الاستقلال
الاتحاد الاشتراكي
من أجل التغيير
البرنامج المشترك
صوتوا على
مرشح الوحدة
الانتخابات التشريعية يونية 1993

ملحق ٤

البرنامج الإنتخابى المشترك لحزبى الإتحاد الإشتراكى والإستقلال

1- مقدمة

يدخل حزب الإستقلال وحزب الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية معركة الإنتخابات التشريعية وهما واعيان كل الوعى بأن إستكمال البناء الديموقراطى عمل متصل الحلقات يمر عبر الرفع من مستوى الوعى الديموقراطى فى أوساط الجماهير الشعبية حتى تتمكن من المشاركة الفعلية والناجعة فى وضع ومراقبة الإختيارات التى يجب أن تسيطر معالم سياسة بديلة لتوجهات أدت إلى تقوية مواطن الضعف فى الإقتصاد المغربى وإلى تفاقم الأوضاع الإجتماعية والثقافية .

فالمعركة المقبلة لن تبلغ مراميها إلا إذا شكلت منطلقاً لتصحيح الأوضاع وإعادة توجيه السياسة العمومية على أساس واحد: وهو جعل الإلتزام الوطنى أرضية ومرجعاً أساسياً لبناء دولة مغربية، قوية بسعة فضاء الحرية بها وبنزاهة مؤسساتها النيابية ، وبطموح سياستها الإقتصادية ، وبعدالة توجهاتها الإجتماعية ، وبجرأة طاقاتها الإبداعية.

إن الإتحاد الإشتراكى وحزب الإستقلال بدخولهما فى هذه المعركة يسعيان لأن تكون التجربة المقبلة ذات جدوى من حيث فعالية المؤسسة التشريعية ومن حيث عراقبها على طرق تدبير الشؤون العامة الداخلية والخارجية منها. فبناء مغرب جديد قادر على تعبئة كل الطاقات الإبداعية والخلاقة هو السبيل الوحيد لطرق باب القرن الواحد والعشرين وأمتنا ذات مكانة متميزة بين الأمم .

لذلك فبرنامجنا الوحدوي هذا، هو برنامج مفتوح أمام انخراط كل القوى الحية وذوى الروح الوطنية الغيورة، وكل من يؤمن بأن المصلحة العامة هى أفضل القيم التى يجب أن يسعى وراءها المواطن الحريص على حاضر بلاده ومستقبل أجيالها .

فأمام بلادنا رهانات كبيرة ناتجة عن التحايلات العميقة التى أفرزتها الصراعات الدولية، سواء على مستوى الجيوستراتيجي ، أو على المستوى الإقتصادى والفكرى والعلمى والتكنولوجي . ولمجابهة هذه التحديات لاسبيل آخر غير التخطيط لسياسة تهدف إلى تشييد مجتمع ذى دعائم ثقافية تصون خصوصيته العربية الإسلامية وتؤمن بتفتحه على الإبداع العلمى الحديث الذى يساهم فى إنعتاق الإنسان ونموه .

إن عملنا خلال الفترة التشريعية المقبلة سيتبلور فى برنامج ينبنى على التمسك بالوحدة الترابية للوطن وتقوية مركزه الدولى وتدعيم البعد المغاربى فى توجهاته وعلى تحقيق الإصلاح السياسى بدمقرطة البلاد وإرساء الأسس لحل الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الإقلاع الإقتصادى وبناء مجتمع متطور ومتضامن يلبى الحاجات الأساسية للمواطن ويحيطه بالرعاية الإجتماعية .

2- التمسك بالوحدة الترابية للبلاد وتقوية مركزها الجهوى والدولى

2. 1- الحرص على صيانة وحدة الأمة المغربية وحماية سيادة المغرب على أرضه وإسترجاع أراضيه غير المحررة وتقوية وسائل الدفاع عن الصحراء المسترجعة لمواجهة كل الأطماع والمناورات.

2.2- تقوية دور المغرب فى العالم وتركيز توجهه المغاربى والقومى وذلك عبر توثيق التعاون الدولى والعمل على تقوية المجموعة المغاربية ومساندة الشعب الفلسطينى فى نضاله لإسترجاع القدس والأراضى العربية المحتلة والعمل على توحيد الصف العربى والإسلامى.

3- الرصلاح السياسي لبناء دولة ديموقراطية

1.3- تطوير البناء الديموقراطى بإقرار مصداقية المؤسسات وسلامة الممارسة الديموقراطية وسيادة القانون وضمان إستقلال القضاء ونزاهة الإدارة وذلك عبر :-

أ- فرض الإقتراع الحر كاأسلوب دستورى وحضارى للوصول بالبلاد إلى مرحلة الديموقراطية الحقيقية وإرساء المؤسسات الدستورية وضمان مصداقيتها وفعاليتها .

ب- إنعاش فضاء الحرية بتقوية الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية المواطن وتحسن المناخ السياسي للبلاد، والدفاع عن المهاجرين وإقرارمصداقية الإدارة المغربية فى التعامل معهم .

جـ- إرساء الديموقراطية المحلية واللامركزية مع توسيع المشاركة السياسية لمساهمة واسعة للشباب والنساء فى الحياة العامة.

د- تأمين ديمومة المؤسسات لتحقيق إستمرار التماسك الوطنى حتى تكون معبرة عن وجود الكيان المغربى فى إستقلال عن الأشخاص والفئات.

هـ- إستقلال الأعلام وتقويم دوره التربوى والثقافى من خلال دمقرطة هياكله وإلغاء القوانين المقيدة لحرية الرأى والصحافة مع تشجيع الكفاءات الوطنية.

2.3- إصلاح مؤسسات الدولة وتطوير عملها بما فى ذلك المؤسسات التمثيلية بتمكينها من آداء وظيفتها فى الإنصات لصوت المجتمع والإهتمام بهمومه وإستشراف حاجياته .

ويتعين فى هذا الإطار:

أ- مقاومة الفساد والمحسوبية والاغتناء غير المشروع وتبذير الثروة العمومية واللامبالاه بالقانون.

ب- إيقاف السلوك التحكمى فى التعامل مع القضايا الاجتماعية وفى مجال

الحريات السياسية والنقابية ، ووضع حد لسطو أجهزة الاكراه على صلاحيات مرافق وزارية ومؤسسات عمومية ونيابية.

ج- اعادة بناء أجهزة الدولة على أسس جديدة تمكنها من اكتساب فعالية واسعة عبر جلب الخبرة والكفاءة واصلاح الهياكل والمناهج الادارية وفك دوامة الروتين البيروقراطى وتثمين الموارد البشرية المتوفرة وتطوير أساليب التواصل مع الرأى العام الداخلى.

د- مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من منظور تنموى.

4- مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من منظور تنموى

أولا - الاطار العام للتنمية

1.4- إقرار سياسة عمومية بديلة من خلال مراجعة دقيقة لسياسة التقويم الهيكلى خاصة التوجهات التى ادت الى ركود الاقتصاد الوطنى وهشاشة بنياته وتفاقم الاوضاع الاجتماعية.

أ- تحريك النمو الاقتصادى ورفع نسبته تدريجيا ليبلغ المستوى الكفيل باحداث قطيعة فى مسلسل التقهقر الذى يصيب البنيات الانتاجية ويعمق الفوارق الاجتماعية والجهوية.

ب- اعتبار النمو الاجتماعى بمثابة استثمار لامناص من القيام به فى وقت اصبح فيه التطور الاقتصادى رهين بمدى قدرة الموارد البشرية على تملك المعرفة الخلاقة وتحمل العمل المبدع ، علما بأن الدولة هى الكيان الجماعى الساسى الذى يمكن ان يؤثر فى تحسين الاوضاع الاجتماعية بمختلف مكوناتها ، وباعتبار ان السياسة الاجتماعية المنشودة هى الاطار الذى يجمع بين مجهودات الدولة وعطاءات الفعاليات الاقتصادية الخاصة، ومساهمة القيم النبيلة للتضامن والتعاضد بين الفئات

الاجتماعية وهو الاطار الذى تهيكله سياسة جديدة لتوزيع الدخل من شأنها ان توظف الراسمال البشرى كاحدى دعائم النمو الاقتصادى والاجتماعى.

4.2- بناء اقتصاد مختلط قائم على التوازن فى العلاقة بين القطاعين العام والخاص:

أن الإطار العام الذى ستنظم فيه الأنشطة الإقتصادية ، يقوم على بناء اقتصاد مختلط قادر على إحداث تكامل بين الدور الإستراتيجى للقطاع العام والسياسة العمومية والدورالتنافسى للقطاع الخاص .

وستظل الملكية العمومية لوسائل الإنتاج فى القطاعات الحيوية اختياراً أساسيا فى التوجه نحو تنشيط النمو الإقتصادى بإخضاعها لمعايير الإنتاجية والتعاقد على تحقيق أهداف السياسة العمومية، سواء فى المجال الإنتاجى أو الإجتماعى أو التكوينى أو العلمى أو التكنولوجى .

أما الخوصصة لايمكن أن تشمل المؤسسات التى تشكل بالنسبة للدولة أداة لتنظيم القطاع أو توجيهه ولن تكون مجدية إذا ما اقتصرت على تحصيل عائدات التفويت ، لذلك فان عمليات الخوصصة بعد مراجعتها ستخضع لمنظور شامل، يؤمن بتطوير القطاع باعطاء الأهمية ليس فقط لتسعرة التفويت ، ولكن إلى مردودية تدخل القطاع الخاص من ناحية تحديث التجهيزات الإنتاجية ، وتنمية الخبرة والتأهيل بالنسبة للقوة العاملة ، والتعامل البناء مع المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية ، علماً بأن كل تفويت إلى الرأسمال الأجنبى يجب أن يخضع لشروط دقيقة في إطار تعاقد مبنى على دفتر للتحملات يضمن المردودية المالية والإجتماعية والتكنولوجية .

ولضمان الإستعمال المنتج لعائدات التفويت يتعين خلق صندوق خاص لإستقبالها وتخصيص حصيلته لإنجاز مشاريع في الجهات المتأخرة من البلاد تمويل انشاء وحدات صناعية متقدمة.

3.4- إعداد التراب الوطنى وإقرار تصور جهوى جديد يسمح بإدراج المناطق المهمشية في دورة التنمية عبر تقوية فعالية الجماعات المحلية ، وتوسيع أنشطتها إلى مجالات التأطير الإجتماعى والثقافى، فى إطار برنامج تقويمى للتطور العمرانى على إمتداد البلاد ، مع مراعاة الخصوصيات الجهوية ، خاصة بالنسبة لتوازن العلاقة بين البادية والمدنية.

وفى هذا الصدد فإن تكوين أقطاب جهوية للتنمية هى إحدى التوجهات القمينة بهيكله النمو الحضرى على أساس متين يجمع في نسق مندمج بين وظائف الإنتاج وجودة الإنتاج وجودة الحياة ، مشكلاً بذلك إحدى دعائم تنشيط المجتمع المدنى، المبنى على فضاء من الحرية، ملائم لإشراك الفاعليات الإجتماعية في مسؤولية تدبير مجال الحياة اليومية ، ومن ذلك وضع قانون لحماية البيئة الطبيعية وحث الجماعات المحلية والقطاعات الإنتاجية ومساعداتها على مواجهة مشاكل البيئة ومعالجة النفايات.

ويتطلب نجاح هذا التوجه فصل التنمية المحلية عن المهام الإدارية الترابية الأخرى خاصة الأمنية واعتبار ذلك هو المنطق الأول لإنجاح كل سياسة لامركزية جديدة

4.4- إعادة تحديد المنظور العام للتوازنات المالية:

أن تجاوز النظرة المالية الصرفة للتوازنات الأساسية سيتم في إطار يسمح بتنشيط النمو دون الإخلال بمقتضيات ضبط السير العام للإقتصاد الوطنى.

وقد أدت سياسة فتح أبواب الإستيراد أمام المنتوجات الأجنبية دون مراعاة الإجراءات الحمائية التى تواجهها الصادرات المغربية في الأسواق الخارجية.

وسيراعى في هذا التوجه مقتضيات اتفاقية "الكاتب" (التعريف العامة الجمركية) بحيث يخضع العمل إلى التمرحل حسب برنامج قطاعى وزمنى مدروس ودقيق يساعد على توفير الشروط الملائمة لتقوية المقاولات المغربية خاصة الصغرى والمتوسطة ويرى الحزبان أن حل إشكالية العجز في المالية الخارجية يرتبط بـ:

أ- إحداث تحول هام في البنيات الإنتاجية بارتباط مع سياسة الإستيراد والتصدير وترشيد الإستهلاك الوطنى بحيث يصبح للتقشف معنى إيجابيا لايرتبط بالركود الإقتصادى وإنما برفع طاقات التمويل وتوسيع قاعدة الإستثمارات والتشغيل.

ب- معالجة إشكالية الديون الخارجية على أسس جديدة وبناء على التزامات واضحة تساعد علي فتح السياسة الإقتصادية والإجتماعية على آفاق تنموية لاخيار آخر غيرها المغرب من مسلسل التهميش الذى يهدد البلدان النامية بفعل التوجهات الجديدة للإقتصاد العالمى.

ج- إعادة توجيه القطاع الضريبى لتدبير موارد ميزانية الدولة في شكل جديد يمكنها من التناسق والإستمرارية اللازمين لإحداث مناخ مشجع للفاعليات الإقتصادية على الإستثمار وتنشيط التشغيل.

وستقوم السياسة الضريبية الجديدة على تقوية توجه العدالة الإجتماعية ، وتوسيع قاعدة الإلزام ، مع تعبئة جميع الموارد المتاحة ، وترشيد النفقات الحكومية. ويصاحب هذه التوجعات إحداث تحول نوعى في تدبير الإقتصاد الوطنى ، ومن ذلك تطوير أدوات الدراسة والإستشراف لتمكين الدولة من توقع ومتابعة المتغيرات الإقتصادية وبصفة خاصة رصد مجالات التوفير والإستخدام السليم للوسائل النقدية والمصرفية بقدرة عالية على التكيف مع التطورات الظرفية.

5.4- العلاقة مع المجموعة الإقتصادية الأوربية:

أن النظرة التحررية للعلاقة مع المجموعة الإقتصادية الأوربية تقوم على تدعيم سبل التكافؤ في المبادلات وذلك بمراجعة الإتفاقات وتوسيعها لتشمل مجالات الثقافة والتكوين والتكنولوجيا والبيئة وبوضع أسس جديدة لتدبير الدين الخارجى حسب متطلبات التنمية المغربية بغية التخفيف من وطأة عجز الموارد المالية.

ثانيا - توجهات للإنعاش الإقتصادى والإجتماعى

4.6- مجابهة معضلة التشغيل وذلك بواسطة سياسة انتقائية لإنعاش الإقتصاد وربع مستوى الإستثمارات عبر برامج هيكلية تمكن من توقيف تفاحش البطالة واستيعاب طلب الشغل ويتم في هذا الإطار اصلاح سير سوق الشقل من خلال اجراءات بنيوية تهم شروط تحديد الأجور والترقية الداخلية والخدمات الإجتماعية ، وكذلك من خلال إعادة توجيه سياسة الإقتطاعات ، ووضع برنامج شامل ومتكامل لحث الشباب المؤهل على خلق المقاولات.

ستعمل السياسة العمومية أن تعمل على اعادة توجيه قطاع التعليم والتكوين لتقريبهما من حاجيات سوق العمل.

4.7- إقرار برنامج وطنى للأشغال الكبرى لإنعاش الإقتصاد وتقوية التجهيزات الإقتصادية والإجتماعية ، وسيحدد فى إطار سياسة لإعداد التراب الوطنى تسمح بتطور شامل بعيد المدى يقوم على الإستغلال الكامل للموارد مع مراعاة التوازن بين الجهات.

وتتمحور هذه السياسة حول مشاريع كبرى ذات نتائج إيجابية علي البنيات الإنتاجية والفئآت الإجتماعية علما بأن الرفع من مستوى التجهيزات الجماعية وتطوير البنيات التحتية من شأنه أن يحرك الأشغال الكبرى ذات المفعول الكبير على الرواج الإقتصادى وخلق فرص الشغل وبالتالى تمكين فئات واسعة من المواطنين من تلبية حاجاتهم الأساسية.

4.8- إقرار إستراتيجية متكاملة لتنمية العالم القروى بمراجعة هياكله الإقتصادية، وتعميم التحديث ، ورفع المستوى المادى والمعنوى للفلاح.

وأساس هذه الغاية هو القضاء على الإزدواجية بين القطاعين الحديث والتقليدى في الفلاحة ، والإهتمام بالضيعات الصغرى والمتوسطة ومساندتها لتبلغ مستويات متقدمة في الإنتاجية وذلك عبر:

أ- إصلاح توزيع الملكية العقارية وأنماط الإنتاج بمواكبة مع عملية واسعة في

مجال التاطير والإرشاد.

ب- إقرار مبدأ الزامية استثمار الأرض .

جـ- تشجيع التجهيز والتحديث بتوسيع دائرة المستفيدين من اعتمادات الدولة.

د- الإهتمام بأراضى البور وتوفير وسائل استغلالها وإقرار برنامج وطنى للتشجير.

هـ- إصلاح سياسة القرض الفلاحى، وبصفة خاصة ، حل مشكل الضمانات ومعضلة التكاليف الباهظة للقروض والديون المتراكمة على الفلاحين مع الغائها على صغار المنتجين.

و- إصلاح أنظمة الأسعار وقنوات التسويق ورفع قدرات التخزين ومجاربة المضاربات .

ز- خلق اقطاب تنموية فلاحية صناعية .

ح- تنشيط التجهيز الأساسى والعمومى خاصة للرفع من مستوى استغلال تجهيزات المائ وزيادة حصةالإستثمارات العمومية المخصصة للقطاع الفلاحى .

4.9- تقوية البنيات الصناعية وتطوير أجهزتها الإنتاجية وذلك بـ :

أ- إقرار برنامج يسمح بإعادة هيكلة الصناعة في اتجاه الإندماج القطاعى وخلق أقطاب للتنمية الصناعية ، عبر أحداث وتكثيف علاقات التفاعل بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتقوية القطاعات الواعدة .

ب- مراجعة علاقة الإدارة بالقطاع الصناعى، عن طريق معالجة عدد من المشاكل كمشكلة الأراضى والمناطق الصناعية ، ومراجعة قوانين الإستثمار والنظام الضريبى في اتجاه توسيع الإستثمارات وانعاش الشغل وتقوية التمويل الذتى.

ج- رفع تنافسية المقاولات عبر سياسة لتحديث وسائل الإنتاج وتحسين نسبة التطاير في المقاولات والإهتمام بأوضاعها المالية.

4.10- تنظيم وتنمية قطاع الصناعة التقليدية وحل مشاكل الصناع التقليديين وذلك من خلال:

أ- تحسين تنظيم القطاع بإصدار القانون المنظم للحرف وتوسيع اختصاصات غرف الصناعة التقليدية.

ب- معالجة مشاكل الإنتاج والتسويق بتوسيع التشجيعات لصغار ومتوسطى الصناع وكذلك مشكل الموارد الأولية المستوردة، وتحسين ومراقبة الجودة ، واحياء الحرف، وتشجيع التصدير.

ج- حل مشاكل التمويل وتعميم الضمان التعاضدى.

د- الإهتمام بالصانع التقليدى بتعميم التغطية الإجتماعية والتكوين المهنى.

4.11- إقرار إستراتيجية لحل أزمة قطاع الصيد البحرى وتنميته وذلك عبر حماية الثروة البحرية الوطنية ، وإعادة هيكلة القطاع ، وتجديد الأسطول ، وتقوية التجهيزات، والنهوض بالصيد الساحلى ، مع تقوية التكوين وضمان الحماية الإجتماعية للبحارة وإقرار علاقات متكافئة مع الأطراف الأجنبية.

4.12- تطوير السياحة وإدماجها في التطور الإقتصادى والإجتماعى العام للبلاد وذلك بوضع خريطة للتجهيزات السياحية تسمح بتنمية متوازنة للقطاع ، مع تنمية السياحة المحلية وضبط نشاطات الصناعة السياحية، والرقابة على الجودة ومستويات الأسعار وتحسين مستوى التكوين .

4.13- تنمية التجارة الداخلية عبر إجراءات تتمحور حول:

أ- تنظيم قطاع التجارة على ضوء تحديد دقيق للمهام وتصنيف الأنشطة التجارية.

ب- ضبط أسس الأسعار ومسالك التوزيع في اجاه يضمن مصالح المنتج والتاجر والمستهلك.

ج- محاربة التهريب مراعاة الخصوصية القطاعية فى الإلتزام الضريبى.

ثالثاً - تقوية البعد الإجتماعى في سياسة الدولة وتعميم التغطية الإجتماعية

4.14- محو الفقر: وذلك بوضع برامج تنكب على الرفع من مستوى تلبية الحاجات الضرورية في التغذية والتعليم والسكن اللائق والصحة والخدمات الإجتماعية وستعمل

هذه البرامج على معالجة الحالات الأكثر إستعجالاً حسب جدول يحدد الجهات والفئات الأكثر تضرراً ، ويمنحها الأسبقية في الإعتمادات .

4.15- إصلاح التعليم ليصبح أداة فعالة في تطوير البلاد وانفتاحها الحضارى وتركيز هويتها الوطنية، ويهدف إلى تحويل النظام التعليمى ليصبح نظاماً تكوينياً يجعل المتمدرس قادراً على اكتساب تأهيل يفتح أمامه فرص العمل ، ويجعل من نفقات التعليم استثماراً مباشراً لتحديث وتطوير القطاعات الإنتاجية ، وذلك عبر تطبيق القانون الخاص باجبارية التعليم وجعله شاملاً لمرحلة التعليم الأساسى وترسيخ العربية مع اعتبارات اللغات الأجنبية وسيلة لإغناء التكوين ، ومعالجة تدنى المردودية الداخلية للنظام التعليمى ، وتقوية توجه اللامركزية ، وإعادة هيكلة التكوين المهنى مع العناية بالأحوال المادية والمعنوية لأطر التعليم . ويرافق هذا الإصلاح عملية تعميم التمدرس في أجل 5 سنوات وبرمجة القضاء على الأمية نهائياً.

وبالنسبة للتعليم العالى يتعين إعادة هيكلته وهيكلة مراكز البحث العلمى للتكيف مع مقتضيات التطور وتحقيق اللامركزية واستقلال الجامعة والتوسع فى التعليم العالى مع تحسين مردوديته وتشجيع البحث العلمى والتكنولوجى والهندسة الوطنية .

4.16- إقرار سياسة للتنمية الثقافية:

تراعى ثراء المكونات الثقافية للشعب المغربى بغية تقوية التفاعل الإيجابى بين مكوناته العربية والأمازيغية من أجل توطيد الشخصية الوطنية وصيانة وحدة وتماسك الأمة المغربية وقيمها الإسلامية الحنيفة.

4.17- إقرار خطة تمكن من مواجهة الحاجات السنوية إلى السكن والإنقاص التدريجى للخصاص فيه وذلك عبر برامج متوازنة للعمران الحضرى مع معالجة خاصة للسكن القروى ، وحل مشكل الأراضى ومواجهة المضاربات وإقرار سياسة للإدخار السكنى.

4.18- إقرار برنامج للصحة العمومية يتمحور حول تطوير برامج الوقاية في ميدان تنظيم الأسرة ، وصحة الأم والطفل ، ومحاربة الأوبئة ، وتحديد برنامج للإستثمار المادى

والبشرى في المستوصفات والمراكز الصحية ، مع الحرص على مردودية الخدمات الطبية، وجعلها في متناول الفئات الإجتماعية الأكثر عرضة للأراض والآفات، خاصة في الوسط القروى وفى الأحياء الشعبية في الحواظر ، وفى هذا الصدد يشكل تعميم التغطية الإجتماعية في القطاعات المنظمة إحدى الإجراءات الأثر استعجالاً .

4.19- النهوض بالمرأة لتصبح عنصراً فاعلاً في البناء الإجتماعى والإقتصادى والسياسى للبلاد بتمكين النساء فعلياً من ممارسة حقوقهن السياسية والإقتصادية والإجتماعية ومواصلة إصلاح الأحوال الشخصية فى اتجاه يضمن حقوق المرأة تمشياً مع روح التشريع الإسلامى المبنى على المساواة والإنصاف مع سن إجراءات لتحقيق المساواة وإقرار مبدأ تكافؤ الفرص.

4.20- العناية بقضايا الشباب وذلك بوضع شمولى لمعالجة قضايا الشباب مبنى على الحوار معه وتحصين شخصيته وتوفير الوسائل اللازمة لنشاطه الجمعوى والثقافى والرياضى وتعبئة للمساهمة في بناء البلاد وترقية المجتمع .

4.21- العمل الإجتماعى عبر برنامج يهدف إلى حماية الطفولة من الإنحراف والتشرد وإحداث شبكات متخصصة من المؤسسات لإستقبال الأيتام والمعاقين ورعاية العجزة والشيوخ والمنحرفين مع إقرار خطة لتعميم التوعية بمشاكل المجتمع ومحاربة الآفات الإجتماعية.

ملحق رقم (٥)



الاتحاد الاشتراكي

(٥) في التدخل المشترك للاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال في التلفزة الوطنية

محمد البازغي: الدستور الجديد يعطي سلطات لمجلس النواب ويحتم على الوزير الاول تقديم برنامجه للمجلس للمصادقة ولهذا تقدمنا للانتخابات بمرشحين وبرنامج

سعد العلمي: الرهان المطروح هو الانتقال الى عهد جديد يقطع مع الماضي بكل سلبياته

بث القناة الاولى مساء أول أمس الثلاثاء تدخل كل من الاخوين محمد البازغي الكاتب الاول بالنيابة لحزب الاتحاد الاشتراكي وسعد العلمي عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في اطار الحملة الانتخابية الجارية.

الاخ محمد البازغي أوضح في مستهل تدخله أن العمل الموحد بين الحزبين ينطلق من مبدإ ان يد الله مع الجماعة، أولا، وثانيا أن الانتخابات التشريعية لهذه السنة هي غير الانتخابات السابقة بحيث أن المغرب اما سيدخل في مرحلة جديدة أو لا يدخل مرحلة جديدة، وبالتالي فان حزبينا عملا على أن يمنحا للشعب المغربي الفرصة لتشكيل مؤسسات لها مصداقية وذات فعالية. وانتخاب مجلس نواب حقيقي، وهذا هو السبب الرئيسي وراء تقديمنا للائحة مشتركة للمرشحين فيها تكامل في الأعمار. تكامل من حيث الشرائح الاجتماعية، تكامل على مستوى التكوين والكفاءات، وهي اللائحة التي سنتقدم بها برنامجنا الذي هو أساس العمل الوحدوي بيننا.

الاخ سعد العلمي اعتبر من جهته أن الرهان المطروح الان نتيجة الأوضاع المتردية التي تعرفها بلادنا هو بناء المستقبل على أسس جديدة ومتينة، وأن الرهان المطروح هو فتح الابواب أمام الشباب وأمام كل الطاقات الحية في البلاد، بعدما اصبح يسود شعور بانسداد الافاق، فالرهان المطروح هو الانتقال الى عهد جديد يقطع مع الماضي بكل سلبياته، لذلك فالمرشح المشترك ببرنامج مشترك هو استجابة لظروف البلاد ولحاجتها الى الاصلاح والتصحيح وهو تجاوب مع التطلعات العميقة للشعب المغربي في التغيير. ففي نظرنا هو عمل تاريخي يستشرف افاق بناء مغرب جديد، مغرب الحرية والكرامة والمشاركة في اطار ترسيخ دولة الحق والقانون وارساء مؤسسات تنبثق عن انتخابات حرة ونزيهة وتحظى بالمصداقية الكاملة في الداخل والخارج وتتصف في اطلاعها بمهامها، بالجدية والفعالية، فالمصداقية من جهة، والجدية من جهة أخرى هما السبيل الانجع - في نظرنا - لاخراج البلاد من أوضاعها المتدهورة وتحقيق الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي الذي نتطلع اليه.

وعن سؤال متعلق بكيفية توصل الحزبين الى العمل المشترك بالرغم من اختلاف التصورات حول مجموعة من القضايا، اجاب الاخ محمد البازغي: ان المؤسسات الحالية أو التي انتهت مدتها هي مؤسسات تعاني من الشيخوخة وعدم الفعالية وأن الشعب المغربي محتاج الى مؤسسات ذات فعالية تدخله الى العصر حتى يتمكن من حل مشاكله الحقيقية كالبطالة وتدهور الوضع الاجتماعي، حالة الفلاح، وحالة العامل، وهي مشاكل موجودة ويشهد بها الجميع، لذلك فالمغرب يحتاج الى مؤسسات ذات مصداقية سواء كجهاز حكومي - تنفيذي أو كجهاز تشريعي.

صحيح أن بين الحزبين هناك وجهات نظر مختلفة حول العديد من القضايا، وهذا أمر ايجابي سيزيد من تعميق الحوار بيننا، ومع الاطراف الاخرى في الكتلة الديمقراطية للوصول الى معرفة أدق بقضايا المجتمع ومتطلبات بناء المستقبل، وبطبيعة الحال فنحن استطعنا أن نذوب الكثير من هذه الخلافات لان العمل الوحدوي بيننا لم يبدأ بالترشيحات الموحدة، بل بدأ داخل البرلمان السابق على مستوى الأحزاب الاربعة، وعلى مستوى حزبينا اللذين كانا السباقين الى طرح الاصلاح السياسي والدستوري بتقديم مذكرة الى جلالة الملك في أكتوبر 1991.

وعن سؤال متعلق بما اذا كانت عملية تقديم لائحة مشتركة تعني نهاية الكتلة أجاب الاخ سعد العلمي قائلا: ان الكتلة الديمقراطية مستمرة وأنه منذ الاعلان عن تأسيسها، أعلنت أنها إطار مفتوح لاستشراف المستقبل، وافاق ولوج المغرب للقرن الواحد والعشرين، وتشييد دولة عصرية تعيش نظاما ديمقراطيا حقيقيا. ولذلك منذ الاعلان عن ميثاق الكتلة أعلنت هذه الاخيرة بوضوح أنها ليست تحالفا انتخابيا، وأن مهامها هي ابعد من المشاركة في الانتخابات أو الاستعداد للانتخابات، بل أكثر من ذلك فان أحزاب الكتلة الديمقراطية اذا كانت لم تتوفق في التقدم بمرشح واحد مشترك فقد التزمت في بيان ماي الذي أعلنته للرأي العام بأنها ستواصل تنسيق عملها وتعاونها فيما بعد الانتخابات في اطار وضع أسس المستقبل، كما أنها التزمت بأن تخوض الانتخابات في اطار حضاري يرتفع بمستوى الممارسة السياسية في البلاد ويبعدها عن الشتيمة والقذف والوسائل الدنيئة. أي أننا سنكون كتلة واحدة في مواجهة الممارسات التي تهدف الى افساد الانتخابات وتجعلها تسير في غير مجراها الطبيعي الذي يحفظ لها سلامتها ونزاهتها.

الاخ البازغي اضاف في نفس السياق أن المهم هو أن كل اطراف الكتلة الديمقراطية ملتزمة بالميثاق، لكنها لم تؤسس حزبا واحدا، فهي أحزاب تنسق المواقف فيما بينها والعمل بنوع من المرونة لان عملها ليس انتخابيا أو ظرفيا، ولكنه متعلق بالنضال الديمقراطي والإجتماعي والسياسي والفكري في مغرب أواخر القرن العشرين.

وعن سؤال يتعلق بما اذا كان التحالف بين الحزبين سيستمر بعد الانتخابات أجاب الاخ محمد البازغي أن لهذا التحالف ظروفه، لكنه في نفس الان، له ميثاقه الاساسي الذي ابتدأ منذ تقديم مذكرة أحزاب الكتلة الديمقراطية حول الاصلاح السياسي، وبدأ أيضا من اتخاذ المواقف المشتركة ازاء العديد من القضايا الوطنية الاساسية واستمر بالشكل الحالي للبرنامج المشترك للاحزاب الاربعة الديمقراطية والمرشح الموحد بالنسبة للاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال. فهناك جانب ظرفي يخص مواجهة الاستحقاقات المطروحة، وهناك مفهوم مابعد الاستحقاقات وهنا لابد أن نتصور جميعا القانون الذي سيكون على مستوى البرلمان في المستقبل وعلى مستوى مواجهة المسؤوليات السياسية والنضالية لأحزابنا بالنسبة لمصير المغرب ومستقبله.

وفي نفس السياق يضيف الاخ سعد العلمي بأن المرشح المشترك للدفاع عن برنامج مشترك هو حلقة في اطار مسلسل ابتدأ منذ أزيد من خمس سنوات ويستمر لسنوات عديدة بعد الانتخابات وأن هذا العمل المشترك يهدف الى بناء المستقبل على أسس جديدة، ففي خريف 1987 كمثال قامت الحكومة بتقديم مخطط المسار. وقد قمنا في اطار العمل المشترك بتحليلاتنا ورأينا أن هذا المخطط يقوم على أساس مراعاة توازنات مالية على حساب التوازنات الاجتماعية وحينذاك شعرنا بالخطر الذي يتهدد البلاد وقلنا ان الثمن سيؤديه الشعب على حساب معيشته وشغله وتطبيبه وتعليمه. ونحن حينما كنا نقول ذلك لم تكن تجد الاذان الصاغية ولكن الان، ومخطط المسار قد انتهى أجله، يمكننا أن نحاسب الذين كانوا يطبلون لهذا المخطط لنقول لهم: ماهي النتائج؟ هاهي جيوش من الشباب الباحث عن العمل من خريجي الجامعات ومراكز التكوين، وهاهي المعيشة التي اصبحت صعبة من جراء ارتفاع الاسعار. هاهو التطبيب وقد أصبح صعبا وكذا التمدرس... إنها أزمات متفاقمة في كل القطاعات وقد نبهنا منذ البداية لخطورة هذه السياسة وانعكاساتها السلبية، منذ انطلاق عملنا المشترك ونحن نتطلع الى المستقبل من اجل بنائه على أسس جديدة، وكنا نقدم دائما البديل الديمقراطي الذي من شأنه أن ينقذ البلاد وجماهير الشعب من الاوضاع المتردية التي تعيشها، ومن شأنه تحقيق الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشده البلاد.

وفي هذا السياق ايضا أضاف الاخ محمد البازغي أن المشاكل التي تطرق اليها الاخ سعد العلمي لاتتوفر على الجهات لمواجهتها وحلها، فالمغرب لا يتوفر لا على برلمان ولا على حكومة حسب ماتشعر به المغاربة وأعزلنا وهذا ماجعلنا نطرح الاصلاح السياسي.

فالدستور الجديد يعطي سلطات لمجلس النواب ويحتم على الوزير الاول المقبل تقديم برنامجه للمجلس كي يحظى بالمصادقة ملاحظا أن هذا الشيء مرتبط بالانتخابات وكيفية سيرها. ولهذا تقدمنا ببرنامج وبمرشحين لنقول للشعب المغربي ها هو برنامجنا وهاهي الاداة التي نرى أنها قادرة على تشكيل الجهاز التشريعي حتى يستطيع المغرب حل مشاكله لاننا نهدف الى توضيح الخريطة السياسية للمغرب وارادة شعبه للتوفر على مؤسسات حقيقية لا مؤسسات صورية.

وعن التغيير داخل الحزبين والمرشح المشترك والبرنامج المشترك وشعار «الثقة من أجل التغيير» قال الاخ البازغي إن الحزبين منبثقان من المجتمع، والمجتمع عرف تطورات عميقة تطور معها الحزبان، كما أن عملهما المشترك جعلهما يتطوران على مستوى القواعد في البوادي والمدن وكذلك باتساع دور وأهمية الاطر والمفكرين الفاعلين، كما شمل ذلك دمقرطة الحياة السياسية في الحزبين أيضا.

وأكد السيد الاخ العلمي من جانبه أن الحزبين يواكبان تطلعات الشعب والتطورات العالمية ويحاولان أن يكونا متجاوبين مع الواقع من خلال تبني مناهج جديدة تسعى للانفتاح على مكونات المجتمع المدني وجعل هياكلها متجددة ومتفتحة على النساء والطاقات الجديدة.

ويرى الاخ البازغي أنه فيما يخص الثقة من أجل التغيير أن الامر بيد المواطنين والمواطنات وأن ماسيظهر يوم 25 يونيو المقبل سيكون بارادتهم فنحن لم نكن ابدا شعب استسلام ويأس فلابد من الثقة من أجل التغيير لانه هو ارادة الشعب المغربي واداة التغيير ومنهاجه وبرنامجه هو ما نطرحه بشفافية وحوار مفتوح مع الجماهير التي نطلب منها المشاركة في الانتخابات يوم 25 يونيو لاظهار ارادتها والتعبير عن ثقتها في الاشخاص الذين يطرحون برنامج التغيير باعتبار أن الشعب المغربي يطالب بتغيير الحالة التي يعيشها وأن استمرار هذه الحالة سيؤدي الى اوضاع خطيرة جدا على مستقبلنا وعلى مستقبل ابنائنا وعلى المنطقة كلها.

وقال الاخ العلمي في الختام أن الخيار الان واضح أمام المواطنين وأن تحقيق التغيير هو بأيدي الجميع يقول تعالى في كتابه العزيز «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». فلا بد من أجل التغيير ومن أجل الغد الافضل.

ملحق رقم (٦)

منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

التجديد الديمقراطي والمصداقية لمواجهة التدهور والتعسف والفساد

أيتها المواطنة . . أيها المواطن

تجري الحملة الانتخابية التشريعية في ظرف تراكمت فيه عوامل التأزم الاقتصادي والاجتماعي، وتعثرت مسيرة الاصلاح السياسي والدستوري، وتفاقمت مظاهر الفساد السياسي، الاداري والمالي والأخلاقي . . . ويمكن أن تشكل معركة الانتخابات التشريعية الجارية مدخلا لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإنعاش مسيرتها نحو الديمقراطية الحقة، وتخليصها من السفهاء والفاسدين والمفسدين.

ولا شك أن إمكانية ذلك ستتوقف على المشاركة الجدية والفعالة للمواطنين والمواطنات في هذه المعركة، وستتوقف على سلامة الاختيار الذي سيقومون به، وعلى درجة الاستعداد والعمل لحماية هذا الاختيار ومقاومة تزويره.

أيتها المواطنة . . أيها المواطن

إن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي تناديك إلى التعبير عن إرادتك الحرة والمستقلة، وعدم ترك المكان فارغا أمام الذين أفسدوا ويريدون المزيد . . . لتدعوك إلى التوقف عند التجربة الماضية والاستفادة من دروسها.

إن الحملة الانتخابية تمنحكم فرصة للتفكير في الاختيارات السابقة ومحاسبة القوى والنواب السابقين فرقا وأفرادا.

إن أمامك فعلاً وقائع كثيرة تبين لك بالحجة والدليل من هي القوى التي خانت وعودها، وحولت البرلـ[illegible] [illegible]ؤسسة لاثقال كاهل المواطنين بالضرائب. وتبين لك بالحجة والدليل كيف دافع ممثل منظمة [illegible] [illegible]اطي عن تخفيض الأسعار ورفع الأجور والزيادة في مناصب الشغل . . . وكيف تصدى لأعد[illegible] [illegible] والإسلامية.

[illegible] [illegible]قائع الكثيرة تؤكد أن الاختيار السليم لابد أن يستند إلى أربعة عناصر أساسية [illegible]

- [illegible] [illegible]ظيم السياسي وتفانيه في خدمة المواطنين.
- إ[illegible] [illegible] مطالب الشعب وقابليته للتطبيق.
- استقا[illegible] [illegible] كفاءة مرشحيه.
- وبالاضا[illegible] [illegible] من التزام مكتوب تجاه الناخبين يؤكد الارتباط المنظم والد[illegible] [illegible] وضبط طرق ووسائل المحا[illegible] [illegible] المستمرة.

أيتها المواطنة . . [illegible]

إن منظمة العمل الد[illegible] [illegible]عبي التي تتوجه إلى العقل، وتناشد الض[illegible] [illegible] دعوتها لك للانخراط في المعركة الانتخابية، [illegible] [illegible]بيل الاختيار السليم تضع بين يديك [illegible]

أولا : خبرة عقود من النضال [illegible] [illegible]شجاعة والصدق، وتميز بالتضحيات غير المحدودة، ولم يتدنس بتكالب على المناصب . . . ولم يتلطخ [illegible] [illegible] والممتلكات.

ثانيا : لائحة من المرشحات [illegible] [illegible] خيرة أبناء الشعب [illegible] الصفات الحميدة لمنظمتهم،

ويستندون إلى برنامجها الكفاحي، ويضيفو - إلى ذلك استقامتهم وتاريخهم في خدمة مواطنيهم، وكفاءاتهم وخبراتهم العلمية والسياسية والنقابية.

ثالثا : التزاما واضحا ومدققا باستمرار العلاقة مع الدائرة وتقديم الحساب إليها بصورة متواصلة.

رابعا : برنامجا واقعيا للاصلاح السياسي والاقتصادي - الاجتماعي يخدم وحدة البلاد، وحرية وحقوق الشعب وبناء الاقتصاد المتقدم. الذي يلبي حاجيات المواطنين ويستجيب لحقهم في الشغل، ومناصرة قضايا الأمة العربية والاسلامية.

أيتها المواطنة.. أيها المواطن

إن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي إذ تتقدم إليك ببرنامجها للاصلاح السياسي والاقتصادي - الاجتماعي... لا تلتزم بالدفاع عنه مستقبلا فحسب بل إنها ناضلت، وقدمت الكثير من التضحيات في سبيله، ستواصل النضال والتضحيات من أجل تنفيذه.

ويستند هذا البرنامج، الذي تنشر جريدتنا أنوال تفاصيله، إلى خمسة أركان :

الركن الأول : يقوم من جهة على استكمال وحدة الوطن وتحصينها بدفن خطر الانفصال وتحرير سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، وتجاوز الفوارق الاقليمية والجهوية. ويقوم من جهة ثانية على تنمية العمل الوحدوي المغاربي والعربي ومناصرة الشعبين العراقي والفلسطيني وتقوية التضامن الاسلامي.

الركن الثاني : ويتمثل من جهة في مواصلة النضال في سبيل الاصلاح السياسي والدستوري الذي يكفل فصل السلط، ويوسع صلاحيات البرلمان ويكرس انبثاق الحكومة عن أغلبيته ومسؤوليتها أمامه، ويُثبت شخصيتها وسلطتها على موظفيها. بمختلف درجاتهم. ويضمن الاستقلال والنزاهة الفعليين للقضاء. ويتمثل هذا الركن من جهة ثانية في إصلاح القانون الانتخابي وتأمين التعبير الحر عن الارادة الشعبية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكشف مصير المفقودين وعودة المغتربين.

الركن الثالث : ويتمثل أولا في القيام بمجهود استثماري وتجهيزي وإنتاجي يستهدف كهربة وتجهيز العالم القروي وخلق وحدات صناعية فيه، ويستهدف تطوير الصناعة المعتمدة على المواد الأولية الوطنية، وإنقاذ قطاع الصيد البحري، وتشجيع الصناعة التقليدية. ويتطلب هذا الأمر وقف التبذير السفيه، ووضع حد لنهب المال العام، وتهريب العملة، ويتطلب أيضا تقليص نسبة خدمة المديونية الخارجية في نفقات الدولة. ويتمثل هذا الركن ثانيا في تنمية مناصب الشغل واستيعاب حملة الشهادات العليا، والزيادة في الأجور، وتخفيف أزمة السكن، وتنمية خدمات الصحة والنقل والنظافة.

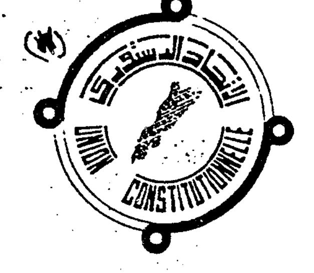
الركن الرابع : ويتمثل في القيام بإصلاح إداري يعتمد الكفاءة والانتاجية، ويضع حدا لاستغلال النفوذ ونهب المال العام، ويؤسس علاقات جديدة بين المواطنين والادارة تكون فيها هذه الأخيرة في خدمة الشعب.

الركن الخامس : ويتمثل في تعبئة الطاقات الخلاقة للانسان المغربي عبر تحريره من الكبت والوصاية والأمية، وتشجيع تنوعه الثقافي وتسخير وسائل الاعلام العمومية لخدمته. وتوفير الشروط اللازمة لانعتاق المرأة وتمكينها من القيام بدور المواطنة كاملة الحقوق. ولاشراك الشباب بحماس في تقرير الشؤون العامة.

أيتها المواطنة.. أيها المواطن

إن المسؤولية الآن بين يديك.. وبإمكانك أن تقطع الطريق على القوى التي تناست وعودها وأنتجت التدهور، وفرخت الفساد. وبإمكانك أن تساهم في فتح صفحة جديدة في تاريخ البلاد بمنح ثقتك إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وبرنامجها ومرشحيها المخلصين الصادقين.

ملحق رقـــم (٧)





أخي المواطن - اختي المواطنة :

بعد أيام سيكون لنا موعد آخر مع صناديق الإقتراع، وذلك لانتخاب ثلثي أعضاء مجلس النواب.
وان الاتحاد الدستوري، اذ يدعوكم للمساهمة المكثفة في هذه العملية الهامة، بروح عالية، مفعمة بالتفاؤل، والثقة بالمستقبل، ليهيب بكم جميعا، لتكتبوا في ذلك اليوم الأغر، يوم 25 يونيو 1993، صفحة مشرقة في ملحمة التجديد، ولتعبروا على مطامحكم المشروعة، وعلى استعدادكم الدائم، لمواصلة العمل بإصرار من أجل تحقيقها، في اطار حياة نيابية سليمة، تحت ظل الملكية الدستورية.

أخي المواطن - اختي المواطنة -

انها خطوة حاسمة تنتظرنا. نريد ان نقطعها بفضل حماسك، والتزامك المدني، وتبصرك، تحت شعار: التجديد والترشيد والانصاف.

* التجديد دائما في اطار الاستمرارية.
* الترشيد في ضوء الشفافية.
* الانصاف في ظل الليبرالية الاجتماعية.

تابع: برنامج حزب الاتحاد الدستوري

أخي المواطن ـ أختي المواطنة

يدعوكم الاتحاد الدستوري الى تدعيم ما حققته بلادنا من مكتسبات، على درب بناء الدولة العصرية، كإطار لتعبئة الطاقات الفردية والجماعية، تحقيقا لمزيد من التنمية.

يدعوكم الاتحاد الدستوري الى تطهير الحياة العامة من الشوائب، وذلك بترشيد الأساليب والممارسات في الاضطلاع بالمسؤولية، وتحمل أعباء التسيير، خدمة للمصلحة العامة، في ظل سيادة القانون، وفي ظل توسيع امكانيات المواطنين، كل المواطنين، في الاحتكام الى القانون، واللجوء الى القانون، والاحتماء بالقانون.

يدعوك الاتحاد الدستوري، وهو يقدر مدى التضحيات التي قدمها المغرب من أجل صيانة الوحدة الترابية، ومن أجل كسب رهانات الاصلاحات الاقتصادية الى تحقيق الانصاف للجميع:

إنصاف الفئات الواسعة التي مازالت تتطلع الى نيل حظها، وتحقيق مطامحها المشروعة في الشغل، والسكن اللائق، وفي الحماية من المرض والجهل.

انصاف العالم القروي، بتمكين المواطنين من التجهيزات الأساسية الضرورية.

إنصاف من تحملوا ضغط الاصلاحات الاقتصادية، بتحقيق المزيد من العدالة الجبائية.

إنصاف الشباب بفتح آفاق جديدة للعمل والأمل.

إنصاف المرأة بتدعيم مكانتها وضمان حقوقها، وصون كرامتها

أخي المواطن ـ أختي المواطنة

تحت ألوية التجديد والترشيد والانصاف، يدعوك الاتحاد الدستوري الى كسب الرهان، بالاختيار المتبصر المسؤول، بالتصويت على مرشحي الأمل والإيمان بالمستقبل، بالتصويت بلون الأمل والمستقبل، بالتصويت باللون البرتقالي.

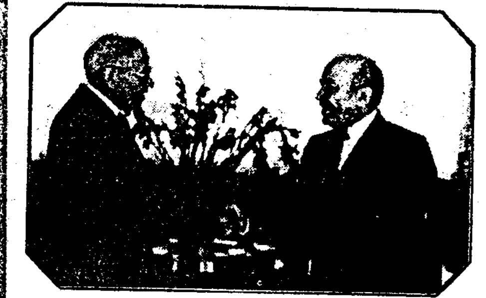
صوتوا باللون البرتقالي

التجديد دائما

ملحـــق رقـــم (٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكي — **حزب الاستقلال**



(٨) نداء إلى الشعب المغربي

أيها المواطن، أيتها المواطنة،

إن حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قررا خوض معركة الانتخابات التشريعية ببرنامج مشترك ومرشح واحد، وبلون مشترك (الوردي والحجري) في كل دائرة، ليدعوان جميع المواطنين والمواطنات إلى دعم كفاحاتهما الهادفة إلى إنقاذ البلاد من قبضة البؤس والتسلط والتدهور الاجتماعي والتردي الخلقي، وذلك عن طريق انتخاب ممثلين حقيقيين ملتزمين بقضايا الشعب، وأهمها:

1) تحرير المجتمع من الفساد والرشوة والمحسوبية، وحماية حقوق الانسان، وتسخير الإدارة لخدمة المواطنين بشكل يستجيب لمتطلبات التنمية والعدالة.
2) تحقيق مستلزمات الازدهار والكرامة لكل المواطنين والمواطنات من فلاحين وعمال وتجار وصناع عصريين وتقليديين ومهن حرة وموظفين
3) فتح أبواب الأمل أمام جماهير الشباب للمساهمة في بناء مستقبل البلاد.
4) العمل على تطبيق الديمقراطية الصحيحة بما تستلزمه من تغييرات جذرية في العقليات والممارسات والاختيارات التي تضمن التنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية، وتعيد الثقة في المستقبل إلى كل الفقراء والمظلومين والمستضعفين.

أيها المواطن، أيتها المواطنة،

إن الانتخابات التشريعية الحالية لتضع الجميع أمام [illegible] تحتم علينا جميعا [illegible] الطاقات لدعم ومساندة المرشح الاتحادي الاستقلالي [illegible] بسحب البطاقة الانتخابية الجديدة ويوم الاقتراع، بالتصويت على اللون المشترك (الحجري - الوردي) مساهمين بذلك في تقرير مصيرنا ومصير الوطن في اتجاه يضمن النهضة [illegible] والأمل.

محمد بوستة
الأمين العام لحزب الاستقلال

عبد الرحمان اليوسفي
الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ندعوكم لسحب بطاقتكم الانتخابية الجديدة
ندعوكم للتصويت على اللون المشترك (الحجري - الوردي)

ملحق رقم (٩)



الاتحاد الاشتراكي حزب الاستقلال

التقة من أجل التغيير

عبد الحق التازي

عمالة عين السبع الحي المحمدي

الدائرة الانتخابية : الحي المحمدي

- ازداد بتاريخ 20 شتنبر 1932
- الدراسات العليا: مهندس زراعي من معهد باريس للزراعة
- مهندس في الهندسة القروية من معهد الهندسة القروية بباريس
- انخرط في حزب الاستقلال سنة 1944

■ المهام التي تقلدها

- مهندس مسؤول عن أقاليم مكناس وتافيلالت من 1958 الى 1960
- مدير عام للمكتب الوطني للتجديد الفلاحي من 1961 الى 1963 [illegible]
- دخل ميدان القطاع الخاص في الهندسة القروية والري سنة 1963 وساهم ويساهم بشكل فعال في تجهيز وتنمية آلاف الهكتارات وتزويد بعض مدن وقرى المغرب بالماء الصالح للشرب
- كاتب الدولة في تكوين الأطر 1977-1980
- كاتب الدولة في التعاون 1980-1982
- كاتب الدولة في الخارجية 1982-1984
- كاتب عام للمجلس الأعلى للماء 1982-1985
- وزير التخطيط 1984-1985
- عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال منذ 1965 الى الآن
- عضو برلماني [illegible] 1984-1992
- رئيس الفريق الاستقلالي في البرلمان من 1985-1990
- [illegible] باسم المعارضة في البرلمان بملتمس الرقابة ضد الحكومة [illegible] 1990
- [illegible] الاتحاد العام للتجارة والصناعة [illegible]
- [illegible] لسان حال المهندسين ورجال الأعمال [illegible] اقتصادية باللغة الوطنية



صوتوا على مرشح الوحدة

ملحق رقـــم (١٠)

الحركـة الشعبيـة



الانتخابات التشريعية

الدائرة الانتخابية : الصخور السوداء

القـرطـاوي سوفـيـان

المهنة : رجل أعمال

السن : 29 سنة ـ المزداد بالبيضاء

القاطن بدائرة الصخور السوداء

أخي المواطن، أختي المواطنة،

إن الحركة الشعبية تدعوكم إلى التصويت على مرشحها الذي سيعمل معكم وفقا للأسس والمبادئ التالية :

★ تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان كرامة الإنسان وإنصافه بالمساواة أمام القانون واحترام حقوق الأنسان،

★ التشاور والتواصل المستمرين مع المواطنين والعمل على تلبية حاجاتهم الضرورية وتحقيق طموحاتهم،

★ وضع برنامج صحي وطني يضمن حماية وقائية وعلاجية للمواطن وبالخصوص ذوي الدخل المحدود وتعميم التأمين والاحتياط الاجتماعي،

★ إعطاء عناية خاصة للشباب بوضع سياسة شاملة لإدماجهم في الحياة العملية واستكشاف جميع المجالات الكفيلة بخلق فرص الشغل،

★ محاربة البطالة باعتماد أساليب جديدة وبديلة في إطار برنامج تنموي اقتصادي واجتماعي شمولي،

★ إحداث كل التجهيزات الأساسية الضرورية لضمان إنعاش شامل للنمو الاقتصادي ودعم الاستثمار وتشجيع خلق المقاولات الصغيرة والمتوسطة،

★ مساهمة فعلية للمؤسسات المالية والمنشطين الاقتصاديين في مسلسل التنمية ووضع نظام جبائي منصف وغير منهك يساعد على إنعاش الاقتصاد،

★ إعطاء العناية الخاصة لفئة المعوقين والمعوزين والمتشردين بتحسين وضعيتهم وتوفير الظروف الملائمة لإدماجهم في المجتمع.

★ الاشتراك الفعلي للمرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإتاحتها فرصة تحمل المسؤوليات.

من اجل مجتمع عادل واصيل على الدوام...

صوتوا على الحركة الشعبية

اختاروا اللون الأصفر

ملحق رقم (١١)



مرشح لامنتمي

وزانا ابراهام

OUAZANA ABRAHAM

تاجر

الدائرة الانتخابية البرج

الدارالبيضاء ـ أنفا

أختي المواطنة
اخي المواطن،

أن مرشحكم الامنتمي قرر خوض الانتخابات التشريعية ويدعوكم إلى دعمه لتحقيق أهدافه والمتمثلة في :

ـ 1 العمل على تسخير الادارة لخدمة المواطنين

ـ 2 تحقيق الكرامة والازدهار لكل المواطنين

ـ 3 العمل على تشغيل الشباب العاطل وبالاخص المتخرجين منهم

ـ 4 دعم الاقتصاد الوطني من أجل تنمية جميع القطاعات

ـ 5 اقامة تخطيط لتنمية التجارة الداخلية والخارجية

ـ 6 اقامة برنامج يهدف الى الرفع من مستوى الحاجيات الضرورية

ـ 7 الحرص على صيانة سيادة المغرب

ـ 8 العمل على النهوض بالمراة المغربية لتلعب دورها كاملا

ـ 9 توفير الوسائل اللازمة لدعم قضايا الشباب

ـ 10 فتح جميع المجالات للشباب قصد العمل على بناء المغرب

أختي المواطنة ـ أخي المواطن

هذه أهم الاهدف التي يعمل مرشحكم السيد وزانا ابراهام على حقيقها لذا فهو يدعوكم الى مساندته وذلك بتصويتكم

صوتوا باللون الوردي

بخطين عموديين أسودين



مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقاً للائحة ، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين في مجالات علم السياسة وتلك الى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية ، وإجرا ءالبحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلاً عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج اليها البحث السياسى ، كما ينظم دورات تدريبية في منهج البحث في العلوم السياسية



اعضاء مجلس الإدارة

«وفقاً للترتيب الأبجدى»



قائمة
كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١-	دراسات في السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال (محرر)
٢-	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر (تقديم)
٣-	تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال (محور)
٤-	تحليل السياسات العامة في مصر	د. على الدين هلال (تقديم)
٥-	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٦-	النظم المحلية فى الدول الإسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧-	الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا	د. نادية محمود مصطفى
٨-	الأقليات والإستقرار السياسى في الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩-	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠-	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١-	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. على الدين هلال (محرر)
١٢-	الإدارة المصرية لازمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣-	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبد المطلب غانم(محرر)
١٤-	تدريس العلوم السياسية في الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥-	التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١٦-	العلاقات المصرية - السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧-	حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشيرى
١٨-	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. رجاء سليم
١٩-	مصر والجماعة الإقتصادية الأوربية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين د. أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠-	الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا	د. حمدى عبد الرحمن
٢١-	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقةالعربية	د. نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٢٢-	البحث الأمبريقى في العلوم السياسية	د. ودودة بدران (محرر)
٢٣-	النظام السياسى المصرى : التغير والإستمرار	د. على الدين هلال (محرر)
٢٤-	سياسة مصر الخارجية في عالم متغير	د. أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥-	مصر وتحديات التسعينات	د. عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦-	معجم النظم السياسية الليبرالية	د. حسن نافعة
٢٧-	سياسة التعليم الجامعى في مصر	د. أمانى قنديل (محرر)
٢٨-	الوطن العربى في عالم متغير	د. نازلى معوض (محرر)
٢٩-	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢ -١٩٨١)	د. ماجدة على صالح ربيع
٣٠-	سياسة التوظف الحكومى في مصر	د. السيد غانم (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٣١	الإنعكاسات الدولية والأقليمية لأزمة الخليج	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث في العلوم الإجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى : مؤثرات التبعية ومصر	د. أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الإقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د. ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الإجتماعية	د. ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د. مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لاتنشب حرب عربية - عربية أخرى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د. أحمد عبد الونيس (محرر)
٤٠	قضايا نظرية في السياسة المقارنة	د. عبد الغفار رشاد
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د. هاله سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديموقراطية في الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د. مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ. جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة	د. أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية	د. بهجت قرنى د. على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم في المنظمات العامة	د. أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية - الأفريقية	د. اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية - الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط	د. مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د. محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى "خريج علوم سياسية"	د. على الصاوى

رقم الإيداع ٩٤/٤٧٤٠

I . S . B . N

977 - 5527 - 03 - 1